الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسنطينة — قسم:اللغة العربية

دروس في القراءات القرآنية وتوجهها 2.

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: لغة عربية ودراسات قرآنية.

من إعداد: د/ نبيل مسالتي.

السنةالجامعية : 2021/2020م – 1443/1442 هـ

بطاقة تواصلية

الاسم واللقب: نبيل مسالتي.

كلية: أصول الدين.

قسم: الكتاب والسنة.

الجامعة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة.

الفئة المستهدفة: طلبة السنة أولى ماستر.

التخصص: لغة عربية ودراسات قرآنية.

اسم المقياس: القراءات القرآنية وتوجيهها 2.

السداسي: الثاني.

الوحدة: أساسية،الرصيد: 4،المعامل: 2.

البريد الإلكتروني: messalti_nabil@yahoo.com

الهاتف: 0550349758

مقدمـة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدا عبده ورسوله ﷺ ، أما بعد:

فمن المقاييس التي قُرِّرت على طلبة السنة أولى ماستر تخصص لغة ودراسات قرآنية مقياس "**القراءات القرآنية وتوجيهها**"، الذي احتوت مفرداته على مسائل مهمة توضح لهم طريقة التعامل مع القراءات القرآنية بأنواعها، وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية.

وهذه مذكرة بين أيدي الطلبة كُلفت بإنجازها وحاولت الاختصار في تحرير مفرداتها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، نظرا لكثرة المادة العلمية وتداخلها، فعلم توجيه القراءات لا بُدَّ للمشتغل به أن يكون ذا دراية واسعة بعلوم اللغة العربية نحوا وصرفا، بلاغة ودلالة.

محتوى المادة:

المفردة الأولى: إكمال الحديث عن التوجيه عند المفسرين (الطبري، السمين الحلبي، أبو السعود).
المفردة الثانية: الحديث عن أنواع التوجيه ومصادره.
المفردة الثالثة: نماذج تطبيقية في فن توجيه القراءات، من المقرر في الترتيل (من الفاتحة إلى هود) .
المفردة الرابعة: توجيه مشكل القراءات.
المفردة الخامسة: شبهات المستشرقين حول القراءات القرآنية والرّد عليها.
المفردة السادسة: نماذج من القراءات القرآنية التي استغلها المستشرقون لإثارة الشبهات.

أهداف المادة:

بضبط مفردات المادة يكون الطالب قد ألمَّ بالأهداف المقرر من هذا المقياس، والمتمثلة في معرفة بعض مواطن الخلاف بين القراء وأثر ذلك على الدراسات اللغوية عموما والنحوية خصوصا، وثمرة ذلك القدرة على بيان وجه القراءة من حيث اللغة والإعراب، دون الحاجة إلى الترجيح بين القراءات المتواترة، وهو امتداد معرفي لما تناولناه في السداسي الأول من التعرف على مفهوم توجيه القراءات وصلته بالعلوم الأخرى، إذ لا يقل عنه أهمية، بالإضافة إلى اكتساب القدرات البحثية المتمثلة في العلم بالدراسات المنجزة في علم توجيه القراءات قديما وحديثا.

المفردة الأولى: إكمال الحديث عن التوجيه عند المفسرين (الطبري، أبو السعود، السمين الحلبي).

بعدما تكلمنا في السداسي الأول عن أنواع القراءات وأصحابها، وأطنبنا القول في نشأة علم توجيه القراءات، ثم شرعنا في الحديث عن التوجيه اللغوي للقراءات عند عدد من المفسرين، اخترنا منهم أربعة ألا وهم: أبو عبيدة في مجاز القرآن، والزمخشري في الكشاف، وأبو حيان في البحر المحيط، وأخذنا من المعاصرين الإمام الهمام: محمد الطاهر بن عاشور من خلال كتابه الماتع: التحرير والتنوير، وأطلنا النفس في بيان ما اشتمل عليه كل كتاب من نفائس ودرر فيما يتعلق بتوجيه القراءات متواترها وشاذها، ها نحن اليوم في بداية السداسي الثاني: اخترنا لكم بعض المفسرين الأعلام قصدا وهم:

- ✓ **أبو جعفر الطبري (ت310هـ) في كتابه المستطاب: جامع البيان في تأويل القرآن.**
- ✓ **أحمد بن يوسف: السمين الحلبي (ت756هـ) في كتابه العجاب: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.**
- ✓ **أبو السعود العمادي (ت982هـ) في كتابه الحافل: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.**

والحقيقة أنه يوجد في كتب التفسير عموما، وكتب هؤلاء الثلاثة خصوصا فيما يتعلق بتوجيه القراءات والاحتجاج بها ولها لفظا ومعنى ما لا يوجد في كتب التوجيه، ولا كتب معاني القرآن وإعرابه، وغالبا ما يكون جهد المفسرين أقرب للصواب لاعتمادهم على السياق والمعنى والنظائر في توجيه القراءات، ولعلَّ هذا من الأسباب التي جعلت الكتب الثلاثة السالفة تُقرر علينا في هذا السداسي، مع أنَّ كل كتاب يمثل لونا من ألوان التوجيه، كما سنبينه متبعين الخطوات الآتية مع كل كتاب:

أولا: التعريف بالمؤلِـف والمؤلَـف على وجه الاختصار.

ثانيا: منهج الإمام في تفسيره عموما، ومنهجه في عرض القراءات خصوصا.

ثالثا: الخلاصة وفيها أهم ما توصلنا إليه.

وكي يكون الحديث متصلا بعضه ببعض سنعمل على إفراد كل كتاب من هذه الكتب في درس خاص به، ألقي المحاضرة تنظيرا وتمثيلا، وتكلفون باستخلاص أهم النتائج، نناقشها في آخر المحاضرة، طبعا فيما يتعلق بتوجيه القراءات.

الدرس الأول:

توجيه القراءات عند أبي جعفر الطبري (ت310ه) في كتابه: جامع البيان في تأويل القرآن.

التعريف بالمؤلِف والمؤلَف على وجه الاختصار. [1]

محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، ثم الآملي، نسبة إلى آمل من طبرستان، ولد في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، أوفي أول السنة بعدها.

اهتم به والده مذ نعومته، فقد حفظ القرآن وله سبع سنين، وصل بالناس وهو ابن ثمان، وكتب الحديث وهو ابن تسع، وارتحل وهو ابن عشرين، فدخل دار السلام، ثم الكوفة، فالبصرة، وكتب عن أبرز علماء كل مصر منها، غير أنه لم يدرك الإمام أحمد بن حنبل لوفاته، ثم غرَّب خارجا إلى مصر، وفي طريقه عرَّج على سواحل وثغور الشام ثم صار إلى الفسطاط سنة ثلاث وخمسين ومائتين، ثم عاد إلى الشام، ثم صار إلى مصر، ثم دخل دار السلام وكتب فيها، وهو في كل رحلاته ينهل علوم مالك والشافعي وغيرهما سجالا ومناقشة، حائزا أعلى الأسانيد، حاذقا جميع العلوم الشرعية واللغوية، ثم رجع إلى طبرستان العودة الأولى، وأما الثانية فكانت سنة تسعين ومائتين، ثم رجع إلى بغداد وشاع اسمه بالعلم، وخبره بالتقدم والفهم واستقر بها إلى أن مات.

وابن جرير الطبري من المكثرين من الشيوخ الفضلاء، وأشهر شيوخه وليس أبرزهم: نجد في اللغة العربية الفراء الصغير، وفي علم الحديث أبو زرعة الرازي، وأما تلامذته فأحذقهم قراءة: أبو بكر بن مجاهد شيخ الصناعة وأوَّل من سبع السبعة، وأجمعهم للحديث الطبراني صاحب المعاجم الثلاث، وأعلمهم بفقه الشافعي الصيرفي العالم المتفنن في أصول الفقه.

وإنما اقتصرت على ذكر هؤلاء لشهرتهم، وإن كان غيرهم شيوخا وتلاميذ كثيرون جدا.

وظهر علم ابن جرير في كثرة تصانيفه، الدالة على إتقانه، وذكرها أصحاب الفهارس والتراجم ونعتوها بالرائعة الباهرة، وللأسف لم يصلنا منها إلى القليل، على رأسها:

---

[1] ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: 2ص548 _555. وفيات الأعيان لابن خلكان: 4ص191_192. تذكرة الحفاظ للذهبي: 2ص 201_204. سير أعلام النبلاء للذهبي: 14 ص 267_282. طبقات المفسرين للداودي: 2 ص110_118. وغيرها كثير.

تاريخ الرسل والملوك، المعروف بـ: تاريخ الطبري، وطبع الكتاب بتحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، في عشرة مجلدات مع الفهارس.

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **من الأخبار**، وطبع الكتاب بتحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، في مجلدين.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن (وهو محل الدراسة)، وأشهر الطبعات المتداولة اليوم بين طلبة العلم وخاصة في الدراسات الجامعية الأكاديمية، وهي تحت خدمة الشاملة مع موافقتها للمطبوع طبعتان:

الأولى: اسم الكتاب: جامع البيان في تأويل القرآن/ **المؤلف:** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ) / **المحقق:** أحمد محمد شاكر/ **الناشر:** مؤسسة الرسالة/ **الطبعة الأولى:** 1420هـ -2000م/ **عدد الأجزاء:** 24 مجلد.

الثانية: اسم الكتاب: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) / **المؤلف:** محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ) / **تحقيق:** د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر/ **الناشر:** دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان/ **الطبعة الأولى:** 1422هـ -2001م/ **عدد الأجزاء:** 26 مجلد (24 مجلد ومجلدان فهارس طبعا معا).

وفاته: توفي عشية يوم الأحد ليومين بقيا من شهر شوال سنة عشر وثلاث مائة، وقد جاوز الثمانين، ودفن ببغداد، ورثاه الأدباء والعلماء، وأثنى عليه غير واحد من أهل العلم، فرحمه الله رحمة واسعة.

هذه لمحة موجزة عنه، ولا يعنينا في مقامنا هذا غير ما ذكرنا، ولننتقل للحديث عن:

منهجه العام في تفسيره، وكيفية تناوله للقراءات وتوجيهها:

المتصفح لتفسير الطبري يلحظ جمعه بين الرواية والدراية في منهج منقطع الترتيب، فهو يصدر تفسيره للآية بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبما روي عن الصحابة والتابعين مسندا ذلك كله، فاتحا كلامه بقول: القول في تأويل قوله تعالى، ذاكرا للمعنى الإجمالي للآية، مثنيا بالأقوال الوارد في معنى الآية مقرونة بحجة أصحابها، ثم يتعرض لتوجيه تلك الأقوال مرجحا بينها، معتمدا على صحة الرواية، واللغة العربية: إعرابا وصرفا وتركيبا، مستشهدا بكلام العرب شعرا ونثرا.

ويصنف تفسير الطبري على رأس التفاسير بالمأثور، وهذه أبرز سمة فيه، ثم هو يعتمد على اللغة العربية في تأويل دلالات الألفاظ وتراكيبها، ولا يخرج عرضه للقراءات عن هذا غالبا، بل يجعل اللغة المشهورة مرجحا في تفضيل قراءة على أخرى، كما اعتنى ابن جرير في توجيه القراءات عناية كبيرة جدا بالنحو وتطبيق قواعده، مع الحياد التام بين البصرة والكوفة، فالقراءات تعد من أهم المصادر التي استعان بها الطبري في تفسيره سواء في توضيح المعاني أو توسيعها أو الترجيح بينها، وغالب ألفاظ ردِّه للقراءات غير صريحة ، حيث يمكن جعلها: من باب تفضيل قراءة على أخرى في كثير من المواطن.

والمنهج الذي تبِعه ابن جرير في توثيق القراءة ونقدها لم يكن بدعًا فيه، بل سار عليه من قبله، كما سار عليه من بعدَه، فقد راعى في اختياره: الرواية أوَّلاً، ثمَّ موافقة المصحف الإمام ثانيًا، ثم العربية ثالثًا، والمتتبع لتفسيره يجد ذلك ظاهرا، وقد صرَّح بهذا الإمام أبو عبد الله المنتوري (**ت834هـ**) نقلا عن كتاب جامع القراءات للطبري.[1]

وبالنسبة لحصة الأعمال التطبيقية: فالمطلوب من كل طالب تحضير مثال من القراءات التي تعرض لها ابن جرير الطبري ــ حبذا لو تكون من المقرر في الحفظ ــ، ليكون الطالب على تصور تام بمنهجه، مع ذكر أراء باقي العلماء التوجيه فيها.

مع إبداء رأيك: هل الإمام الطبري من الطاعنين في القراءات أم من المرجحين أم من المدافعين، وشعارنا في ذلك: كن متريثا أو مترددا أو ناقلا، ولا تكن طعانا فتهلك.

كما يمكنكم الاستعانة ببعض الدراسات المتعلق بتفسير الطبري فيما تعلق بجانب توجيه القراءات مثل:

- القراءات في تفسير الطبري، عرض ودراسة، أنور يوسف مرار، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 1427هـ/ 2006م.
- منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره، عبد الرحمان يوسف أحمد الجمل، رسالة ماجستير، 1412هـ/1992، الجامعة الأردنية، عمان.
- منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره، زيد بن علي مهارش. رسالة جامعية.
- القراءات الواردة في تفسير الإمام ابن جرير الطبري من بداية سورة الفاتحة إلى نهاية سورة الأنعام، عرض ودراسة مع التوجيه.

[1] شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأة نافع للمنتوري: ج2ص864.

- القراءات المتواترة التي لم يذكرها ابن جرير في تفسيره من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس، جمعا ودراسة وتوجيها.
- دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر، سعيد لبيب، دار المعارف 1978م.

ولعل أهم ما يذكر في محاضرتنا هذه: هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردَّها؟ [1]

هذا الموضوع مما تناوله العلماء والباحثون قديما وحديثا، ومما يجدر التنبيه عليه: أن احترام العلماء لا يلزم منه قبول آرائهم جملة وتفصيلا، وأن ردَّ ما كان مخالفا للصواب لا يعنى عدم احترامهم، كلا وألف كلا بل المقصود اتباع الحق سواء مع هذا العالم أو مع غيره، ونعود إلى سؤالنا الرئيس؛ هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردَّها؟

فالجواب عن هذا يلزم منه توضيح أمرين:

الأول: مفهوم التواتر، فالتواتر في كل علم يختلف، ولا تكاد تجدُ هذه العبارة في كتب السابقين، وإنما تجد عندهم: (قراءة العامة / القراءة المستفيضة / القراءة المشهورة / قراءة قراء الأمصار/ القراءة التي عليها الناس) وغيرها من المصطلحات التي تدلُّ على شيوع القراءة وانتشارها، أمَّا لفظ التواتر فلم يظهر قبل الطبري (**ت: 310هـ**)، ولا عند تلميذه ابن مجاهد (**ت: 324هـ**) الذي سبَّع السبعة، ولا عند الداني (**ت: 444هـ**) في كتابه التيسير، وإنما جاء هذا المصطلح متأخِّرًا بعد تسبيع السبعة بزمنٍ.

والنصوص التي اشتملت على تلك الألفاظ كثيرة جدا، منها قول الداني (**ت: 444هـ**): "... ويتضمن من الروايات والطرق ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصحَّ وثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين". [2]

ولا تصدق هذه العبارات عن كل ما يُروى عن هؤلاء الأئمة السبعة الذين تلقت العامة قراءتهم بالقبول، بل قد يرد عنهم حروف مفردة لم يقبلها العلماء، وهي خارج القراءة العامة التي أقرأ بها الإمام، لذا لا يُعدُّ كل ما رُوي عنهم في درجة واحدة من القبول، بل ما كان معروفًا بالنقل من الطرق المعتبرة عند أهل هذا الشأن.

وإنما يُذكر هذا ليسهل الاعتذار لما وقع من بعض العلماء العارفين من ردِّ بعض القراءات، وأنهم إنما ردُّوها بأسلوبٍ علميٍّ مناسب لما تلقوه من القراءات، وليس عن هوى أو جهلٍ منهم.

---

[1] نقلا عن مقال في ملتقى أهل التفسير، د/ مساعد الطيار. بتصرف.

[2] التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ص2.

الثاني: أنَّ ما ردَّه ابن جرير الطبري أو اعترض عليه لم يكن مما ثبتت استفاضته وشهرته **عنده**، بل هو عنده في حكم الشاذ الذي لا يُعترضُ به على المستفيض من القراءة.

وعباراته في بيان ذلك كثيرة منها قوله: " والقراءة التي لا يجوز غيرها في قوله: **{قلوبنا غلف}** [البقرة: 88] هي قراءة من قرأ **{غلف}** [البقرة: 88] بتسكين اللام بمعنى أنها في أغشية وأغطية؛ **لاجتماع الحجة** من القراء وأهل التأويل على صحتها، وشذوذ من شذَّ عنهم بما خالفه من قراءة ذلك بضم اللام، وقد دللنا على أن ما جاءت به الحجة متفقة عليه حجة على **من بلغه**، وما جاء به المنفرد فغير جائز الاعتراض به على ما جاءت به الجماعة التي تقوم بها الحجة نقلا وقولا وعملا".[1]

وبالمثال يتضح المقال: عرض ابن جرير قراءة حُكِمَ عليها بالتواتر بعده، فقد أورد في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ** ﴾ آل عمران: ٣٦، قوله: "واختلف القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة القراء: (وَضَعَتْ)، خبرًا من الله ـ عز وجل ـ عن نفسه أنه العالم بما وضعت من غير قِيلِها: (رب إني وضعتها أنثى)، وقرأ ذلك بعض المتقدمين: (والله أعلم بما وضعتُ)، على وجه الخبر بذلك عن أم مريم أنها هي القائلة: والله أعلم ـ بما ولدت ـ مِنِّي، وأولى القراءتين بالصواب: ما نقلته الحجة مستفيضة فيها قراءته بينها، لا يتدافعون صحتها، وذلك قراءة من قرأ: (والله أعلم بما وضعتْ)، ولا يُعْتَرَضُ بالشاذِّ عنها عليها".[2]

فحكم هنا على قراءة ابن عامر ورواية أبي بكر عن عاصم بالشذوذ، واختار قراءة نافع وابن كثير وحفص عن عاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي.

والقراءتان بعده قراءتان سبعيَّتان مقبولتان، لكن كانت القراءة الأخرى بالنسبة للطبري (**ت: 310هـ**) شاذَّةً لمخالفتها قول الجمهور من القراء.

وعلى هذا فهو سائر على منهجٍ علميٍّ صحيح، لكن النتيجة التي حكم بها خالفه غيره فيها، فهو يحكم على القراءة بالشذوذ بالنسبة إلى ما وصله من علم بهذه القراءة، فكيف يقال إنه ينكر القراءة المتواترة، أو أنه يردها؟! فهل أثبت الطبري تواترها ثمَّ طعن فيها وردَّها؟! إذا كان الأمر كذلك فهنا تُوجه إليه الملامة.

---

[1] جامع البيان للطبري: ج2 ص232.

[2] جامع البيان للطبري: ج5 ص336.

وابن جرير ردَّ قراءة ابن عامر ولم يقبلها رواية حيث أعلَّها، وأحسن من أجمل كلامه وردَّه الإمام الهمام أبو عمرو الداني (**ت444هـ**) قائلا: " وقد كان محمد بن جرير الطبري .... يُضعِّف اتصال قراءة ابن عامر ويُبْطِل مادتها من جهتين:

إحداهما: أن الناقل لاتصالها مجهول في نقلة الأخبار غير معروف في حملة القرآن وهو عراك بن خالد المقرئ، وأنه لم يرو عنه غير هشام بن عمار وحده، **والثانية**: أن أحدًا من الناس لم يَدَّعِ أن عثمان أقرأه القرآن".[1]

فالطبري ردَّ القراءة لاعتبار علميٍّ مقبول من جهة الروية، لكن حكمه غير صحيح، ولم يقبله العلماء الذين اعتبروا قراءة ابن عامر ورضوها، وقد تلقها الناس بالقبول.

فالذي استنكره الطبري من السند، وهو عراك بن خالد قد عرفه غيره ووثَّقه في النقل، ومن عرف حجَّة على من لم يعرف.

وعراك له رواية في الحديث، وقد ذكره المحدثون في تراجمهم، ومن أوسع تراجمه ما ذكره المزي في تهذيب الكمال، وقد ذكر من روى عنهم وأخذوا عنه.[2]

ومن كان هذا حاله في الآثار والقرآن، فقد ارتفعت عنه الجهالة التي حكم بها الطبري رحمه الله عليه، فما كان بالنسبة له مجهولاً لا يُعرف، كان بالنسبة لغيره معروفًا موثَّقًا في نقل القراءة.

ولا شكَّ عندنا اليوم أنَّ قراءة ابن عامر من القراءات المقبولة المتلقاة جيلاً بعد جيل بالرضا والقبول، وأنَّ قول الطبري، غير مقبولٍ فيها، وإن كان بالنسبة له هو عنده وجه في عدم قبولها؛ لأنَّ سندها لم يتصل عنده.

والخلاصة: لا يصح أن يُحاكم ابن جرير إلى مصطلح لم ينشأ إلا بعده، فإن الحكم عليه بشيء جاء بعده ظاهر الفساد علميًّا، وهذه مسألة تعود إلى معنى التواتر في القراءات ونشأته، فإن كان ولا بُدَّ فاعلا: يجب على من زعم أنَّ ابن جرير أنكر قراءة متواترةً أن يُثبتَ تواترها عند ابن جرير أوَّلاً، ثمَّ يُسلَّم له بعد ذلك، ومع

---

[1] جامع البيان للداني: ج1 ص246.

[2] تهذيب الكمال للمزي: ج19 ص544.

ذلك يجب عدم الاعتداد بردِّ ابن جرير وإنكاره للقراءات التي حكم العلماء بقبولها، لكن لا يقال إنه أنكر قراءة متواترةً.

قال ابن الجزري (ت833هـ) عند ذكره لحرف من قراءة ابن عامر: " وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة، وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عُدَّ ذلك من سقطات ابن جرير". [1]

أهم نتائج المحاضرة:

1. أشهر الألفاظ الدلة على الطعن في القراءة عند الطبري: لا أستجيز القراءة بغيرها، لا يجوز خلافها، وغالبها كانت مرتكزة على: (الجانب اللغوي/ ما ترادى له من المعنى/ مخالفتها رسم المصحف).
2. لا يصلح اليوم الاستدلال بردِّ هؤلاء العلماء للقراءات بعد قيام الحجة بقبولها واعتماد تواترها بعد تسبيعها أو تعشيرها.
3. لا ينبغي تحديد الطبري وتفسيره بالحديث دائما، فهي دعاية بقصد التشويه، وغيره كثير ممن أنكر أو منع بعض القراءات المتواترة، وسنتكلم عن هذا في محاضرة الشبهات المثارة حول القراءات القرآنية.

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص264.

الدرس الثاني:
توجيه القراءات عند أحمد بن يوسف: السمين الحلبي (ت756ه) في كتابه العجاب: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

التعريف بالمؤلِف والمؤلَف على وجه الاختصار: [1]

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين الحلبي، ليس لدينا أي معلومات تكشف لنا حياته في حلب وتاريخ سفره إلى مصر، حيث تولى تدريس القراءات والنحو فيها بجامع طولون والشافعي، كما ولي ناظر الأوقاف بالقاهرة، وناب عن بعض القضاة فيها، وانتقل إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية (**ت736هـ**) وقرأ عليه الحروف، وقرأ كذلك على التقي الصائغ (**ت725هـ**) وازدحم مع الناس عليه، وكان إماما في القراءات، ويعتبر أبو حيان الأندلسي شيخه الأول.

توفي بالقاهرة سنة ست وخمسين وسبعمئة في جمادى الآخرة على الراجح، وترك لنا مصنفات رائقة أكثرها متعلق بالقراءات والنحو منها:

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: وهو كتابنا هذا، وقد اختلف في اسمه اختلافا يسرا، فبعضهم يذكر أنه الدر المصون في إعراب الكتاب المبين، وبعضهم في علم، وبعضهم يسمه: إعراب القرآن، والمثبت من خط السمين، طُبع في دار القلم بدمشق، بتحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، في أحد عشر مجلدا، وهو ضمن خدمة الشاملة والوقفية.

إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل لابن مالك: قُسِّم وطبع على شكل رسائل جامعية، وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

العقد النضيد في شرح القصيد (شرح للشاطبية): طبع على شكل رسائل جامعة، وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز: طبع وقُسِّم كذلك على شكل رسائل جامعية، وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

[1] حسن المحاضرة للسيوطي: ج1ص536_537. شذرات الذهب لابن العماد: ج8ص307. طبقات المفسرين للداودي: ج1ص101_102.

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: طبع أكثر من مرة، منها طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: محمد باسل عيون السود.

منهجه العام في تفسيره عموما:

لا يخرج كتاب الدر المصون عن كتب المتأخرين في الجملة من حيث كثرة النقول وحشد الآراء، غير أنه تميز بالترتيب والتنسيق، فالباحث يطلع على تراث ضخم، ولا تكاد ترى شيئا في كتاب الدر المصون إلا وهو موجود عند أبي حيان خاصة فيما تعلق بالشروح اللغوية والأوجه الإعرابية، والرد على الأقوال الضعيفة غير أنه لا يشر إلى ذلك غالبا، وأحيانا يناقش شيخه مناقشات حسنة، ومن أنكر هذا فلا يجرأ أن ينكر الشواهد المكررة في الدر المصون بألفاظها، ويعتبر كتاب المحرر الوجيز لابن عطية المصدر الثاني بعد البحر المحيط، لكنه يذكره على وجه المناقشة في اجتهاداته، وبهذه الطريقة عامل السمين الزمخشري في كشافه فقد تكرر ذكره ومناقشته وإن لم يخرج عن طريقة شيخه أبي حيان، ولا يُنكر أنه ربما أخذ عن الزمخشري بعض المعاني البلاغية التي لا تمد للاعتزال بصلة، وإلا رفضها وانتصر لمذهب أهل السنة، وعارض مجمل آراء العكبري، وبالجملة فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعة النحوية التي تدور حول الآية عرض على البحر، وإن أراد المناقشة ذكر المحرر والتبيان، وإن أراد المعاني البيانية ركن للزمخشري على ما شرطنا أولا، ولا تكاد تقرأ ورقة من الدر إلا وفيها ذكر أحد هؤلاء الأربعة.

وإذا اعتبرنا هذه المصادر أصيلة، فإنه لم يستغن عن التراث الضخم الذي توافر له، فنجده يستفيد من كتب الأعاريب، ونخص بالذكر منها: المشكل لمكي، معاني القرآن للفراء، أعاريب القرآن للنحاس والمهدوي والزجاج وغيرها، ويعتمد كذلك على تفسير الطبري والرازي، وفيما تعلق بمعاني الألفاظ القرآنية يذكر كثيرا كتاب المفردات للراغب، وأما في مجال اللغة فيعتمد على كتاب الجمهرة لابن دريد، وكتاب التهذيب للأزهري، وفي القراءات الشاذة يعتمد على كتاب المحتسب لابن جني، وعلى كتاب السبعة لابن مجاهد بالنسبة للقراءات المتواترة، بالإضافة إلى كتب الصناعة النحوية كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جني، وكتب ابن مالك في الجملة.

كما نجده طاف بين المدارس النحوية دون تعصب، مقدما للسماع، مستعملا للقياس، معترضا على من سبقه.

وأبرز القواعد العلمية التي اعتمدها السمين الحلبي في توجيه القراءات ما يأتي:

إلزام النحاة بتواتر القراءات. [1]

تنزيه القراءة المتواترة عن اللحن. [2]

الاستضاءة بالمعنى في خدمة الإعراب. [3]

سوق الشواهد الكثيرة شعرا ونثرا دفاعا عن القراءات. [4]

استحضار كلام العلماء دفاعا عن القراءات والرد على من طعن فيها. [5]

وأما عن منهجه العملي في تناول القراءات وتوجيهها فانحصر فيما يأتي:

ذكره للقراءات دون توجيه: ويفعل ذلك كثيرا إذا كانت القراءات واضحة، كما لو تباينت القراءات في أسلوب الالتفات ومثال ذلك: عند قوله تعالى ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ البقرة: ٧٤ ، يقول: " قرئ (يعملون) بالياء والتاء".[6]

أو إذا كان التقارض بين القراءات منشأه راجع إلى أحكام التجويد كالإدغام والإمالة وأحكام الهمز من تسهيل ونقل وإسقاط... ومثال ذلك: عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾ الذاريات: ١، يقول: "وأدغم أبو عمرو وحمزة تاء الذاريات في ذال ذروا"، دون توجيه أو بيان حجة هذه القراءة. [7]

ولا يقتصر صنيعه هذا مع القراءات المتواترة، بل حتى مع القراءات الشاذة فمثلا عند قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴾ النحل: ٢٠ ، يقول:" وقرأ عاصم وحده (يدعون) بالياء،

---

[1] الدر المصون للسمن الحلبي: ج6ص414.

[2] الدر المصون للسمين الحلبي: ج4ص640.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي: ج4ص473.

[4] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص394.

[5] الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص166.

[6] الدر المصون للسمين الحلبي: ج1ص264.

[7] الدر المصون للسمين الحلبي: ج6ص183.

وقرأ الباقون (تدعون) بالتاء من قوق، وقُرئ (يُدعون) مبنيا للمفعول، وهنَّ واضحات"، فهنا ترك توجيه القراءات الثلاث لوضوحها مع أن إحداها شاذة. [1]

بالإضافة إلى أنه نبه إلى انفراد عاصم عن باقي القراء بقوله: "قرأ عاصم وحده"، ولم ينبه على شذوذ القراءة الأخيرة، وهذا مما يعاب عليه لولا قلته.

توجيهه للقراءات بالمأثور: ويندرج تحت هذا توجيهه للقراءات بآية من القرآن الكريم، أو بقراءة أخرى، أو بالسنة،[2] أو بأقوال الصحابة قراءة أو تفسيرا،[3] أو بأقوال التابعين قراءة أو تفسيرا،[4] أو بالرسم العثماني،[5] والقراءات المتواترة والشاذة في هذا سواء، ومن أمثلة الحال الأولى صنيعه:

عند قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦٓ ﴾الأعراف: ٥٧، حمل قراءة النون على معاني الإحياء في قوله تعالى ﴿ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ الملك: ١٥، في حين خرج قراءة الباء على معنى قوله تعالى ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ الروم: ٤٦، أي تبشر بالمطر. [6]

وعند قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا ﴾ النساء: ٣٦، جاءنا بقراءة شاذة برفع (إحسان)، فبعد أن عزاها السمين لصاحبها خرَّجها نحويا على أنها مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله (بالوالدين)، وخرَّجها كذلك بلاغيا على أنَّ المراد بها الأمر بالإحسان لا الخبر حملا لها على نظيرتها في قوله تعالى﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ ﴾يوسف: ٨٣. [7]

توجيهه للقراءات اعتمادا على اللغة العربية: وهو أهم ما تميز به تفسير الدر المصون ويندرج تحت هذا: توجهه للقراءات باللهجات العربية. [8]

---

[1] الدر المصون للسمين الحلبي: ج4ص319.

[2] الدر المصون للسمين الحلبي: ج1ص655.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي: ج4ص480.

[4] الدر المصون للسمين الحلبي: ج3ص198.

[5] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص72. ج3ص502.

[6] الدر المصون للسمين الحلبي: ج4ص284.

[7] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص360.

[8] الدر المصون للسمين الحلبي: ج6ص172.

توجيهه للقراءات بالشعر العربي. [1]

توجيهه للقراءات بالبلاغة. [2]

توجيهه للقراءات بالنحو. [3]

توجيهه للقراءات بأحكام التلاوة والتجويد. [4]

توجيهه للقراءات لبيان حكم فقهي. [5]

توجيهه للقراءات لبيان حكم عقدي. [6]

توجيهه للقراءات دون ترجيح بينها. [7]

توجيهه للقراءات مع الترجيح بينها. [8]

ذكر توجيه غيره من العلماء مع الترجيح أو دون ترجيح. [9]

كل طالب مكلف بالرجوع إلى هذه الأمثلة، وأخرى تتخرج على ما ذكرنا من الدر المصون، نتناولها في حصة التطبيق بالتفصيل.

كما يمكنكم الاستعانة ببعض الدراسات المتعلق بالدر المصون فيما تعلق بتوجيه القراءات مثل:

1. دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة (عرض وتعقيب)، د: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، المكتبة الأزهرية للتراث.
2. التأويل النحوي في تفسير الدر المصون للسمين الحلبي، د/ هاشم فالح حامد.

---

[1] الدر المصون للسمين الحلبي: ج6ص427.

[2] الدر المصون للسمين الحلبي: ج1ص290.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص394، 395.

[4] الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص406.

[5] الدر المصون للسمين الحلبي: ج12ص370.

[6] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص46.

[7] الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص90.

[8] الدر المصون للسمين الحلبي: ج3س30.

[9] الدر المصون للسمين الحلبي: ج5ص234، 235. ج5ص203.

3. منهج السمين الحلبي في التفسير في كتابه الدر المصون، د/ عيسى بن ناصر بن علي الدريبي، رسالة جامعية.
4. آراء الحوفي النحوية وموقف السمين منها في كتابه الدر المصون، (دراسة تحليلية)، د: لمياء أبو الفضل أحمد.
5. توجيه القراءات عند السمين الحلبي في كتابه القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز، وأثره في التفسير الفقهي، د/ فاطمة ممدوح محمد حسين بكير، جامعة عين شمس، 1434هـ/2013م.
6. التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تفسير: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، جمعا وتأصيلا ودراسة، د/ جمال عبد الحميد عبد العظيم حسن. جامعة بنها، كلية الآداب، مصر.

الخلاصة وفيها أهم ما توصلنا إليه:

الخلاصة: من خلال قراءتنا في الدر المصون نلحظ أنَّ السمين الحلبي كان ملما بعلم القراءات متواترها وشاذها، لا يكاد يخفي عليه حرف رسما وضبطا وتوجيها، فهو ذو باع طويل نتج عن تدريسه للقراءات والتعمق فيها فرشا وأصولا، قال ابن الجزري عن شرح السمين الحلبي للشاطبية: " شرح لم يسبق إلى مثله"[1]، وقد تمثل اللغة العربية بفروعها حتى تفقه فيها، ولا يستغرب ذلك حين نعلم أنه قد ألف تفسيره في حياة شيخه الأول أبي حيان الأندلسي (ت745هـ).

أهم نتائج المحاضرة:

1. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون موسوعة قرآنية بأتم معنى الكلمة، فهو تفسير شامل لجميع القرآن احتوى على كثير من أقوال السلف، متميزا في باب إعراب القرآن وتوجيه قراءاته، مركزا على الجانب البلاغي واللغوي، وهي الجوانب الثلاث التي اتسم بها الكتاب.
2. الدر المصون استقصى غالب القراءات متواترها وشاذها مع ذكر تعليلاتها، متوسعا في ذكر الأوجه النحوية، مطيلا النفس في بيان أوجه القراءات المشكلة مع عدم الاقتصار على وجه واحد في رفع الإشكال، مخرجا ذلك على اختلاف التنوع لا التضاد، مؤصلا قواعد صارمة قلَّ ما يورد عليها اعتراض.
3. مع سعة علم السمين الحلبي فإنَّ عليه مآخذ قليلة جدًّا لا تأثر في منهجه العام منها: ترجيحه لإحدى القراءات على أختها وهذا قليل جدا، توجيهه للقراءات الشاذة دون التنبيه على ذلك، كثرة الاستطرادات والتطويل مما يلبس على القارئ، عدم توجيهه لبعض القراءات، عدم ردِّه على بعض التوجيهات البعيدة.

[1] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ج1ص152.

الدرس الثالث:
توجيه القراءات عند أبي السعود العمادي (ت982ه) في كتابه الحافل: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.

التعريف بالمؤلِف والمؤلَف على وجه الاختصار: [1]

أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الآمدي الحنفي الفقيه الأصولي الشاعر العالم بلغات العرب والفرس والترك، من أسرة مشهورة بالعلم والأدب والقرب من عائلة السلطان بايزيد الثاني، يكنى بألقاب علمية كثيرة مثل: المولى المعظم، المفتي المفخم، مفتي الأنام، مفتي التخت السلطاني... وهذه الألقاب تدل على علو مكانته ومنزلته، اشتغل في التدريس والقضاء دهرا، فكسب ثقة الجميع إلى أن أناطت به الدولة وظيفة الإفتاء سنة (952هـ)، وبقي في هذه الوظيفة الرفيعة إلى أن انتقل إلى بارئه سنة (**982هـ**).

وقد كان لأبي السعود أساتذة وشيوخ عباقرة، كما كان له طلبة وتلاميذ نجباء، ذكرتهم لنا كتب التاريخ والتراجم، ومن أعجب ما يُذكر أنَّ أغلب قضاة دمشق كانوا من تلامذته.

ولم يمنعه اشتغاله بالتدريس والقضاء والافتاء من التأليف، خاصة في العلوم التي تتلاءم مع المناصب التي تولاها ومن أشهر تصانيفه:

بضاعة القاضي في الصكوك، تهافت الأمجاد على كتاب الجهاد (في الفقه الحنفي)، تحفة الطلاب في المناظرة، ثواقب الأنظار في أوائل منار الأنوار (في أصول الفقه)، الفتاوى (مرتبة على أبواب الفقه)، وغيرها كثير، وأجلُّ كتبه على الإطلاق: تفسيره الشهير الذي سماه: **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، وأهداه إلى الخزانة العامرة لسلالة السلطان سليمان خان وأحفاده، ويصنف تفسير أبي السعود مع جملة من التفاسير التي تسير في نفس الاتجاه (اجتلاء أسرار لغة القرآن ودلالات إعجازه) تقريبا وهي: مفاتيح الغيب للرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن.

[1] الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لعبد الحي اللكنوي: ج1ص81_82. طبقات المفسرين، للأدنه وي: ص398_399. هدية العارفين أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا: ج2ص254_254. شذرات الذهب لابن العماد: ج10ص584_586.

ومما يُتأسف له أنَّ تفسير أبي السعود مع كثرة طبعاته؛ لم يلق تلك العناية اللائقة به من حيث جمال الطباعة وقوة التحقيق، وأشهر طبعاته المتداولة نسخة دار إحياء التراث العربي، وهي ضمن خدمة الشامة والوقفية.

منهج أبي السعود في تفسيره: يمكننا أن نجمل ذلك في الإشارات الآتية:

✓ الأسلوب السهل، القائم على العبارات الفصيحة والمعاني البليغة، وهو أجمل ما تميز به تفسير إرشاد العقل، ومن محاسنه أيضا أنه محضه للتفسير ولم يخرج عن ذلك إلا نادرا.

✓ بيان المناسبة بين الآية وسابقتها وهو أول ما يبدأ به، وهو ما يسمى بعلم المناسبات، متبعا الفخر الرازي.

✓ إذا كان للآية سبب نزول أو أكثر تعرض له، وربما ردَّ ما ضَعُفَ عنده.

✓ الإقلال من رواية الإسرائيليات مضعفا لها بـ: (روي، قيل)، وهو ما يشفع له عدم التحقيق في أكثرها، وربما غفل عن ذلك كله.

✓ الإقلال من المسائل الخلافية الفقهية على غرار ما نجده عند القرطبي، والفلسفية على غرار ما نجده عند الرازي، والنحوية على غرار ما نجده عند السمين الحلبي، أما المسائل العقدية فبالرغم من تأثره بتفسير الكشاف، إلا أنه لم يتأثر بالاعتزال، ووقف منه موقف المحذر الرافض له، أما في الصناعة الحديثة فليس بذاك.

✓ عالم فحل بفنون الإعراب ومذاهبه عارضا مرجحا محللا، فهو يحاول الإقناع بتفاعل كلمات القرآن بعضها مع بعض حروفا وتركيبا وأسلوبا، وهو مع ذلك ناقد لآراء من سبقوه من علماء اللغة فكثيرا ما يرفض مذاهبهم كونها لا تليق بجزالة اللفظ القرآني.

منهجه في توجيه القراءات القرآنية والاحتجاج لها: لم يُظهر أبو السعود ـ رحمه الله ـ اهتماما بالغا بتوجيه القراءات، وسأتعرض في النقاط الآتية لبيان معالم منهجه في توجيه القراءات، وإن لم يطرد ذلك عنده:

أولا: منهجه في نسبة القراءات القرآنية: [1] لم يكن أبو السعود رحمه الله يسير على منهج واحد في عزوه للقراءات بل كان يذكرها كيفما اتفق، لا يراعي في ذلك نمطا معينا، ومن خلال ما وقعت عيني عليه أجده: ينسب القراءة للجمهور أو للمشهور، أو ينسب القراءة لبعض القارئين سواء أكانوا من القراء العشرة أم غيرهم، في حين يسمي بعض القراء وقليلا ما يفعل ذلك، وفي أكثر الأحوال لا ينسب القراءة لقارئ معين

[1] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج1ص87 الآية 34 البقرة، ج1ص152 الآية 119 البقرة.

كأن يقول: قرئ ونحوه، مشيرا إلى القراءة الشاذة مغفلا أصحابها غالبا، وقد ينقل أوجه القراءة عن بعض المفسرين ولا يسميهم.

ثانيا: منهجه العملي في توجيه القراءات:

- ✓ **كثيرا ما يترك القراءة دون توجيه:** [1] سواء كانت من المتواتر أو من الشاذ؛ بل فعل ذلك حتى مع بعض الأحرف المشكلة.
- ✓ **توجيهه للقراءات بالمأثور:** [2] وتمثل ذلك في توجيه القراءة اعتمادا على نظائرها من القرآن الكريم قراءة أو معنى، كما اعتماد على حديث النبي ﷺ في مواطن كثيرة، وكذا أقوال الصحابة والتابعين.
- ✓ **توجيهه للقراءات باللغة العربية في إطارها العام:** [3] من شعر، ولهجات، وبنية صرفية، وأساليب بلاغية؛ إلا أنَّ تضلعه النحوي والبلاغي كان سمة ظاهرة في تحليل وتعليل ما كان يراه صحيحا في توجيهه للقراءة.

ومن المآخذ على صنيع أبي السعود فيما تعلق بتوجيه القراءات أنه:

- ✓ ينسب بعض القراءات للتواتر وهي من القراءات الشاذة. [4]
- ✓ يلحن بعض القراءات المتواترة. [5]
- ✓ الترجيح والمفاضلة بين القراءات المتواترة. [6]
- ✓ بل ربما رجح الشاذة على المتواترة. [7]

الخلاصة: يُعد تفسير أبي السعود الميدان الخصب لعلوم البلاغة الثلاثة (المعاني، البيان، البديع)، فنجده استغل القراءات في حدود ما يمكن أن يوضح بها المعنى لا أقل من ذلك ولا أكثر، وعليه فتوجيه القراءات عند أبي السعود ليس بتلك القوة كمًّا ونوعًا التي نجدها عند السمين الحلبي مثلا، اللهم ما كان من التوجيه

---

[1] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج2ص139 الآية 1 النساء.

[2] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج1ص128،127 الآية 88 البقرة، ج1ص157، الآية 125 البقرة، ج7ص66. الآية 54 الروم.

[3] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج3ص102. الآية 48 البقرة. ج2ص151، 152. الآية 12 النساء.

[4] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج3ص98. الآية 114 المائدة/ الآية 6 مريم، ج4ص174 الآية 12 يونس.

[5] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج1ص273 الآية 284 البقرة.

[6] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج3ص267. الآية 137 الأعراف، ج4ص229. الآية 81 هود. ج9ص43. الآية 3 الجن.

[7] إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ج2ص92. الآية 146 آل عمران.

البلاغي الذي أحسب أنه فاق فيه غيره، بله الميزة التي انفرد بها، فلا تجد أي توجه صوتي أم نحوي أم صرفي أم لهجي إلا وذكر له ما يترتب عليه من أوجه البلاغة.

أهم نتائج المحاضرة:

1. انعكس علم البلاغة (المعاني، البيان، البديع) على معاني القراءات عند أبي السعود؛ فلا تجده يذكر توجيها نحويا أو صرفيا أو صوتيا إلا وذكر ما ترتب عليه من معان بلاغية، ونتج عنه أن جعل المقياس البلاغي حكما في المفاضلة بين القراءات.

2. لم يكن أبو السعود بذاك فيما تعلق بعلم توجيه القراءات من حيث قوة الصناعة وجودتها، فلا نجده يتوسع كما يتوسع غيره، فهو طالب معنى لا غير، ثم إنَّ غالب توجيهات أبي السعود للقراءات منقولة عن مصادره.

3. اختلط مفهوم القراءة المشهورة والشاذة عند أبي السعود؛ فتارة يصف القراءة بالتواتر أو الشهرة، وهي من الشواذ.

كل طالب مكلف بالرجوع إلى الأمثلة التي ذكرنا أو أمثلة أخرى تتخرج على ما حررناه من تفسير أبي السعود، نتناولها في حصة التطبيق بالتفصيل.

كما يمكنكم الاستعانة ببعض الدراسات المتعلق بإرشاد العقل السليم مثل:

1. تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية، مقال في مجلة دار الحديث الحسنية، لـ: الأستاذ العربي الشاوش.
2. أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره _ الأجزاء العشرة الأولى_، عماد أحمد الزبن (الأردن).
3. بلاغة الالتفات عند أبي السعود من خلال تفسيره، أحمد نوفل الأردن، وأخرى لـ: فادي الشامي.
4. عدد من الرسائل الجمعية والتي تحمل نفس العنوان تقريبا: (منهج أبي السعود في التفسير) لـ: عبد الستار فاضل خضر، وأخرى لـ: أحمد عزت محمد الزيات، وأخرى لـ: لبابكر البلولة محمد، وأخرى لـ: أسامة أحمد منصور مؤمن، وغيرها كثير.

المفردة الثانية: الحديث عن أنواع التوجيه ومصادره.

الدرس الرابع: توجيه القراءات ومصادره العامة والخاصة.

أولا: تعريف علم توجيه القراءات لغة واصطلاحا.

لا يخرج التعريف الاصطلاحي عن المعاني اللغوية غالبا؛ لذا يجب الوقوف عند المعاني اللغوية لكمة التوجيه، وكلمة القراءات بالإضافة إلى معناها الاصطلاحي، ثم بعد ذلك نعرفه كمركب إضافي.

أ/1 يقول ابن فارس في مادة (توجيه): الواو والجيم والهاء أصل يدل على مقابلةٍ لشيءٍ[1]، فتوجيه الشيء إذًا: جعله على جهةٍ ما.

أ/2: أما القراءات فهي جمع مؤنث سالم مفرده قراءة، مصدر لمادة (قرأ)، وهي تدل وتدور على الجمع والاشتمال تقول: قرأت الناقة أي حملت واشتمل رحمها على ولد. [2]

وإذا أمعن الباحث النظر في معاني مادة (ق ر أ) وجد بينها ترابطا، فالقارئ الذي يتلو ما يقرأه يقوم بعملية جمع وضم، فهو يتلفظ بالحروف مجموعا بعضها إلى بعض لإنشاء الكلمات المفردة، وضم الكلمات لإنشاء الجمل، وضم الجمل بعضها إلى بعض لإنشاء الكلام، وهذا ما يؤكده الأصفهاني (**ت502هـ**) بقوله "القراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل ".[3]

وأما **القراءات اصطلاحا** فقد عرَّفها عدد من العلماء الفحول كالزركشي وابن الجزري، ومن المعاصرين القاضي عبد الفتاح، غير أنَّ أسلم تعريف في نظيري وأشمله وإن كان مطولا هو تعريف الزرقاني (**1376هـ**) بقوله: " مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراءة مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتقاف الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها".[4]

ب/ علم توجيه القراءات اصطلاحا: لم يصرح أصحاب كتب علوم القرآن كالزركشي والسيوطي بتعريف جامع مانع لعلم توجيه القراءات، غير إشارات إليه في بعض أنواع علوم القرآن التي تتداخل معه بشكل أو بآخر كإعراب

---

[1] مقاييس اللغة لابن فارس: ج6ص88.

[2] القاموس المحيط للفيروز آبادي: ص49.

[3] المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ج2ص520.

[4] مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: ج1ص336.

القرآن مثلا، وكأني بابن عقيلة المكي الذي جمع ورتب بين الإتقان والبرهان في كتابه الزيادة والإحسان نقح ذلك قائلا: " هو علم يبين فيه دليل القراءة، وتصحيحها من حيث العربية واللغة، ليعلم القارئ وجه القراءة".[1]

وأما عند المعاصرين فقد عرَّفه الدكتور عبد العزيز الحربي: بأنه "علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوهها في العربية أو الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي تبين فيها وجهها ومعناها.[2]

ومن خلال هذين التعريفين يظهر أنَّ الغاية من علم توجيه القراءات هو بيان وجوه القراءة وموافقتها للغة العربية نحوا وصرفا، بلاغة ودلالة، تحقيقا لأحد شروط القراءة المقبولة وهو موافقة اللغة العربية ولو بوجه.

بالإضافة إلى ردِّ الاعتراضات الواردة على بعض وجوه القراءة، مع بيان إعجاز القرآن الكريم في تعدد قراءات الكلمة الواحدة، ناهيك عن المعاني التي تحملها كل قراءة شرحا وترجيحا.

كما أن الباحث في علم توجيه القراءات، يجد أنه قد ذاع لهذا الفن أسماء أخرى؛ كثيرا ما نجدها كأسماء لكتب هذا الفن مثل: الاحتجاج والتعليل والمعاني والإعراب وغيرها.

تنبيه: توجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة، وهو أحوج إلى هذا العلم من القراءات المتواترة، فالميدان الخصب لعلم التوجيه هو القراءات الشاذة أولا، ثم الأحرف المشكلة كما سيأتي معنا في المحاضرات القادمة.

ثانيا: نشأة علم توجيه القراءات.

نشأ علم توجيه القراءات مبكرا، ويرجع ذلك إلى عصر صغار الصحابة الذين تلقوا القرآن الكريم وتعرفوا على القراءات المختلفة والوجوه المتعددة للقراءة من كبارهم.

ومما يدل على ذلك أنَّ عبد الله بن عباس ﷺ قرأ قوله تعالى ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ﴾ البقرة: ٢٥٩ قرأها بالراء المهملة (ننشرها)، ثم احتج لها بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ عبس: ٢٢ ، وكأنه بذلك فسَّر آية البقرة بالوجه المتفق على قراءته بالراء في آية عبس؛ وهكذا انتقل هذا العلم الجليل من صدور الصحابة إلى صدور التابعين، وكلما انتشر علم القراءات واشتهر زاد علم الاحتجاج ازدهارا إلى أن وصل إلى عصر الأئمة القراء، حيث كان معروفا لديهم كعلم القراءات واللغة العربية بفروعها تماما.

---

[1] الزيادة والإحسان لابن عقيلة المكي: ج4ص216.

[2] توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز الحربي: ص:64.

ومِن أئمة القراءات التي نُقل عنهم الاحتجاج لبعض القراءات وهم من أعلام اللغة العربية: أبو عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم، وكان كل قارئ قد اختار قراءة من بين القراءات المتعددة، يفاضل بينها من حيث وفرة التواتر وعدمه، ومن حيث جلالة الإمام القارئ وقِدَمه، ومن حيث البلدة التي استفاضت قراءته فيها واشتهرت، وغير ذلك من الأسباب.

وميزة التوجيهات الفردية أنهم يسلكون فيها نهجًا لغويًّا، وربما يستعينون بقراءة على تخريج قراءة أخرى.

سؤال: يقال إنه لما اشتد نشاط أعداء الإسلام والحاقدين عليه، وأصبحوا يثيرون أسئلة وشبهات من قبيل: ما حجت هذه القراءة؟ وهل له معتمد من كلام العرب؟؛ تجرد النحاة والقراء للرد على هؤلاء، ووظفوا القياس الصحيح، والنظر الثاقب وأعملوهما فيما هو ثابت نقلا؛ فكان علم توجيه حروف القراءات.

الجواب: ربما لكن لا أعتقد أن هذا هو السبب المباشر وراء التأليف في علم الاحتجاج، بل أظهر الأسباب هو شرح كتب القراءات الموجزة، التي تُعد كتب نقل ورواية، وكتب الاحتجاج كتب فهم ودراية.

ولهذا نجد علم الاحتجاج للقراءات تطور بعد تسبيع ابن مجاهد؛ حيث بدأ هو بذكر توجيه القراءات في سورة الفاتحة من كتابه (السبعة)، موجها كل خلاف بعد عزوه إلى قارئه؛ ومن ثَمَّ نرى تلامذته ومعاصريه شرعوا بالتأليف في الاحتجاج، وأغلب المؤلفات في علم الاحتجاج أُلفت بعد ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري، وكانت شرحا لكتب الرواية في غالبها إلى أن أصبح علم الاحتجاج لونا من ألوان التأليف في القراءات.

ثالثا: مصادر علم توجيه القراءات العامة والخاصة.

أ/ الكتب العامة في توجيه القراءات: وهي التي تتعرض لتوجيه بعض القراءات في مختلف المناسبات، ولم تصنف من أجل ذلك قصدا واستقلالا، وإنما تعرض لتوجيه القراءات تبعا، وهي كتب اللغة عموما (كالمعاجم والقواميس) ويندرج تحتها كتب النحو خصوصا، وكذا كتب التفسير وإعراب القرآن، والقراءات، ومن أشهر هذه الكتب:

الكتاب لسيبويه (**ت180هـ**) وشروحاته.

الأصول في النحو لابن السراج (**ت316هـ**).

كتب ابن هشام (**761هـ**) جميعها وعلى رأسها: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

كتب ابن مالك (**ت672هـ**) جملة كالتسهيل وشرح الكافية.

شروحات ألفية ابن مالك وأجلها شرح الأشموني (**ت900هـ**).

معاني القرآن للفراء (**ت207هـ**).

معاني القرآن للأخفش الأوسط (**ت215هـ**).

معاني القرآن لأبي جعفر النحاس (**ت338هـ**).

السبعة لابن مجاهد (**324هـ**) خاصة فيما تعلق بسورة الفاتحة ثم أمسك عن ذلك.

النشر في القراءات العشر لابن الجزري (**ت833هـ**) وفيه درر قلَّ نظيرها فيما تعلق بتوجيه القراءات، وهو لا يعرض لهذا إلا إذا أوجب المقام ذلك كالطعن في القراءات المتواترة خاصة ممن يشار لهم بالبنان كالطبري، والزمخشري.

إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي (**ت1117هـ**).

وقد اشتمل كتابه على ذكر القراءات العشر المتواترة والقراءات الأربع الشاذة مع بيان توجيهها.

جامع البيان في تأويل القرآن الطبري (**ت310هـ**).

الكشاف عن حقاق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (**ت538هـ**).

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (**ت542هـ**).

الجامع لأحكام القرآن القرطبي (**ت676هـ**).

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (**ت745هـ**).

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (**ت756هـ**).

تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد لمحمد الطاهر بن عاشور (**ت1393هـ**).

ب/ الكتب الخاصة بعلم توجيه القراءات: والمقصود بها الكتب التي صنفت رأسا قصد توجيه القراءات وهي كتب كثيرة نذكر منها جملة من الكتب المطبوعة:

1. كتاب (احتجاج القراءات) لأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار (**ت362هـ**).
2. كتاب (الحجة في علل القراءات السبع) للحسين بن أحمد بن خالويه (**ت370هـ**).
3. كتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) للحسين بن أحمد بن خالويه (**ت370هـ**).
4. .كتاب (معاني القراءات) لأبي منصور الأزهري (**ت370هـ**).
5. كتاب (الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد) لأبي علي الفارسي (**ت377هـ**) وهو شرح لكتاب شيخه ابن مجاهد (السبعة).
6. كتاب (المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة وإيضاحها) لتلميذ الفارسي ابن جني (**ت392هـ**)، وقد ذكر فيه علل القراءات التي لم تبلغ درجة التواتر.
7. كتاب (حجة القراءات) ابن زنجلة توفي نحو (**410هـ**).
8. كتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي (**ت437هـ**)، ويعتبر كتابه هذا شرحًا لكتابه (التبصرة) في القراءات السبع.
9. كتاب (الإبانة عن معاني القراءات) لمكي بن أبي طالب القيسي (**ت437هـ**).
10. كتاب (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (**ت437هـ**).
11. .كتاب (شرح الهداية) لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (**ت نحو440هـ**).
12. كتاب (مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني) لأبي العلاء الكرماني توفي نحو (**ت563هـ**).
13. كتاب (الموضح في وجوه القراءات الثمان وعللها) لابن أبي مريم (**ت565هـ**).
14. .كتاب (إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبري (**ت616هـ**).
15. كتاب (التبيان في إعراب القرآن) وهو نفسه إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (**ت616هـ**).

والمتصفح لكتابي الفهرست لابن النديم (438هـ) وكشف الظنون لحاجي خليفة (**ت1067هـ**) يجد ما لا يمكن حصره فضلا عن إدراكه كونه مفقودا أو مخطوطا فيما تعلق بكتب علم توجيه القراءات مثل:

1. كتاب (احتجاج القراءة) المبرد (**ت285هـ**).[1]
2. كتاب (احتجاج القراءة) ابن السراج (**ت316هـ**) أتم فيه الفاتحة وشيء من البقرة ثم أمسك.[2]
3. كتاب (الاحتجاج للقراء) ابن درستويه (**ت347هـ**).[3]

[1] الفهرست لابن النديم: ص:88.

[2] الفهرست لابن النديم: ص:92،93.

[3] الفهرست لابن النديم: ص93،94.

4. كتاب (السبعة بعللها الكبير) لأبي بكر محمد بن الحسن الأنصاري (**ت351هـ**).[1]
5. .كتاب (تعليل القراءات العشر) لمحمد بن سليمان المالقي (**ت525هـ**).[2]

أما كتب المعاصرين في توجيه القراءات فكثيرة منها:

1. (طلائع البشر في توجيه القراءات العشر) للشيخ محمد الصادق قمحاوي.
2. (قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر) لـ: قاسم أحمد الدجوي، ومحمد الصادق قمحاوي.
3. (مواكب النصر في توجيه القراءات العشر) محمود بن على المصري توفي بعد (**1367هـ**).
4. (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب) للشيخ عبد الفتاح القاضي (**ت1403هـ**).
5. (التذكرة في القراءات الثلاث المتواترة وتوجيهها من طريق الدرة) للدكتور محمد سالم محيسن.
6. (المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر) للدكتور محمد سالم محيسن.
7. (المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة) للدكتور محمد سالم محيسن.
8. (المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير) للدكتور محمد سالم محيسن.

وهذه الكتب القديمة والمعاصرة أكثرها موجود في مكتبة الجامعة ولله الحمد، وهي كذلك موجودة في المكتبة الشاملة والوقفية، فكل طالب يختار كتابا (وفق أحسن طبعة من حيث التحقيق) ويكتب حوله بحثا قصيرا يشتمل تعريفا مختصرا جدا بالمؤلِف والمؤلَف، مبينا منهج الكتاب في توجيه القراءات مع التمثيل، وسنعمل على تقيمها في حصة التطبيق.

رابعا: أنواع توجيه القراءات القرآنية:

أنواع توجيه القراءات كثيرة، ترجع جميعها إما إلى شكل القرآن أو لفظه أو معانيه، أما من حيث شكله فنجد توجيه رسمه خاصة ما خالف فيه الرسم الاصطلاحي الرسم القياسي، ويظهر جليا فيما احتمل أكثر من قراءة ورسم برسم واحد، أو رسم برسمين حسب كل قراءة، وأما من حيث لفظه فيندرج تحته التوجيه النحوي والمقصود به ما كان التغاير حاصلا بين الحركات الإعرابية في أوآخر الكلم، وتظهر ثمرته في إعراب المفردات غالبا، وقسيمه التوجيه الصرفي والمقصود به ما كان التغاير حاصلا بين الحركات والحروف في أوائل الكلم وأوآسطها، وهو راجع إلى الاشتقاق غالبا، ومن ألوان التوجيه اللفظي التوجيه البلاغي وميادينه كثيرة منها الالتفات بأنواعه، والتباين في الإسناد، وفائدته العامة تنشيط السامع وتنبيهه، ويندرج كذلك تحت التوجيه

[1] الفهرست لابن النديم: ص:50.

[2] كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: ج1 ص15.

اللفظي للقراءات التوجيه الصوتي ويذكر فيه طرق الأداء كالمدود والإمالة... غالبا، ومجمل مسائله ترجع إلى الاختلاف في اللهجات العربية.

والحقيقة أنَّ كل هذه الألوان من أنواع التوجيه تأثر في بعضها البعض تأثيرا واضحا متداخلا؛ فينتج أثر في المعاني توضيحا أو توسيعا أو ترجيحا سواء تعلق بالمفردات أم الجمل، وهو ما يسمى بالتوجيه المعنوي التفسيري لاختلاف القراءات، ومنه ما تعلق بالمسائل العقدية، وقليله ما تعلق بالمسائل السلوكية، وتعلقه بالمسائل الفقهية أكثر وأظهر.

وأما في الدراسات الأكاديمية الجامعية فشاع واستقر الأمر على جعل أنواع التوجيه كالآتي:

التوجيه النحوي، والتوجيه الصرفي، والتوجيه البلاغي، والتوجيه الصرفي.

المفردة الثالثة: نماذج تطبيقية في فن توجيه القراءات، من المقرر في الحفظ (من الفاتحة إلى هود) .

سبق وأن رأينا في السداسي الأول جملة من التغيرات التي تمثل التباين بين بعض الكلمات التي اختلف فيها القراء، سواء كان ذلك تغايرا صرفيا، أم إعرابيا، أم أسلوبيا واندرج تحته التغاير بين التراكيب بالتقديم والتأخير والذكر والحذف، والفصل والوصل، وتكلمنا عن التغاير البلاغي والذي مثلنا له بأسلوب الالتفات، وأسلوب الحمل، وتناوب حروف المعاني، أما حديثنا في هذا المفردة فهو نماذج تطبيقية في فن توجيه القراءات، وسنقسمه إلى أربع محاضرات وفق أنواع التوجيه التي تحدثنا عنها في الحاضرة السابقة، نرقمها تبعا للمحاضرات السابقة في المفردة الأولى والثانية:

الدرس الخامس: نماذج من التوجيه النحوي للقراءات من المقرر في الحفظ.

(أَنَّ) المفتوحة الهمزة إذا خُففت وجب بقاء عملها لتحقق مقتضاها، وهو إفادة التوكيد في الجملة الاسمية كونها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ولكن: لا يكون اسمها إلاَّ ضمير الشأن محذوفا، وخبرها لا يكون إلاَّ جملة، **قال ابن هشام (ت761هـ)**:" ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا محذوفا".[1]

قال ابن مالك في الخلاصة: [2]

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ...وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ.

وشاهد ذلك قوله تعالى ﴿**وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ**﴾ الأنعام: ١٥٣، حيث قُرِئَتْ (وأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون و(هذا صراطِي) معمولاها، وقُرِئَتْ بفتح الهمزة وتخفيف النون، فهي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية بعدها خبرها. [3]

---

[1] أوضح المسالك لابن هشام: ج1ص356.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع193].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266. الكشف لمكي: ج1ص457.

ويتخرَّج على ما سبق قوله تعالى ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الأعراف: ٤٤، حيث قُرِئَتْ (أَن لعنة) بتخفيف (أَن) ورفع (لعنةُ) على الابتداء، والجار والمجرور خبر، والجملة الاسمية خبر (أن) المخففة، وأمَّا اسمها فهو ضمير الشأن، وقُرِئَ بتشديد (أنّ) ونصب (لعنةَ) فتكون اسما لها، وشبه الجملة (على الظالمين) خبرها. [1]

فضمير الشأن ملازم للإفراد، ولا يعمل فيه إلاَّ الابتداء أو ناسخه، وأنَّ مفسَّره لا يكون إلاَّ جملة، ولا يجوز أن تتقدم عليه ولا شيء منها، وهو معنى قولهم: يجب عوده على ما بعده لزوما، وكلُّ هذه الأمور قد خالف فيها القياس وهذا ما حمل **ابن هشام** (**ت761هـ**) على تقرير: أنَّه متى أمكنَ الحملُ على غير ضمِير الشَّأْنِ فلا يَنْبَغِي أن يُحْمَلَ عليه. [2]

ومثال وقوع خبر (أن) المخففة جملة فعلية من واقع اختلاف القراء قوله تعالى ﴿ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ ﴾ النور: ٧ و﴿ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ النور: ٩، حيث قُرِئَتْ بإسكان النون مخففة فيهما ورفع (لعنة)، واختص نافع من هؤلاء بكسر الضاد وفتح الباء من (غضب)، وقرأ الباقون بتشديد النون فيهما ونصب (لعنة وغضب).[3]

وجهت قراءة الرفع على اعتبار (أن) مخففة من الثقيلة، وقوله (لعنت) مبتدأ مرفوع، وخبره قوله (عليه)، والجملة الاسمية خبر (أن) واسمها ضمير الشأن، وقوله (غضب) فعل ماض، وفاعله لفظ الجلالة، وهذه الجملة الفعلية خبر (إن) المخففة، واسمها ضمير الشأن.

ووجهت قراءة النصب على اعتبار (أنَّ) مشددة، وقوله (لعنت وعضب) منصوبان على أنَّهما اسمان لها، ولفظا الجلالة مجروران بعدهما على الإضافة، وخبرهما قوله (عليه، عليها). [4]

وأما (إن) مكسورة الهمزة المخففة، فلا مانع من أن تُحمل على (إنَّ) مكسورة الهمزة المشدة، وقد دلَّ على ذلك القراءات الوارد في ذلك كاختلافهم في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ هود: ١١١، حيث قُرِئَتْ بإسكان النون مخففة، وقُرِئَتْ بتشديدها.[5]

فقراءة التشديد جاءت على الأصل في الإعمال فلا تفتقر إلى بيان؛ أمَّا من خففها فقد أعملها حملا لها على المشددة **تماما**، فنصب (كلًّا) بها كما تقول: إنْ زيداً قائمٌ تريد: إنَّ زيداً قائمٌ، وخبرها (ما) الموصولة المتصلة باللام المزحلقة.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

[2] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ج4ص1274. مغني اللبيب لابن هشام: ج5ص538-542.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص330، 331.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص192، 193.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص290، 291.

والذي يحملنا على هذا التوجيه وجود اللام المزحلقة الداخلة على الخبر، ومشاكلةً للآية بعدها ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ هود: ١١١، ولا يستقيم مذهب الكوفيين القائلين بأنَّ (كلًّا) نُصب بالفعل بعده (لنوفينهم) [1]، لاتصاله باللام الواقعة في جواب القسم فلا يعمل ما بعدها في ما قبلها، وقد بَعُدَ باللام المزحلقة في قوله تعالى (لما).

ويستفاد من هذا التوجيه أنه إذا خففت (إنَّ) جاز إعمالها وجاز اتصال خبرها باللام، غير أنَّ اللام لا تلزمها؛ لأنَّها لا تلتبس – والحال هذه – بالنافية؛ لأنَّ النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية، وهذا ما أشار إليه ابن مالك في الخلاصة: [2]

وَخُفِفَتْ إِنَّ فَقَلَ العَمَلُ...وَتَلْزَمُ اللَّامَ إِذَا مَا تُهْمَلُ.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا...مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمْدَا.

وفيه إذا جاء الفعلُ المشتغلُ بالضمير بعد أداةٍ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية واللام الواقعة في جواب القسم، لم يجز نصب الاسم المشتغل عنه بذاك الفعل؛ لأنَّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفسِّر عاملا فيما قبله، ويُمكن أن يُستدلَّ على هذا بمفهوم قول ابن مالك في الخلاصة: [3]

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ...مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ.

ومن أشهر القراءات التي تتخرج على ما ذكرنا قوله تعالى ﴿ إِنْ هَٰذَانِ ﴾طه: ٦٣، حيث قُرِئَتْ بتخفيف نون (إن)، وقُرِئَتْ بتشديدها، وقُرِئَتْ (هذين) بالياء، وقُرِئَتْ بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون، فمُجمل القراءات ثلاث:[4]

إنْ هاذان: حفص وابن كثير، وهي ظاهرة التوجيه بجعل (إن) هي المخففة من الثقيلة، وإهمالها عن العمل، ويكون هذان لساحران مرفوعان على الابتداء والخبر.

وفيه إذا خففت (إنَّ) جاز إهمالها وتلزمها اللام المزحلقة فارقة بينها وبين (إن) النافية.

إنَّ هاذين: أبو عمرو البصري، وهي ظاهرة التوجيه فـ(هاذين) اسم (إنَّ) منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنَّه ملحق بالمثنى، واللام المزحلقة للتوكيد، وساحران خبر (إنَّ) وعلامة رفعه الألف لأنَّه مثنى.

---

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع190، 191].

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الاشتغال، ع259].

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص320، 321. الحجة لأبي زرعة:454. التبيان للعكبري: ج2ص894، 895.

وهذا التوجيه بناء على أنَّ الملحق بالمثنى يعرب إعراب المثنى، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء قال ابن مالك في الخلاصة المشهورة: [1]

بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَى وَكِلَا...إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا.

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ...كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَـــانِ.

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفْ...جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ.

إنَّ هاذان: وهي قراءة الباقين.

وهذه القراءة أُشكلت على النحويين، وراحوا في تأويلها وتوجيهها مذاهب شتى: [2]

التوجيه الأوَّل: أنَّه جاء على لغة استعمال الألف في المثنى مطلقا رفعا ونصبا وجرا، وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وهمدان وعذرة وخثعم وزبيد وكنانة.

وعليه جاء قول الشاعر: [3]

تزوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أذناه ضربةً...دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ.

والشاهد: لزوم المثنى الألف، وإعرابه بالحركات المقدرة، لأنَّ (أذناه) في البيت مضاف إليه، وحقُّه الجرّ بالياء، ولكنَّه رواه بالألف على هيئة الرفع.

وقول الآخر: [4]

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا...قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا.

والشاهد: (أباها) الثالثة لأنَّها مجرورة؛ حيث جاءت بالألف كحال النصب ولم تُقلب ياء.

وقد ارتضى هذا القول الأخفش (**ت215هـ**) في معانيه. [5]

التوجيه الثاني: أن تكون (إنَّ) هنا بمعنى نعم، **وعليه جاء قول الشاعر:** [6]

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاكَ...وَقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتِ إِنَّهْ. **أي:** نعم

---

[1] الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها، ع32، 33، 34].

[2] انظر: الإتقان للسيوطي: ج4ص1247، 1248. مغني اللبيب لابن هشام: ج1ص235، 248.

[3] البيت من الطويل وقائله هوبر الحارثي. انظر: خزانة الأدب: ج7ص453. وهو بالياء (أذنيه) في لسان العرب لابن منظور: ج8ص197.

[4] البيت من الرجز وقائله رؤبة بن العجاج. انظر: ملحق ديوانه: ص168، ولرجل من بني الحارث. انظر: خزانة الأدب: ج7ص455.

[5] معاني القرآن للأخفش: ج2ص432.

[6] البيت من مجزوء الكامل وقائله عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات. انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: ص66.

وأوضح منه قول عبد الله ابن الزُّبير (**ت73هـ**) ﷺ لرجل قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك. فقال له: إنَّ وراكبها. [1] أي نعم ولعن الله راكبها، وعلى هذا يكون هذان ساحران مبتدأ وخبر. [2]

وقد اعترض على هذا القول بأنَّ اللام لا تقترن بالخبر إلاَّ إذا كان خبرا لـ(إنَّ) المكسورة، وفرارا من هذا الاعتراض قالوا هذان: مبتدأ مرفوع بالألف، وساحران خبر لمبتدأ محذوف، أي إن هذان لهما ساحران، والجملة الاسمية خبر هذان، وتكون اللام قد دخلت على المبتدأ المحذوف.

ويستفاد من هذا التوجيه أنه إذا كانت (إنَّ) بمعنى (نعم) تُلغى، ويرفع معمولها على الابتداء والخبر.

التوجيه الثالث: أنَّ (هذان لساحران) جملة اسمية من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إنَّ)، واسمها ضمير الشأن محذوف، واعتُرض على هذا القول أنَّ هذا التقدير: أي حذف اسم (إنَّ) لا يكون إلى في ضرورة الشعر، وأنَّ اللام لا تدخل على الخبر كما سبق في المذهب الثاني. [3]

وهذا التوجيه مبناه على قياس صحيح توافرت أركانه أصلا وفرعا، علة وحكما، فـ: (إنَّ) المشددة المكسورة يرد اسمها ضمير الشأن محذوفا مثل (أن) المخففة المفتوحة.

التوجيه الرابع: أنَّ كلمة (هذان) لما ثُنيت جُمع فيها مثلان، وهما الألفان: ألف التثنية وألف هذا، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فمن حذف ألف التثنية وترك ألف هذا تركها على لفظها حالة الرفع والنصب والجر، ومن حذف ألف هذا، وترك ألف التثنية قلبها ياء في حالة النصب والجر، وتركها على حالها في حال الرفع.

قال ابن فارس (**ت395هـ**):" وذلك أنَّ (هذا) اسم منهوك، ونهكه أنَّه على حرفين، أحدهما حرف علة وهو الألف، والآخر (ها): كلمة تنبيه، وليست من الاسم في شيء، فلمَّا ثُنِيَ، احتيج إلى ألف التثنية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف أحدهما، فقالوا إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض ودلالة، فحذفوا ألف التثنية". [4]

التوجيه الخامس: أنَّ بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيا أفصح من إعرابه، فـ(هذان) مفرده (هذا)، وهو مبني فمثناه أيضا يكون مبنيا على الأفصح، وهو اختيار ابن تيمية (**ت728هـ**). [5]

---

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ج1ص78.

[2] العين للخليل بن أحمد الفراهيدي: ج8ص398.

[3] النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن الشهير بالماوردي: ج3ص411.

[4] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس: ص26.

[5] مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ج15ص259.

التوجيه السادس: أنَّ ألف (هذا) ألف دعامة فتلزم صورة واحدة، كالياء في الذي فأنت تقول: الذين رفعا ونصبا وجرا.

التوجيه السابع: أنَّ الألف والنون في (هذان) جاءت للتناسب مع (يريدان)، وهو قول السيوطي (ت**911**هـ)؛ لكنَّ تباعد الكلمتين رُبَّما يُبعد ذلك.

والراجح أنَّه لغة بعض العرب، وخاصة إذا لاحظنا ما في هذه التوجيهات من تكلف واضح، ثُمَّ هو الأسهل من حيث التعليل، والأقوى من حيث السماع.

قال ابن مالك في الكافية: [1]

إلا قليلا، والمثنى قد يرد...بألف في كال حال فاعتمد.

والأقرب منه قولهم: إنَّ مثنى أسماء الإشارة يُبنى كما يُبنى مفرده.

ومن باب الاستطراد لا بأس من ذكر التبادل بين (لكنَّ) المثقلة عاملة والمخففة مهملة.

فـ: (لكنَّ) المثقلة تعمل عمل (إنَّ)، قال ابن مالك في الخلاصة: [2]

لِأنَّ، أنَّ، لَيْتَ، لكنَّ، لعلَّ...كَأَنَّ: عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ.

كَإِنَّ زَيْدًا عَالـــــــمٌ بِأَبِيّ...كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضَعَـــنْ.

وقد ورد تشديد (لكنَّ) عاملة أو تخفيفها مهملة في القراءات العشر وفي الموضع الواحد وذلك في مثل قوله تعالى ﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ** ﴾ البقرة: ١٠٢، وقوله تعالى ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ** ﴾ الأنفال: ١٧، وقوله تعالى ﴿ **وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ** ﴾الأنفال: ١٧، وقوله تعالى ﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾ يونس: ٤٤، قُرِئَتْ (لكنَّ) بتشديد النون في المواضع المذكورة، ونصب الاسم على الإعمال، وقُرِئَتْ على التخفيف ورفع الاسم بعدها على الابتداء، والجملة الخبر. [3]

فإذا خُففت (لكنَّ) بطل عملها وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية؛ حيث تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، ومباينة لفظها لفظ الفعل.

---

[1] شرح الكافية الشافية لابن مالك: [باب إعراب المثنى والمجموع: ج1ص70].

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب إنَّ وأخواتها: ع174، 175].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص219.

قال الرضي (ت686هـ): " فإذا خُففت أُلغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها ولا أعرف به شاهدا".[1]

ونلاحظ أن الواو دخلت على (لكنَّ) مشددة ومخففة، فإمَّا أن تكون عاطفة لجملة على جملة، وإمَّا أن تكون معترضة، وهو الأولى لتوافق ذلك مع معنى الاستدراك.

– ومنه قوله تعالى ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾ آل عمران: ١٩٨، وقوله تعالى ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ الزمر: ٢٠، حيث قُرِئَتْ (لكن) بتخفيف النون فتكون مهملة، والاسم الموصول بعدها مرفوع على الابتداء في الموضعين، وقرأها أبو جعفر وحده بالتشديد فتكون عاملة، والاسم الموصول بعدها اسمها في محل نصب.[2]

ويستفاد من هذا التوجيه: أنَّ (لكن) العاطفة تفترق مع (لكن) المخففة في:

العاطفة تُشرِك الثاني مع الأوَّل إعرابا لا حكما بخلاف المخففة فلا تُشرِكه إعرابا ولا حكما.

العاطفة تقرر حكم ما قبلها، وتُثبت نقيضه لما بعدها، لذلك لا بُدَّ أن تسبق بنفي أو نهي، بخلاف المخففة فلا يجب ذلك ولا يمتنع، وأشار ابن مالك إلى هذين الفرقين في الخلاصة:[3]

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبْ بَلْ وَلَا...لَكِنْ كـ: لَمْ يَبْدَّ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا.

وَأَوْلِ لَكِـــنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلَا...نِدَاءً اوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَـــــلَا.

وفيما يخص حصة التطبيق سنعمل على توجيه بعض القراءات نحويا وفق العناصر الآتية:

- ✓ التباين بين (لا) النافية للوحدة و(لا) النافية للجنس.
- ✓ التباين بين كان التامة وكان الناقصة.
- ✓ التباين بين العطف على اللفظ والعطف على المحل.
- ✓ التباين بين نواصب وجوازم الفعل المضارع.

والمطلوب منكم جملة من القراءات التي تتخرج على ما ذكرنا، بالإضافة إلى قراءة هذه المسائل النحوية من مضانها في كتب النحوية المعتمدة.

---

[1] شرح الرضي على الكافية: ج 4 ص 372.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص247.

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب العطف: ع541، 553].

الدرس السادس: نماذج من التوجيه الصرفي للقراءات من المقرر في الحفظ.

يُعد تباين الأسماء العاملة عمل الأفعال في القراءات القرآنية من أبرز الظواهر الصرفية التي تحتاج إلى توجيه، كالتقارض الواقع بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه والمصدر ومشتقاته، ولما كان لهذا التبيان الصرفي بين الأسماء العاملة أثر نحوي؛ أحببت الوقوف عند توجيه بعضها جمعا بين الحسنيين؛ فاسم الفاعل مثلا ورد في القراءات من الإضافة والإهمال إلى النصب والإعمال.

غير أنَّ إضافته لفظية غير محضة، أمَّا كونها لفظية فلأنَّ المقصود بها التخفيف بحذف التنوين أو النون، وأمَّا كونها غير محضة فلأنَّها غير خالصة من تقدير الانفصال، فيجوز قطع الاسم عن الإضافة، ثُمَّ يعمل في معموله عمل فعله.

قال ابن عصفور (ت**669**هـ) في حديث عن اسم الفاعل:" وإن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان: حذف النون أو التنوين وجرُّ المعمول الذي يليه، وإثباتهما ونصب باسم الفاعل نحو قولك: هذا ضاربٌ زيدًا، وهذان ضاربان زيدًا، وهؤلاء ضاربون زيدًا، وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، وهذان ضاربا زيدٍ، وهؤلاء ضاربوا زيدٍ".[1]

قال ابن مالك في الخلاصة:[2]

وَانْصِبِ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا واخْفِضْ...وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي.

ومعنى كلامه –رحمه الله– أنَّه يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف (المشتقات العاملة عمل أفعالها) أن يُنصب به، أو يُخفض بإضافته.

أولا: بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة:

قُرِئ قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ الأنفال: ١٨ بالوجهين، حيث قرأ حفص خبر (إنَّ) الناسخة (مُوهِنُ) بتخفيف الهاء، وهي صيغة اسم الفاعل من (أوهن)، ثُمَّ أضافه إلى ما بعده، وقُرِئَتْ بالتنوين مع التخفيف أيضا، ونصب (كيدَ) مفعولا به، على إعمال اسم الفاعل، وقُرِئَتْ (مُوَهِّنٌ) بفتح الواو وتشديد الهاء

[1] المقرب لابن عصفور: ج1ص124.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع435].

مع التنوين، وهو اسم فاعل-بصيغة المبالغة- من (وَهَّنَ) المضعَّف، ونصب (كيدَ) على إعمال اسم الفاعل أيضا.[1]

ويتأكد هنا أنَّ مبالغات اسم الفاعل تعمل عمله بشروطه، وأوزانها الصرفية القياسية خمسة (فعَّال، مِفْعال، فَعُول، فَعِيل، فَعِل)، وهذا التقارض الصرفي بين صيغ المبالغة واسم الفاعل ينتج عنها أثر نحوي لخصه ابن مالك في الخلاصة قائلا: [2]

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ...في كَثْرةٍ عن فاعلٍ بَدِيلُ.

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ من عَمَلِ...وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وفَعِـــلِ.

ويندرج تحت هذا الضرب قوله تعالى﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾الزمر: ٣٨ حيث قُرِئَ الخبر (كاشفاتُ ضُرِّه) و(ممسكاتُ رحمتِه) بإضافة اسم الفاعل إلى معموله، وقُرِئَتا بالتنوين مع نصب المعمول (ضرَّه ورحمتَه). [3]

وحجَّة قراءة النصب أنَّ الفعل فيهما منتظر في المستقبل، وهو لم يقع بعد، وما لم يقع من أسماء الفاعلين إذا كان في الحال فالوجه فيه النصب، وعدم إضافته، وهو ظاهر كلام سيبويه. [4]

فالمفرد والمثنى والجمع من اسم الفاعل ومبالغاته في العمل سواء.

قال ابن مالك في الخلاصة: [5]

وَمَا سِوَى الـمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ...في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ.

وهناك بعض القراءات يحسن بنا توجيها وإن كانت خارجة عن المقرر في الحفظ لاشتمالها على اشتقاقات صيغ اسم الفاعل من الثلاثي وغير الثلاثي وهي:

- قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ ﴾ الصف: ٨

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص276.

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب صيغ المبالغة، ع432، 433].

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص363.

[4] الحجة لأبي زرعة: 623. الكشف لمكي: ج2ص239.

[5] الألفية في النحو لابن مالك: [باب صيغ المبالغة، ع434].

قُرِئَ الخبر (متمٌّ) دون تنوين بإضافة اسم الفاعل إلى معموله (نورِه)، وقُرِئَتْ (متمٌّ) منونا، و(نورَه) بالنصب معمولا لاسم الفاعل. [1]

- وقوله تعالى ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ ﴾ الطلاق: ٣

قرأ حفص وحده الخبر (بالغُ) دون تنوين بإضافة اسم الفاعل إلى معموله (أمرِه).

وقُرِئَتْ بالتنوين (بالغٌ)، ونصب المعمول (أمرَهُ). [2]

- وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾ النازعات: ٤٥

قُرِئَ الخبر (منذرُ) بإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده، والمعنى على وقوع الحدث وحصوله، وقرأ أبو جعفر بالتنوين (منذرٌ) غير مضاف على إعمال اسم الفاعل، والمعنى على استمرار الحدث. [3]

فمن خلال توجيه هذه القراءات نلحظ أنَّ اسم الفاعل يُصاغ للدلالة على من فعل الفعل على وجه الحدوث مثل (منذر)، أو على من قام به الفعل مثل (موهن)، ويُشتق من الأسماء الثلاثية على وزن فاعل مثل (بالغ)، ويكون من غير الثلاثي على وزن مضارعه المعلوم، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره مثل (مُمسِك).

قال ابن مالك في الخلاصة: [4]

كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ: إذا...من ذِي ثَلاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا.

وَزِنةُ الـمُضَارِعِ اسمُ فَاعِـــلِ...مِنْ غَيْرِ الثَّلاثِ كَالـمُواصِلِ.

مَعَ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخيرِ مُطْلَقًا...وَضَمِ ميمِ زَائِدٍ قَد سَبَقَـــا.

كما أنَّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله المبني للمعلوم، وقد يُضاف إلى مفعوله بالمعنى، ولم يقع اسم الفاعل مضافا إلى فاعله مطلقا، بخلاف المصدر واسم المفعول.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص387.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص388.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص398.

[4] الألفية في النحو لابن مالك: [باب أبنية أسماء الفاعلين، ع457، 462، 463].

واسم الفاعل إذا تحلى بالألف واللام، عمل دون شرط مثل قوله تعالى ﴿ **ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا** ﴾ النساء: ٧٥، فـ(أهلها) فاعل لاسم الفاعل (الظالم) المحلى بالألف واللام، ويعمل النصب في المفعول به كما في قوله تعالى ﴿ **وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ** ﴾ آل عمران: ١٣٤، فـ (الغيظ) مفعول به لاسم الفاعل (الكاظمين) المحلى بالألف واللام.

قال ابن مالك في الخلاصة: [1]

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي...وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتُضِي.

وأمَّا اسم الفاعل المجرد من الألف واللام والإضافة فيعمل عمل فعله جوازا بشرطين:

الأوَّل: أن يكون للحال والاستقبال.

الثاني: أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف.

قال ابن مالك في الخلاصة: [2]

كَفِعلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَـــلِ...إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بمَـــــعْزَلِ.

وَوَلى اسْتِفْهَاماً أوْ حَرْفَ نِدَا...أو نَفْياً أوْ جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا.

وقد تحقق هذان الشرطان في القراءات السابقة، لذا جاز فيها إعمال اسم الفاعل وإهماله.

ونلحظ أنَّ اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله يجوز ذكر فاعله معه كما في قوله تعالى﴿ **إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡ** ﴾هود: ٨١، فـ (مصيبها) اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، وذُكِر فاعله بعده وهو (ما) الموصولة، بخلاف القراءات السابقة فإنَّه لم يُذكر الفاعل مع اسم الفاعل فيها.

ثانيا: بين اسم الفاعل واسم المفعول:

وكما وقع تباين بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة، وقع بين اسم الفاعل واسم المفعول، وقبل أن نذكر أمثلة ذلك من واقع القراءات يجب أن نقرر أنه إذا دلَّ اسم الفاعل على الحدث وفاعله، فإنَّ اسم المفعول ما دلَّ

[1] الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع431].

[2] الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم الفاعل، ع428، 429].

على الحدث ومفعوله، فهو يعمل عمل الفعل المبني لما لم يسمَّ فاعله، فيرفع نائبا عن الفاعل، وهو كاسم الفاعل يعمل إن كان مقترنا بالألف واللام مطلقا، وإن كان مجردا عنها وعن الإضافة عَمِل شرط كونه للحال والاستقبال، مع الاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، وهذا معنى كلام ابن مالك في الخلاصة: [1]

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِـــــلِ...يُعْطَى اسمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَفَاضُلِ.
فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ للمَفْعُــولِ فِي...مَعْنَاهُ كـ: المُعْطِي كَفَافًا يَكْتَفِي.
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلى اَسمٍ مُرْتَفِعْ...مَعْنىً، كـ: مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ.

وفيما يلي جملة من القراءات التي توجه صرفيا على التباين بين اسم الفاعل واسم المفعول:

- قوله تعالى﴿ يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ آل عمران: ١٢٥

قُرِئَتْ (مسومين) بكسر الواو، وهي صيغة اسم الفاعل.

وقُرِئَتْ (مسومين) بفتح الواو، وهي صيغة اسم المفعول. [2]

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا ﴾ النساء: ٩٤

قُرِئَتْ (مؤمنا) بكسر الميم الثانية على صيغة اسم الفاعل.

وقُرِئَتْ (مؤمنا) بفتح الميم الثانية على صيغة اسم المفعول. [3]

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾ الأنفال: ٩

قُرِئَتْ (مردفين) بكسر الدال على صيغة اسم الفاعل.

وقُرِئَتْ (مردفين) بفتح الدال على صيغة اسم المفعول. [4]

- ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ يوسف: ٢٤

قُرِئَتْ (المخلصين) بكسر اللام على صيغة اسم الفاعل.

وقُرِئَتْ (المخلصين) بفتح اللام على صيغة اسم المفعول. [5]

والخلاصة: أنَّ اسم المفعول يصاغ للدلالة على من وقع عليه الفعل، ويكون قياسيا من الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المبني للمفعول، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

---

[1] الألفية في النحو لابن مالك: [باب اسم المفعول، ع437، 438، 439].

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص275، 276.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص295.

قال ابن مالك في الخلاصة: [1]

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ...صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ المُنْتَظَرْ.

وَفِي اسِمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّــرد...زِنَةُ مَفْعُولٍ كَـــــآتٍ مَنْ قَصَد.

كما أنَّ اسم المفعول لا يُصاغ إلاَّ من الفعل المتعدي، فإذا أُريد صياغته من الفعل اللازم وجب أن يكون معه ظرف أو مصدر أو جارٌّ ومجرور.

وأكثر الآيات جاء فيها اسم المفعول رافعا لضمير مستكن كما في توجيه القراءات السابقة، وقد يرفع اسما ظاهرا كما في قوله تعالى ﴿ **ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ** ﴾ هود: ١٠٣، فالناس نائب فاعل لـ(مجموع).

ثالثا: بين المصدر والفعل الماضي:

وإذا أردنا الحديث عن المصدر ومشتقاته العاملة نتجه مباشرة إلى التباين الصرفي الواقع بين المصدر والفعل الماضي في قوله تعالى ﴿ **أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ** ﴾ النساء: ٩٠، حيث قُرِئَ (حَصِرَت) بصيغة الفعل الماضي و(صدورُهم) فاعله، وتكون الجملة في محل نصب حال بتقدير (قد)، وقرأ يعقوب وحده (حصرةً) بفتح التاء مع التنوين ليكون وصفا منصوبا على الحال، و(صدورهم) فاعله أيضا. [2]

وهذا التوجيه بناء على أنَّ المصدر يعمل عمل فعله دون شرط، وهو ما قرره ابن مالك في الخلاصة: [3]

بِفِعْلِهِ المصْدَرُ أُلحِقَ فِي العَمَلِ...مُضَافاً أَو مُجرّداً أَو مَعْ أَلْ.

إن كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَن أَو مَا يَحُلْ...مَحَلَّهُ ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَملْ.

ومن القراءات التي تقرر ذلك قوله تعالى ﴿ **إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ** ﴾ الصافات: ٦، حيث قُرِئَتْ (بزينةٍ) منونة و(الكواكب) بالجرّ على البدل منه، وقُرِئَتْ دون تنوين أي بإضافة (زينةِ) إلى (الكواكب)، وقُرِئَتْ (بزينةٍ) منونة و(الكواكبَ) بالنصب على إعمال المصدر المنوَّن عمل فعله على مذهب البصريين. [4]

فالمصدر يعمل عمل فعله؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول به في ثلاث أحوال:

المجرد عن الألف واللام والإضافة وهو المنوَّن كما في قوله تعالى﴿ **بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ** ﴾ الصافات: ٦.

المحلى بالألف واللام كما في قوله تعالى ﴿ **لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ** ﴾النساء: ١٤٨، ف (من) فاعل للمصدر (الجهر)، على إلغاء (إلاَّ)، أي: لا يحب الله جهر من ظلم.

---

[1] الألفية في النحو لابن مالك: [باب أبنية أسماء المفعولين، ع464، 465].

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص251. معاني القرآن للزجاج: ج2ص89. مغني اللبيب لابن هشام: ج5ص254-256.

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب المصدر، ع424، 425].

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص356. الحجة لابن خالويه: ص275. معاني القرآن للفراء: ج2ص382.

المضاف وإعماله أكثر من النوعين الآخرين كما في قوله تعالى ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ** ﴾ الحج: ٤٠، فدفع مصدر أضيف إلى لفظ الجلالة وهو فاعل في المعنى، والناس مفعول به للمصدر.

وبعيدا عن الخلاف الصرفي الواقع بين النحاة في أيهما الأصل المصدر أم الفعل، نلحظ جواز وقوع الحال جملة فعلية، فعلها ماضٍ دون كلمة (قد) كما في قوله تعالى ﴿ **أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ النساء: ٩٠، وهو مذهب الكوفيين، وحجتهم هذه الآية حسب قراءة الجمهور، فالفعل (حصرت) فعل ماض، وهو في موضع نصب على الحال، تقديره حصرةً صدورهم، بدليل قراءة يعقوب؛ لأنَّ (حصرةً) في هذه القراءة حال قولا واحدا.

وعليه جاء قول الشاعر: [1] وَإِنّي لتَعْرُوني لِذِكْراكَ هزَّةٌ...كما انتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّله القَطْرُ.

فـ(بلله) ماض وهو في موضع الحال، فدلَّ على جوازه، وقد استدل الكوفيون بهذا البيت على أنَّه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير أن يقترن بـ (قد)، وأمَّا البصريون فيرون أنَّه لا بُدَّ من اقتران الفعل الماضي بـ (قد) في اللفظ أو التقدير، وعلى هذا تكون (قد) مقدَّرة قبل الفعل عندهم، وصرفوا قراءة الجمهور على أربعة وجوه: [2]

الوجه الأوَّل: أن تكون صفة لقوم المجرور في أوَّل الآية ﴿ **يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ** ﴾ النساء: ٩٠

الوجه الثاني: أن تكون صفة لـ (قوم) مقدر ويكون التقدير: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر أي: أو جاءوكم ثُمَّ أخبر فقال: حصرت صدورهم.

الوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال كأنَّه قال ضيَّق الله صدورهم.

ولا شكَّ أنَّ هناك كثيرا من الآيات القرآنية وقعت فيها الجملة الفعلية حالا دون أن تقترن بـ(قد)؛ إلاَّ أنَّها جاءت مقرونة بواو الحال إلاَّ هذه الآية مُعزَّزة بقراءة يعقوب الحضرمي.

وفيما يخص حصة التطبيق سنعمل على توجيه بعض القراءات صرفيا وفق العناصر الآتية:

- ✓ بين الظروف (الزمان/ المكان/ المتصرف/ غير المتصرف...).
- ✓ بين المصدر و (اسم الزمان/ اسم المكان/ اسم الفاعل/ الصفة المشبهة/ المفعول به/ المفعول المطلق..).

والمطلوب منكم جملة من القراءات التي تتخرج على ما ذكرنا.

يمكنكم الاستعانة برسالة جامعية بعنوان: التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة لـ: الدكتور/ علي محمد فاخر وهي موجود على الشبكة العنكبوتية.

---

[1] البيت من الطويل وقائله أبو صخر الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين للسكري: ج2ص957.

[2] الإنصاف لابن الأنباري: ج1ص212-216. معاني القرآن للفراء: ج1ص282. مغني البيب لابن هشام: ج5ص254-256.

الدرس السابع: نماذج من التوجيه البلاغي للقراءات من المقرر في الحفظ.

تعدد القراءات القرآنية وتنوعها، مظهر من مظاهر الإعجاز البياني، فبتنوع الأساليب البلاغية تتعدد وجوه الدلالة، وينتج عن هذا ثراء في المعاني وتكثيفها، فالفائدة العامة من التوجيه البلاغي للقراءات؛ أنه لو جعلت دلالة كل آية قراءة واحدة؛ لأفضى إلى الإسهاب والتطويل، فتنوع القراءات بلاغيا يبتدئ من جمال الإيجاز وينتهي بكمال الإعجاز.

ومن أهم ما يعرض له علماء البلاغة مسألة تأنيث الفعل وتذكيره جوازا ووجوبا، وبيان ذلك أن الفاعل هو الاسم المرفوع الذي تقدمه فعل أو ما جرى مجراه، ومن أحكامه أنَّ الفعل يؤنث له إذا كان مؤنثا، إلاَّ أنَّهم جعلوا هذا التأنيث واجبا في مواضع، وجائزا في أخرى.

ويؤنث الفعل للفاعل المؤنث بتاء ساكنة آخر الفعل الماضي، وبتاء متحركة أوَّل الفعل المضارع.

ويجب تأنيث الفعل في حالين:

الحال الأولى: أن يكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث حقيقي أو مجازي.

فلا نجد القراء اختلفوا في مثل قوله تعالى ﴿ **وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا** ﴾ النساء: ١٢٨، أو في مثل قوله تعالى ﴿ **نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ** ﴾ البقرة: ١٧ لأنَّ الفاعل فيهما ضمير مستتر عائد على كلمة (امرأة) وهي مؤنث حقيقي، وعلى كلمة (نار) وهي مؤنث مجازي.

الحال الثانية: أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث، مفردا أو مثنى أو جمع مؤنث سالما، غير واقع بعد (نعم) أو (بئس)، فلا نجد القراء اختلفوا في مثل قوله تعالى ﴿ **إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ** ﴾ آل عمران: ٣٥ وذكر النحاة **أنَّه يجوز** تأنيث فعل الفاعل في أربع أحوال: [1]

الحال الأولى: أن يكون العامل من أفعال المدح أو الذم ك: نعم وبئس نحو: نعمت المرأة خديجة، ونعم المرأة خديجة، وبئست المرأة حمالة الحطب، وبئس المرأة حمالة الحطب، والتذكير أفصح وعليه جاء القرآن ﴿ **فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ** ﴾ الرعد: ٢٤، فعقبى فاعل مؤنث، ولم يؤنث له الفعل (نعم).

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام: ج182، 183. شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ج1ص373-378.

الحال الثانية: أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث، وهو منفصل من العامل، نحو: حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة، والأوَّل أفصح وعليه جاء القرآن الكريم ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ القصص: ٢٥، أي إحدى المرأتين.

الحال الثالثة: أن يكون الفاعل المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث، متصلا بالعامل أو منفصلا عنه، نحو: طلعت الشمس وطلع الشمس، والأوَّل أفصح.

الحال الرابعة: أن يكون الفاعل جمع مذكر أو جمع مؤنث متصلا بالعامل أو منفصلا عنه، نحو جاء الزيود، وجاءت الزيود، وجاء الهنود، وجاءت الهنود، فمن ذكَّر فعلى معنى الجمع، ومن أنث فعلى معنى الجماعة، ويشمل هذا الجمع: جمع التكسير، واسم الجمع كقوم ونساء، واسم الجمع الجنسي كشجر وغنم، وجاء في القرآن قوله تعالى ﴿ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ ﴾ غافر: ٥، وقوله تعالى ﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ ﴾الأنعام:٦٦ بالتذكير والتأنيث.

ويُستثنى من ذلك جمعا التصحيح، فإنّه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير، كما تفعل في جاءت هند، وقام الزيدون بترك التاء لا غير، كما تفعل في قام زيد.

وقد جاء الوجهان التذكير والتأنيث في القراءات، وقُرئت الآية الواحدة بالوجهين كما سنبينه في التوجيه البلاغي للقراءات الآتية:

- قوله تعالى ﴿ وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ البقرة: ٤٨

قُرِئَتْ (لا يُقبلُ) بالياء التحتية تذكيرا، وقُرِئَتْ بالتاء الفوقية تأنيثا. [1]

وجه التأنيث أنَّه القياس لأنَّ شفاعة مؤنث مجازي، ووجه التذكير أنَّها ليست مؤنثا حقيقا، وهي أيضا مصدر تدلُّ على جمع، وزاد التذكير حسنا الفصل بلفظ (منها)، فأصبح هذا الفاصل كالعوض عن تأنيث ذلك الفعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾الأنعام: ١٣٥، القصص: ٣٧

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212.

قُرِئَتْ (تَكون) بالتاء على التأنيث فيهما، وقُرِئَتا بالياء على التذكير لأنَّ (عاقبة) مؤنث مجازي، وهي أيضا مصدر تدلُّ على جمع، وأيضا لا ذَكَرَ لها من لفظها، ولوجود الفاصل بين العامل والمعمول. [1]

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا ﴾ الأنفال: ٦٥ - ٦٦

قُرِئَتْ (يَكن) بالياء على التذكير في الموضعين، وقُرِئَتْ بالتاء على التأنيث فيهما، وقُرِئَ الموضع الأول بالياء والثاني بالتاء، وإنَّما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل اسم جمع لا مفرد له من لفظه، وهو مؤنث مجازيٌّ، ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل (منكم)، وأيضا فإنَّ (مائة) وإن كان لفظها مؤنثا، إلا أنَّ معناها مذكر، لأنَّ المراد بها العدد. [2]

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ ﴾ التوبة: ٥٤

قُرِئَتْ (تُقبل) بالتاء تأنيثا ليوافق اللفظ المعنى، وقُرِئَتْ بالياء تذكيرا. [3]

وإنَّما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل مؤنثا مجازيًّا، ويزيده حسنا وجود الفاصل (منهم).

ولأنَّ النفقات أموال، فالمعنى: وما منعهم أن يُقبل منهم أموالهم، فحُمل على المعنى فَذَكَّره.

- ومنه قوله تعالى ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ الرعد: ١٦

قُرِئَتْ (تَستوي) بالتاء على التأنيث، وقُرِئَتْ بالياء على التذكير، لأنَّ الفاعل وإن كان جمع مؤنث سالما، فمفرده مؤنث غير حقيقي، وأيضا فإنَّه يجوز أن نردَّ (الظلمات) إلى المصدر بمعنى (الظلام)، فيُذكَّر الفعل حملا على ذلك المعنى، وأيضا: قد يُراد بالجمع بالألف والتاء القلة، والعرب تُذكِّر الجمع إذا قلَّ عدده. [4]

- ومنه قوله تعالى ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾ البقرة: ٥٨ الأعراف: ١٦١

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص297.

قُرِئَ الفعلان في الموضعين بالتأنيث والتذكير مع بنائه للفاعل و(خطاياكم) بالنصب مفعوله، أو بنائه لما لم يسمَّ فاعله و(خطاياكم) بالرفع نائب فاعل.[1]

وذُكِّر الفعل هنا مع الفاعل المؤنث أو نائب الفاعل المؤنث لسببين:

أولا: أنَّ (خطاياكم) جمع تكسير لما لا يعقل، وهو يُشبه جمع التكسير للعاقل كالنساء، وقد ذُكِّر الفعل معه في قوله تعالى ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ يوسف: ٣٠

ثانيا: أنَّ هناك فاصلا بين الفاعل المؤنث وفعله، فأصبح هذا الفاصل عوضا عن تأنيث الفعل.

وبناء على هذا يأخذ نائب الفاعل حكم الفاعل من حيث وجوب وجواز تذكير عامله وتأنيثه.

– ومنه قوله تعالى ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ آل عمران: ٣٩

قُرِئَتْ (فنادته) بتاء التأنيث باعتبار الجماعة، وقُرِئَتْ دون التاء باعتبار الجمع.[2]

والعلة في ترك التاء أو إثباتها أنَّ الملائكة جمع تكسير؛ يجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة.

– ومنه قوله تعالى﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا ﴾ الأنعام: ٦١ ﴿ ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ الأنعام: ٧١

قُرِئَتْ (توفاه واستهواه) بألف بعد الفاء والواو، وقُرِئَتْ بتاء ساكنة بعدهما.[3]

قال ابن خالويه (ت370هـ):" فهذا فعل الجماعة يُذكَّر ويُؤنث كما يُقال قام الرجال وقامت الرجال، وقال الأعراب وقالت الأعراب، كلُّ ذلك صواب".[4]

– ومنه قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ الأنعام: ١٥٨

قُرِئَتْ (تَأتيهم) بتاء التأنيث، وقُرِئَتْ بالياء تذكيرا،[5] وإنَّما جاز ذلك كون الفاعل جمع تكسير. ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل بين العامل والمعمول.

– ومنه قوله تعالى ﴿ لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ ﴾ الأعراف: ٤٠

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص215.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص239.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص258.

[4] إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص160.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

قُرِئَتْ (تُفَتَّحُ) بتاء تأنيث ثمَّ فاء مفتوحة وتاء مشددة من (فتّح) المضعف.

وقُرِئَتْ (يُفْتَحُ) بياء تذكير ثمَّ فاء ساكنة وتاء مفتوحة من (فتح) الثلاثي. [1]

وإنَّما جاز ذلك كون الفاعل جمع تكسير، ويزيده حسنا وجود الفاصل بين العامل والمعمول.

- ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ الأنفال: ٥٠

قُرِئَتْ بالتاء على التأنيث، وقُرِئَتْ بالياء على التذكير.[2]

فقراءة (تتوفى) بالتاء على تأنيث الفعل، وذلك لأنَّ لفظ الملائكة مؤنث، والمراد: جماعة الملائكة، وقُرِئتْ (يتوفى) بالياء على تذكير الفعل، وذلك لأنَّ المراد جمع الملائكة كما تقول: (قال الرجال) أي جمع الرجال، وأيضا للفصل بين الفعل والفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ ﴾ الأنفال: ٦٧

قُرِئَتْ (أن يَكونَ) بياء التذكير حملا على تذكير معنى (الأسرى) لأنَّ المراد به (الرجال).

وقُرِئَتْ بالتاء على التأنيث لتأنيث لفظ (الأسرى) بألف التأنيث المقصورة.

وإنَّما جاز التذكير والتأنيث كون الفاعل جمع تكسير، ويزيد التذكير حسنا وجود الفاصل (له).[3]

- ومنه قوله تعالى ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ التوبة: ١١٧

قُرِئَتْ (يَزيغُ) بالياء على التذكير، وقُرِئَتْ بالتاء على التأنيث.[4]

وجاز التذكير والتأنيث كون الفاعل جمع تكسير، ولا يُشترط أن يفصل بينه وبين عامله بفاصل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ ﴾ يونس: ٧٨

قُرِئَتْ (ويكون) بالياء على الخطاب وقُرِئَتْ (وتكون) بالتاء على التأنيث.[5]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص269.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص277.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص281.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص286.

فجاز التذكير، والتأنيث لأنَّ اسمها جمع تكسير.

ومن الحالات التي يجوز فيها تذكير وتأنيث الفعل غير ما سبق، ودلَّ عليه اختلاف القراءات الحالتين الآتيتين:

الأولى: أن يكون الفاعل محذوفا، ولا يمنع المعنى تقديره مذكرا أو مؤنثا، وشاهده قوله تعالى ﴿ **مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡ** ﴾آل عمران: ١٥٤

قُرِئَتْ (تغشى) بالتأنيث، وقُرِئَتْ بالتذكير.[1]

فـــ(تغشى) بتاء التأنيث، على أنَّ الفاعل ضمير يعود على (أمنة) وهي مؤنثة، فأنث الفعل تبعا لتأنيث الفاعل، وقُرِئَتْ (يغشـي) بياء التذكير، على أنَّ الفاعل ضـمير يعود على (نعاسـا) وهو مذكر، فذكر الفعل تبعا للفاعل.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ** ﴾ الرعد: ٤

قُرِئَتْ (يُسقى) بالياء التحتية على التذكير، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على ما سبق من قبل في الآية، وقُرِئَتْ بالتاء على التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، يعود على الأشياء التي سبق ذكرها في الآية، وإنَّما جاز التذكير والتأنيث في الفعل؛ لأنَّ الفاعل محذوف، فإن قدرته مذكرا، ذكَّرت الفعل، وإن قدرته مؤنثا، أنثت الفعل. [2]

- ومنه قوله تعالى ﴿ **أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ﴿٣٧﴾** ﴾ القيامة: ٣٧

قُرِئَتْ (يمنى) بياء التذكير، والفاعل ضمير تقديره: هو، يعود على (مني).

وقُرِئَتْ (تمنى) بتاء التأنيث، والفاعل ضمير تقديره: هي، يعود على (نطفة). [3]

الثانية: إذا جاء أحد معمولي الفعل الناقص مؤنثا أو مذكرا، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ** ﴾ الأنعام: ٢٣

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص242.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص297.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص394.

قُرِئَتْ (يكن) بالياء التحتية على التذكير، وقُرِئَتْ (تكن) بالتاء الفوقية على التأنيث.

وقُرِئ برفع التاء من (فتنتهم)، وقُرِئ بنصبها.[1]

وأنث الفعل وهو (تكن) لتأنيث الاسم أو لتأنيث الخبر، ووجهه أنَّ (فتنتهم) بالنصب خبر كان مقدم، والمصدر المؤوَّل (إلا أن قالوا) اسمها مؤخر، وبالرفع هي اسم كان، والمصدر المؤوَّل خبرها.

وفي هذه القراءة دليل على أنَّ الأفعال الناقصة تُعامل معاملة الأفعال التامة من حيث تذكيرها وتأنيثها، وفيه دليل كذلك على أنَّ الأفعال الناقصة تؤنث أو تذكر تبعا لاسمها أو خبرها.

- ومنه قوله تعالى ﴿ **وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ** ﴾ الأنعام: ١٣٩

قرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.[2]

وقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر(ميتة) برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب.[3]

فالقراءة الأولى: (يكن) بالياء على التذكير، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنَّ تذكير الفعل لتذكير (ما) في قوله تعالى: (وَقالُوا ما فِي بُطُونِ)، واسم (يكن) ضمير مستتر يعود على (ما)، ونصب (ميتة) على أنَّها خبر (يكن)، والتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة فهم فيه شركاء.

القراءة الثانية: (تكن) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالرفع.

ووجه هذه القراءة أنَّ تأنيث (تكن) لتأنيث لفظ (ميتة)، و(يكن) تامة بمعنى حدث ووقع، فهي لا تحتاج إلى اسم وخبر؛ بل تحتاج إلى فاعل وهو (ميتة).

القراءة الثالثة: (يكن) بالياء على التذكير، و(ميتة) بالرفع.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص257.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص265.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

ووجه هذه القراءة أنّ (يكن) تامة تحتاج إلى فاعل فقط، و(ميتة) هي الفاعل، وبناء عليه ذُكِّر الفعل لأنَّ تأنيث (ميتة) غير حقيقي، كونها تقع على المذكر والمؤنث من الحيوان.

القراءة الرابعة: (تكن) بالتأنيث، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنَّ (تكن) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، واسمها ضمير يعود على (ما)، وأنث (تكن) لتأنيث معنى (ما)؛ لأنَّها هي الميتة في المعنى، ولذلك جاء الخبر عنها مؤنثا في قوله تعالى: (خالِصَةٌ)، و(ميتة) خبر (تكن).

- ومنه قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾ الأنعام: ١٤٥

قرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحمزة بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.
وقرأ أبو جعفر وابن عامر(ميتة) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. [1]
القراءة الأولى: (يكون) بالياء على تذكير الفعل، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنَّ اسم (يكون) ضمير تقديره: هو، والمراد به (الموجود) المفهوم من (لا أجد)، والتقدير: قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إليَّ محرما على طاعم يطعمه إلاَّ أن يكون الموجود ميتة أو دما مسفوحا فإنَّه رجس، والموجود مذكَّر، فذكَّر الفعل، وهو (يكون) و(ميتةً) خبر (يكون).

القراءة الثانية: (تكون) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالرفع.

ووجه هذه القراءة أنَّ (تكون) تامة بمعنى حدث ووقع، فتحتاج إلى فاعل فقط، و(ميتة) فاعل، وأنث (تكون) لتأنيث لفظ (ميتة).

القراءة الثالثة: (تكون) بالتاء على تأنيث الفعل، و(ميتة) بالنصب.

ووجه هذه القراءة أنَّ اسم (تكون) يعود على معنى (محرما)، والمحرم لا بُدَّ أن يكون عينا، أو نفسا، أو جثة، وهذه كلُّها مؤنثة، فأنث الفعل لذلك، و(ميتة) خبر (تكون).

ومن خلال التوجيه البلاغي للقراءات التي مرت يمكن أن نصل إلى وضع جملة من الضوابط التي تساعدنا في توجيه باقي القراءات التي تندرج تحت هذا الباب وهي:

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص266.

أنَّ الفعل يؤنث تبعا لتأنيث لفظ فاعله.

ويجوز تذكيره وتأنيثه إذا كان جمعا –سوى السالم–، أو اسم جمع، أو مصدرا صريحا أو مؤوَّلا، أو محذوفا، أو مفصولا بينه وبين عامله، أو مؤنثا تأنيثا مجازيا، أو جمع قلة، أو عددا...

وأمَّا إذا كان جمع سالم فإنَّه يُعامل معاملة مفرده.

وأنَّه لا مانع أن يجتمع أكثر من سبب يجيز تذكير الفعل وتأنيثه.

وأنَّه يجوز التذكير والتأنيث تبعا للمعنى.

وأنَّه يجري على الأفعال الناقصة ما يجري على الأفعال التامة تذكيرا وتأنيثا.

وأنَّ الوصف العامل عمل الفعل يُعامل معاملة الفعل من حيث تذكيره وتأنيثه.

وأنَّ نائب الفاعل يَأخذ حكم الفاعل من حيث وجوب وجواز تذكير عامله وتأنيثه.

وفيما يخص حصة التطبيق سنعمل على توجيه بعض القراءات بلاغيا وفق العناصر الآتية:

- ✓التباين بين الخطاب والغيب (أسلوب الالتفات).
- ✓التباين بن إسناد الفعل إلى (نون العظمة/ تاء الفاعل/ تاء التأنيث الساكنة).
- ✓التباين بين أسلوب الإنشاء (الاستفهام، النهي، النفي...) والخبر.
- ✓التباين بين عود الضمير على (القريب أو البعيد، المفرد أو المثنى أو الجمع، المذكر أو المؤنث).

والمطلوب منكم جملة من القراءات التي تتخرج على ما ذكرنا.

يمكنكم الاستعانة برسالة جامعية بعنوان: الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة.

لـ: محمد أحمد عبد العزيز الجمل وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

الدرس الثامن: نماذج من التوجيه الصوتي للقراءات من المقرر في الحفظ.

يمثل التباين الحاصل بين السكون وحركات الإعراب في القراءات تقارضا صوتيا يحتاج إلى توجيه؛ وأشهر القضايا التي تندرج تحت هذا الضرب: حكم الجمع بين الساكنين، حيث منع كثير من النحويين الجمع بين الحرفين الساكنين مطلقا، مع أنَّه وارد في قراءات متواترة، وفي عدة آيات اخترت منها ثلاث آيات من المقرر في الحفظ لتوجيهها صوتيا، وأردفت نظيراتها في الخلاصة:

المثال الأوَّل: قوله تعالى ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ﴾ البقرة: ٢٣٣ ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ﴾ البقرة: ٢٨٢ قرأها أبو جعفر المدني بوجهين صوتيين: [1]

الوجه الأوَّل: سكون الراء مخففة على أنَّه مضارع من ضار يضير، والسكون إجراء للوصل مجرى الوقف، و(لا) ناهية والفعل مجزوم بها.

الوجه الثاني: فتح الراء مشددة، على أنَّ (لا) ناهية والفعل مجزوم بها، ثُمَّ تحركت الراء الأخيرة تخلصا من التقاء الساكنين على غير قياس، لأنَّ الأصل في التخلص من الساكنين أن يكون للحرف الأوَّل، وكانت فتحة لخفتها كقولك: لا تعضَّ زيداً.

ولا يُنكر أنَّ التوجهين الصوتيين السابقين قد تداخلا مع التوجيه النحوي والصرفي، ولقوة هذا التداخل حكم بعض المعربين بشذوذ الجمع بين الساكنين، وأشار بعضهم إلى أنَّ ذلك السكون ربَّما كان بسبب ظن الراوي أنَّه سكون، وإلاَّ فهو اختلاس لحركة الضم.[2]

ووجه الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني حسب وجهه الأوَّل: أنَّ الفعل (تضار) إمَّا أن يكون من (ضار يضير)، فما وجه سكون الراء وصلا مع أنَّ (لا) نافية؟ وما وجه بقاء الألف إن كانت (لا) ناهية؟ وإمَّا أن يكون من (ضارَّ يُضارُّ) بالتشديد فما وجه تخفيف الراء وهي مشددة؟ وما وجه بقاء الألف أيضا إن كانت (لا) ناهية، وقد خُففت الراء؟ وأمَّا وجه الإشكال في قراءة الإمام أبي جعفر المدني حسب وجهه الثاني؛ فهو أنَّ فتح الراء مخالف لأصل القاعدة المعروفة في التقاء الساكنين، وهي الكسر.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص227، 228.

[2] الكشاف للزمخشري: ج1ص456.

فقراءة الإمام أبي جعفر بالإسكان مع تخفيف الراء (لا تضارْ) تُخرَّج على وجهين صوتيين:

التوجيه الأوَّل: أن يكون الفعل من (ضار يضير)، ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف.[1]

التوجيه الثاني: أن يكون من (ضارَّ يُضارُّ) بتشديد الراء، فاستثقل التكرار فحذف الثاني، وجمع بين الساكنين –الألف والراء– إمَّا إجراء للوصل مجرى الوقف، وإمَّا لأنَّ الألف قائمة مقام الحركة كونها حرفَ مدٍّ.[2]

وبهذا يتضح أنَّ ما زعمه الزمخشري (**ت538هـ**) – رحمه الله –مجرد ظنٍّ لا بُرهان عليه، وما ليس عليه برهان لا يُلتفت إليه، كيف وهو مخالف لنقل الكآفَّة، وقد تتبع توهيمه أبو حيان (**ت745هـ**) فقال: " وهذا على عادته في تغليطهم وتوهيمهم، ولا نذهب إلى ذلك ".[3]

وأورد الخوارزمي (**ت617هـ**) شاهدا لهذه القراءة، فقال: "وقرئ (لا تضار) بتخفيف الراء وسكونها وإبقائها على السكون، إيذانا أنَّه أراد التضعيف، ويشهد لذلك **قول الشاعر**: [4]

ارْهَن بنيك عَنْهمُ أرهنْ بني".[5]

وأشار ابن مالك (**ت672هـ**) إلى قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف بقوله: [6]

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا...لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا.

التوجيه الثالث: وهو مُنصبٌّ على الوجه الثاني من قراءة الإمام أبي جعفر المدني بفتح الراء مشددة: أنَّ (لا) ناهية جازمة دخلت على الفعل، فسكنت الراء الثانية للجزم، والراء التي قبلها ساكنة مدغمة فيها، فلمَّا التقى ساكنان حرِّكنا الثانية لا الأولى، وإن كان الأصل الإدغام، وكانت الحركة فتحة، وإن كان الأصل في

---

[1] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2، ص467، 468.

[2] التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ص185، 186.

[3] البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص225.

[4] البيت من الرجز وهو بلا نسبة في أمهات الكتب. انظر: الخصائص لابن جني: ج3ص330.

[5] شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، القاسم بن الحسين الخوارزمي: ج4ص363.

[6] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الوقف، ع899].

التخلص من التقاء الساكنين الكسر، لأجل الألف، والألف أُمُّ الفتحة، فتكون حركتها موافقة لما قبلها، ويُقوي حمله على النهي أنَّ بعده أمرا في قوله تعالى ﴿ **وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ** ﴾البقرة: ٢٣٣.[1]

المثال الثاني: في مثل قوله تعالى ﴿ **فَنِعِمَّا** ﴾ البقرة: ٢٧١ و﴿ **نِعِمَّا** ﴾ النساء: ٥٨.

قُرِئَتْ بفتح النون وهي الأصل، لأنَّ الفعل من باب (فرح)، وقُرِئَتْ بكسر النون فيهما تبعا لحركة العين، وقُرِئَتْ بإسكان العين، وقُرِئَتْ بالاختلاس، وقُرِئَتْ بكسرها، واتفقوا على تشديد الميم.[2]

وفي قراءة الإسكان التقاءٌ للساكنين على غير قاعدته، وقد طعن قوم مثل الزجاج (**ت311هـ**)[3] والفارسي (**ت377هـ**) في هذه القراءة.

قال أبو علي الفارسي (**ت377هـ**):" من قرأ (نعْمَّا) بسكون العين لم يكن قوله مستقيما عند النحويين؛ لأنَّه جمع بين ساكنين، الأوَّل منهما ليس بحرف مدٍّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنَّما يجوز إذا كان الحرف الأوَّل منهما حرف مدٍّ ولين، نحو دآبَّة وشآبَّة".[4]

وردَّ عليهم **أبو حيان** (**ت745هـ**):" وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأنَّ أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاَّ بنقلٍ عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقول إنَّ نقل القراءات السبع متواتر، لا يُمكن وقوع الغلط فيه".[5]

قال ابن الجزري (**ت833هـ**): "روى العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحة روايته وَوُرُوده لغة، وقد اختاره أبو عبيدة أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال هو لغة النبي ﷺ فيما يُروى «نعما المال الصالح للرجل الصالح»،[6] وحكى النحويون الكوفيون سماعا من العرب (شهْر رّمضان) مدغما، وحكى ذلك سيبويه في الشعر".[7]

---

[1] الدر المصون للسمين الحلبي: ج2ص467، 468.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235، 236.

[3] معاني القرآن للزجاج: ج1ص354.

[4] الحجة للفارسي: ج2ص396.

[5] البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص338.

[6] رواه الإمام أحمد في مسنده تحت رقم: 17763 من حديث عمرو بن العاص: ج29ص299.

[7] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص236.

المثال الثالث: في مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ التوبة: ٣٦

قرأ أبو جعفر بإسكان العين ومدَّ الألف مدًّا مشبعا لأجل الساكن، لأنَّه حينئذ أصبح من باب المد اللازم، كلُّ هذا حال وصل (اثنا) بـ(عشر)، أمَّا إذا أراد الابتداء على وجه الاختبار بـ(عشر) فإنَّه حينئذ يبتدئ بفتح العين.[1]

ويتضح محل الإشكال الصوتي في قراءة الإسكان في الجمع بين ساكنين على غير حده، ومن ثم استنكرها بعضهم، هي ونظائرها.

قال أبو حيان (ت745هـ): " وقرأ ابن القعقاع بإسكان العين مع إثبات الألف، وهو جمع بين ساكنين على غير حده، كما رُوي التقت حلقتا البطن، بإثبات ألف حلقتا".[2]

غير أنَّه يُمكن تخريج القراءة ورفع الإشكال عنها بأن نجعل العلة في التسكين كون الاسمين كالاسم الواحد.[3]

الخلاصة: الجمع بين الساكنين لغة ذُكرت عن بعض العرب، وله نظائر في القراءة مروية عن القراء العشرة، كتاءات البزي، وهي التاءات التي قبلها حرف ساكن صحيح نحو ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ ﴾ التوبة: ٥٢.

قال أبو حيان (ت745هـ): " وقراءة البزي ثابتة تلقتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصورا ولا مقصورا على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إنَّ هذا لا يجوز".[4]

ومنها قوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ ﴾ الكهف: ٩٧ بتشديد الطاء في قراءة حمزة، وهي قراءة متواترة محكمة، ومع ذلك عارضها بعض النحويين بحجَّة أنَّها تخالف القاعدة النحوية التي تمنع الجمع بين الساكنين في الوصل،[5] ومثلها قوله تعالى ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ ﴾ يونس: ٣٥، ﴿ ٱللَّٰتَ ﴾ النجم: ١٩ فروى رويس بتشديد التاء، ويمدُّ حينها للساكنين.[6]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص279.

[2] البحر المحيط لأبي حيان: ج5ص40، 41.

[3] الدر المصون للسمين الحلبي: ج6 ص44.

[4] البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص331.

[5] إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي: ج2ص227.

[6] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص236، 283، 284. 353، 354. 379.

فالمرجع في القراءة صحة روايتها عن النبي ﷺ، فإذا أنكرت القراءة بحجَّة مخالفتها للقاعدة التي تعارف عليها فلا يُعبأ بقولهم، لأنَّ هذه القاعدة وضعها من لا عصمة له، والقراءة رُويت عن معصوم، والمعصوم لا يُقرُّ على خطأ، أضف إلى هذا أنَّ هذه القراءات مروية عن أئمة الشأن كأبي عمرو وأبي جعفر، وهم من هم في الفصاحة، ولقد روَوْها وتلقوها ولم ينكروها.

فالجمع بين الساكنين ظاهرة صوتية صحيحة؛ سواء أكان الأوَّل حرف مدٍّ ولين، أم كان ساكنا صحيحا.

وأما عن حكم تسكين حركات الإعراب فقد منع المبرد (**ت285هـ**) التسكين في حركة الإعراب مطلقا، وزعم أنَّ القراءات الواردة في ذلك لحن، كما منعه جمهور النحاة إلاَّ في ضرورة الشعر.[1]

وجاء في القراءات ما يدلُّ على جوازه كما في قوله تعالى ﴿**إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ**﴾ البقرة: ٥٤، قُرِئ (بارئكم) باختلاس كسرة الهمزة، وإسكانها، وإتمام حركتها على الأصل.[2]

ويمكن توجيه قراءة الإسكان صوتيا على أوجه أحسنها:

الوجه الأوَّل: إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنَّه يجوز تسكين مثل (إبل) فأجرى ما في (بارئكم) مجرى (إبل).[3]

الوجه الثاني: طلب التخفيف لاجتماع ثلاث حركات ثقلٍ، وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى.

وممَّا جاء على هذه اللغة من كلام العرب **قول الشاعر**:[4]

فاليَوْمَ أشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ...إثْما مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ.

وقال الآخر:[5]

---

[1] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ج1ص216-218.

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212-214.

[3] الموضح لابن أبي مريم: ج1ص302.

[4] البيت من السريع وقائله امرؤ القيس. انظر: ديوان امرئ القيس، ص 122.

[5] البيت من البسيط وقائله جرير وهو في ديوانه: ص48.

سِيرُوا بني العمِّ فالأهوازُ منزِلُكم ... ونهرُ تِيرَى فَمَا تعرفْكم العَرَبُ.

ووجه الشاهد: تسكين كلمة (تشرب) وكلمة (تعرف) بلا جازم، مع أنَّها حركات إعراب.

ووجه الاختلاس صوتيا: الإشارة إلى حركة الحرف الأصلية والعارضة وذلك بحذف ثلثي الحركة.

ووجه الإتمام صوتيا: المحافظة على دلالة الإعراب، وهو الأصل.

فالإسكان والاختلاس والإتمام ظواهر صوتية ثابتة في كلام العرب شعره ونثره.

ويندرج تحت التوجيه الصوتي اختلافهم في اختلاس ضمة الراء وإسكانها وإتمام حركتها في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ البقرة: ٦٧ و﴿ٱلَّذِى يَنصُرُكُم﴾ آل عمران: ١٦٠ و﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾الأنعام: ١٠٩ و﴿يَأْمُرُهُم﴾ الأعراف: ١٥٧و ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ﴾ الطور: ٣٢ .[1]

حيث أنكر بعض العلماء قراءة التسكين في الراء، وقالوا: إنَّ الحركات في هذه الكلمات حركات إعراب، فيقبُح الإسكان فيها كراهة زوال علامات الإعراب.[2]

وردَّ عليهم **أبو حيان (ت745هـ)** قائلا:" سُمع الإسكان في هذا الحرف نصًّا عن بعض العرب **قال الشاعر**[3]: أَرْنَا أَدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَؤُهَا...مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا".[4]

ويندرج تحت التوجيه الصوتي كذلك اختلافهم في إشباع واختلاس حركة الهاء المتصلة بالفعل، حيث يمنع بعض النحاة تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم مثل ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ آل عمران: ٧٥ و﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ﴾ النساء: ١١٥ مع أنَّ ذلك وارد في جملة من القراءات المتواترة كقراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة، حيث جاءت بتسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم.[5]

قال أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ): "وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط، لأنَّ الهاء لا ينبغ أن تُجزم، وإذا لم تُجزم فلا يجوز أن تُسكن في الوصل".[6]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص212، 213، 214.

[2] معاني القرآن للزجاج: ج1ص209.

[3] من البسيط، ولم أجد له قائلا. انظر: الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام، للداني، ص75. **بلفظ:** إنَّ الركب.

[4] البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص561.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص305.

[6] معاني القرآن للزجاج: ج1ص432.

قال أبو حيان (ت745هـ) معقبا:" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنَّه عربي صريح، وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل ذلك، وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب، تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أنَّ لغة عقيل وكلاب أنَّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرك، وأنَّهم يسكنون أيضا". [1]

وخلاصة التوجيه الصوتي: يجوز تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم كما يجوز فيها الإشباع، والاختلاس.

وفيما يخص حصة التطبيق سنعمل على توجيه بعض القراءات صوتيا وفق العناصر الآتية:

- ✓التباين بين الروم والإشمام والإسكان.
- ✓التباين بين حركة الإتباع وحركة الإعراب.
- ✓التباين بين الأسماء المنونة والممنوعة من الصرف.
- ✓التباين بين حركات الإعراب والبناء.

والمطلوب منكم جملة من القراءات التي تتخرج على ما ذكرنا.

يمكنكم الاستعانة برسالة جامعية بعنوان: التوجيه الصوتي للقراءات القرآنية المختلف فيها.

لـ: صلاح عواد خليف وهي موجودة على الشبكة العنكبوتية.

[1] البحر المحط لأبي حيان: ج2ص524.

المفردة الرابعة: توجيه مشكل القراءات.

الدرس التاسع: مشكل القراءات: حقيقته، ضوابطه، أسبابه، أهمية البحث فيه.

أولا: تعريف مشكل القراءات.

أ/ **المشكل لغة:** قال ابن فارس: "(الشِّينُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ) مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ، تَقُولُ: هَذَا شَكْلُ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهَ هَذَا، وَهَذَا دَخَلَ فِي شَكْلِ هَذَا".[1]

وأكَّد الرازي ما ذهب إليه ابن فارس قائلا: "هَذَا أَشْكَلُ بِكَذَا أَيْ أَشْبَهُ... _مستشهدا_ بقوله تعالى ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ الإسراء: ٨٤ ، أَيْ عَلَى جَدِيلَتِهِ وَطَرِيقَتِهِ وَجِهَتِهِ.[2]

فالمشكل لغة الداخل في أمثاله وأشباهه الملتبس الذي .: "لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب".[3]

ب/ مشكل القراءات اصطلاحا:

يكاد الباحث المتخصص فضلا عن غيره، يحار في تعريف مشكل القراءات اصطلاحا، ويغيب عن أذهاننا أنَّ مشكل القراءات من جملة مشكل القرآن، وهذا مفاد تعريف الدكتور حمد عبد الله منصور للمشكل قائلا: " وهو كل إشكال يطرأ على الآية، سواء كان في اللفظ أم في المعنى، أم توهم تعارض، أم في الإعراب، أم في القراءات"[4]، كما أن الخطوات العملية في توجيه مشكل القراءات لا تخرج عن علم توجيه القراءات إلا ما كان من بيان وجه الإشكال ومن نص عليه أو ردَّ القراءة بسببه.

وبناء على هذا، واستعانة بالمعنى اللغوي لكلمة مشكل يمكن أن نعرف مشكل القراءات كالاتي: [5]

---

[1] مقاييس اللغة لابن فارس: ج3ص204.

[2] مختار الصحاح للرازي: ج1ص168.

[3] التعريفات للجرجاني: ص215.

[4] مشكل القرآن الكريم، عبد الله حمد المنصور: ص:54.

[5] هذا التعريف حاكيت فيه تعريف د/ عبد العزيز الحربي: حيث عرَّفه بقوله: "ما التبس على المتأمل لفظه أو معناه لذاته أو أمر خارج عنه". انظر: مشكل القراءات: ص89.

هي الأحرف التي تلتبس على المتأمل، سواء في ثبوتها أم في لفظها أم في معناها، فتحتاج إلى توجيه.

ويحسن بنا شرح هذا التعريف على طريقة المناطقة:

فكلمة **الأحرف** هي الكلمات القرآنية التي قُرئت بأكثر من وجهٍ، فخرج بذلك الكلمات التي قرئت بوجه واحد؛ فهي حينها من مشكل القرآن لا من مشكل القراءات.

التي تلتبس: أي التي تشتبه فلا تُفهِم معنًى، أو تُفهم معنًى غير مراد للشارع الحكيم، فإن فُهِم معناها لم تكن من مشكل القراءات.

المتأمل: لأن الإشكال نسبي فقد يُشكل على غيرك ما لا يشكل عليك لاختلاف الفهم، فخرج بذلك غير المتأمل.

في ثبوتها: من حيث الرواية والنقل كحال القراء والرواة جرحا وتعديلا، مخالفة أو موافقة لغيرهم.

في لفظها: ما تعلق باللغة العربية نحوا وصرفا وبلاغة ولهجة ورسما.

في معناها: ما تعلق بدلالاتها التفسيرية، أو سوى ما تعلق بلفظها.

تنبيه مهم: أكثر الأحرف المشكلة في القراءات القرآنية، يجتمع فيها الإشكال اللفظي والمعنوي، للعلاقة بينهما، فكل إشكال لفظي يستلزم منه إشكال معنوي غالبا، والعكس غير مطرد.

ثانيا: الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة. [1]

1. **أن ينص عالم معتبر على الإشكال في القراءة نصا واضحا صريحا.**

ومثال ذلك اختلاف القراء في قوله تعالى ﴿**فَنِعِمَّا**﴾ البقرة: ٢٧١ و﴿**نِعِمَّا**﴾ النساء: ٥٨، حيث قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون، وقرأ الباقون بكسر النون فيهما.

وقرأ أبو جعفر بإسكان العين وكسر النون، واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر بين الإسكان والاختلاس، وقرأ الباقون بكسرها، واتفقوا على تشديد الميم.[2]

---

[1] توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز الحربي، ص: 100-102

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص235، 236.

قال أبو عليّ الفارسي: "من قرأ فَنِعمَّا، بسكون العين من فَنِعِمَّا لم يكن قوله مستقيما عند النحويين، لأنّه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنّما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو: دابّة وشابّة".[1]

فالفارسي نصَّ عن الإشكال، وهو الجمع بين ساكنين، وليس الأول منهما حرف لين، وهو ما عبر عنه أبو حيان بـ: الجمع بين الساكنين على غير حده، وحكاه مثله عن أبي العباس المبرد وأبي إسحاق الزجاج. [2]

2. **أن توصف القراءة بألفاظ قاسية كـ: ضعيفة، منكرة، أو مستبعدة، لحّن، غلط، خطأ، مكروه...**

ومثال ذلك اختلاف القراء في قوله تعالى ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ البقرة: ٣٤ حيث جاء، وذلك في خمسة مواضع هذا أولها، والثاني في الأعراف: ١١، والثالث في الإسراء: ٦١، والرابع في الكهف: ٥٠، والخامس في طه: ١١٦، حيث قرأ أبو جعفر وحده من روايتيه بضم التاء حالة الوصل تبعا لضم الجيم، ورُوي عن عيسى ابن وردان عنه إشمام كسرتها الضم، والوجهان صحيحان عنه نصَّ عليهما غير واحد، وقرأ الباقون بإخلاص كسر التاء في المواضع المذكورة.[3]

قال أبو علي الفارسي: "لم يكن مصيبا".[4]

قال الزجاج: "أبو جعفر من رؤساء القراءة إلا أنه غلط في هذا".[5]

قال ابن جني: "هذا ضعيف عندنا جدًّا".[6]

قال النحاس: " هذا لحن لا يجوز".[7]

فمثل هذه الألفاظ القاسية وغيرها كثير؛ تدل على أن القراءة مشكلة.

---

[1] الحجة للقراء للفارسي: ج2ص396.

[2] البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص338.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص210.

[4] الحجة للفارسي: ج1ص65.

[5] معاني القرآن للزجاج: ج1ص122.

[6] المحتسب لابن جني: ج1ص71.

[7] إعراب القرآن للنحاس: ج1ص45.

3. أن يكون بين القراءة والقراءة الأخرى تعارض في الظاهر.

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾المائدة: ٦ اختلفوا فِي (أَرْجُلَكُمْ) فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَحَفْصٌ بِنَصْبِ اللَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ.[1]

فإن قراءة النصب تفيد الأمر بغسل الأرجل، وقراءة الجر ليس فيها إلا المسح فتعارضت القراءتان، وزادت قراءة الجر تعارضا مع قول النبي صلى الله عليه وسلم (ويل للأعقاب من النار).[2]

4. أن يكون بين القراءة ومدلول آخر من الكتاب أو السنة أو غيرهما تعارض في المعنى ظاهرا.

ومن أمثلة ذلك فيما تعلق بالقراءات قوله تعالى ﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ النساء: ٣٤، في قراءة من نصب هاء لفظ الجلالة (اللهَ)، فلا يُتصور شرعا ولا عقلا أنَّ الذات الإلهية تُحفظ، لذا وجب على الموجه حملها على غير معناها الظاهر، بتقدير حذف مضاف قبل لفظ الجلالة، وإقامة المضاف إليه مقامه سواء كانت (ما) مصدرية أم موصولة، وتكون بمعنى: بما حفظ حقَّ الله أو أمر الله أو شرعة الله أو ما في معنى ذلك، ومثل هذا عند العرب في عدد الرمل سعة؛ وغالب هذا النوع إنما يُشكل لاختلاف الأفهام.

5. أن تكون القراءة بعيدة عن الأفشى في اللغة العربية أو خارجة عن الأقيس في النظر.

ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾البقرة: ٢٤٦

حيث قرأ نافع (عسيتم) بكسر السين حيث جاء، وقرأ الباقون بفتحها.[3]

فقراءة الفتح هي اللغة الفاشية، وقراءة الكسر مخالفة للفاشي في العربية، وأغرب أبو حاتم لما قال:" ليس للكسر وجه".[4]

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى ما ذكرنا ونصَّ أن الفتح أفشى في كلام العرب قائلا:[5]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

[2] أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (49/1)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (147/1).

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص230.

[4] المحرر الوجيز لابن عطية: ج1ص333.

[5] الألفية في النحو لابن مالك: [باب أفعال المقاربة، ع173].

والفتحَ والكسرَ أجزْ في السين من...نحو عسيتُ وانتقا الفتحُ زُكِن.

ومن أمثلة طعنهم في القراءة لخروجها عن القياس الصحيح قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف: ٢٥، حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين (مائةِ سنين) على الإضافة، وقرأ الباقون (مائةٍ سنين) بالتنوين.[1]

ومن أقدم من استشكل هذه القراءة وطعن فيها **المبرد** (ت**285**هـ) قائلا: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاث مائةِ سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنَّما يجوز في الشعر للضرورة".[2]

وطعنهم هذا لم يكن لشيء إلاَّ أنَّهم تمسكوا بوجوب إضافة (مائة) إلى المفرد لا غير، واستشكلوا قراءة الإضافة كونها خارجة عن الأقيس ولهذا نجد **مكي القيسي** (ت**437**هـ) في الانتصار لقراءة الأخوين وخلف استعمل القياس الصحيح قائلا: "ومن لم ينون أضاف (مائة) إلى (سنين)، وهي قراءة حمزة والكسائي، أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد، وجاز لهما ذلك لأنَّهما إذا أضافا إلى واحد قالا: ثلاثمائة سنة، فسنة بمعنى سنين، لا اختلاف في ذلك، فحُمل الكلام على معناه، **فهو حسن في القياس**، قليل في الاستعمال، لأنَّ الواحد في الاستعمال أخف من الجمع، فإنَّما يبعد من جهة قلة الاستعمال، وإلاَّ فهو الأصل".[3]

وفهم من كلامه: أنَّ قراءة القطع هي اللغة الفاشية، وقراءة الإضافة مخالفة للفاشي في العربية، وهو ما أكده ابن مالك (ت**672**هـ) في شرح الكافية محتجا لمذهبه بقراءة الأخوين قائلا: "وقد تضاف (مائة) إلى جمع، كقراءة حمزة والكسائي"،[4] وأنصف حين قال في الألفية المشهورة بالخلاصة: [5]

وَمائَةً وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ...وَمِائَةٌ بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ.

ثالثا: أسباب استشكال القراءات القرآنية. [6]

أ/ أسباب تتعلق بالسند:

---

[1] النشر في القراءات العشر ابن الجزري: ج2ص310.

[2] المقتضب للمبرد: ج2ص171.

[3] مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ج2ص440.

[4] شرح الكافية الشافية لابن مالك: ج2ص190.

[5] الألفية في النحو لابن مالك: [باب العدد، ع729].

[6] أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة، ابتهاج راضي عبد الرحمن: ص: 13/5. مطاعن المفسرين في القراءات القرآنية المتواترة، غدير بنت محمد الشريف: ص:97/89.

1.مثل أن يوصف القارئ بالسهو أو الغفلة أو الوهم أو الخطأ ومن ذلك قول ابن قتيبة في القارئ حمزة: "لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطا ولا أشد اضطرابا منه".[1]

ويندرج تحت هذا: عدم شهرة القارئ بالإقراء، أو انفراد القارئ أو الراوي برواية مخالفة لما عليه سائر الرواة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٣٧ قرأ ابن كثير وحده بنصب آدم ورفع كلمات، وقرأ الباقون برفع آدم ونصب كلمات. [2] (الشذوذ في القارئ أو الشذوذ في القراءة).

2.دعوى أن القراءات القرآنية اجتهادية، ومن ذلك ردُّ الزمخشري لقراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ الأنعام: ١٣٧ برفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجر (شركائهم)، [3] فإنه تخيل أن القراء السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعا.

3.عدم العلم بتواتر القراءة، فالقراءة قد تتواتر عند قوم دون آخرين، وقد أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن الطبري في المحاضرة الأولى.

ثانيا/ أسباب تتعلق باللغة.

1. **جعل قواعد اللغة العربية قاضية على القراءات القرآنية،** فترجح إحدى القراءتين لقوتها في العربية أو لكونها على الأقيس، والأشهر والأفصح لغة ونحوا وإعرابا، ومن أمثلة ذلك اختلاف البصريين والكوفيين في مجيء الفعل الماضي موقع الحال حيث ذهب الكوفيين إلى إجازة وقوع الفعل الماضي موقع الحال، بينما منعه البصريون إلا بشرط مجيء الفعل بعد (قد) ظاهرة أو مقدرة، واستشهد الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقوله تعالى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ النساء: ٩٠ بمعنى حصرةً صدورهم، ودليلهم قراءة يعقوب البصري: (حصرةً صدورهم)، أما البصريون فقد تجاهلوا هذه القراءة معللين بأن الفعل الماضي لا يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة.[4]

2. **عدم الاستقراء التام لكلام العرب وقصور بعض النحاة على الشائع من اللغات،** وإغفال غيرها من النادر الصحيح كقراءة ابن عامر ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾الأنعام:

---

[1]تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص:40 . 42.

[2]النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص211.

[3]النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263-265.

[4]الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، مسألة 32ص203.

٥٢ ﴿ وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ ﴾الكهف: ٢٨ حيث قرأ في الموضعين (بالغدوة) والباقون (بالغداة).

صرَّح سيبويه أن في (غدوة) لغتان، اللغة الأولى استعمالها معرفة، علم جنس فلا تدخل عليها أل، واللغة الثانية استعمالها نكرة فيجوز تعريفها.[1]

في حين نجد أن أبا عبيدة لحن قراءة ابن عامر، وقال إنما قرأ تلك القراءة اتباعا لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا (الصلاة) و(الزكاة) بالواو.[2]

3. **الاعتداد بالقياس وإن خالف الصحيح المسموع**، من ذلك رد قراءة ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾ التوبة: ١٢ قال الزمخشري: " فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لا حن محرف".[3]

قال ابن الجري: "وهذا مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل الوجوه الثلاثة أعني التحقيق وبين بين والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمن تقدم، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله، والله أعلم".[4]

والقراءة بالياء قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ورويس.

4. **المسارعة في رد القراءة دون تثبت**، من ذلك اختلاف القراء بين إشباع واختلاس وتسكين حركة الهاء المتصلة بالفعل المجزوم في مثل قوله تعالى: ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ ﴾ آل عمران: ٧٥ وقوله تعالى ﴿ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ ﴾ النساء: ١١٥.[5]

---

[1] الكتاب لسيبويه: ج2ص48.

[2] البحر المحيط لأبي حيان: ج4ص139.

[3] الكشاف للزمخشري: ج2ص177.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص380.

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج1ص305.

فنجد من النحاة من يمنع تسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم، **قال أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)**: "وهذا الإسكان الذي رُوي عن هؤلاء غلط، لأنَّ الهاء لا ينبغي أن تُجزم، وإذا لم تُجزم فلا يجوز أن تُسكن في الوصل".[1]

ولله درُّ أبي حيان (ت745هـ) حين قال معقبا:" وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنَّها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنَّه عربي صريح، وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل ذلك، **وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب**، تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أنَّ لغة عقيل وكلاب أنَّهم يختلسون الحركة في هذه الهاء، إذا كانت بعد متحرك، وأنَّهم يسكنون أيضا". [2]

فنجد أنَّ الفراء قد أجاز ذلك، وحكاها لغة لبعض العرب، وهم عقيل وكلاب كما صرح بذلك الكسائي؛ لكنَّه في أوَّل الأمر قال: "وممَّا نرى أنَّهم أوهموا فيه قوله: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ﴾ النساء: ١١٥وظنُّوا والله أعلم أنَّ الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه".[3]

وفي قول الفراء أكبر دليل على أنَّ سبب استشكال القراءات هو التسرع، ففي حين يردُّها الفراء قياسا يستدل لها هو نفسه نقلا وسماعا.

ثالثا/ أسباب تتعلق بالرسم.

مخالفة القراءة إجماع مصاحف الأمصار، أو مخالفة القراءة بعض مصاحف الأمصار، ومثال ذلك: قوله تعالى في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ الأنعام: ١٣٧ حيث يقول الزمخشري: " وأما قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله ـ أي ابن عامر ـ على هذه القراءة، أنه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء".[4]

---

[1] معاني القرآن الزجاج: ج1ص432.

[2] البحر المحيط لأبي حيان: ج2ص524.

[3] معاني القرآن للفراء: ج2ص75، 76.

[4] الكشاف للزمخشري: ج2ص54.

رابعا/ أسباب تتعلق بالمعنى.

عدم فهم المعنى القرآني ويندرج تحت هذا:

✓ **قصور الفهم الموصول إلى المعنى القرآني مما يجعله يستشكل القراءة،** ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾النساء: ١ بجر (الأرحام) عطفا على الضمير المخفوض بالباء دون إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات، وقرأ الجمهور (والأرحامَ) بالنصب على أنَّها مفعول به لفعل محذوف.[1]

قال الزجاج (**ت311هـ**): " فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، **وخطأ أيضا في أمر الدين**؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم،[2] فكيف تساءلون والأرحام على ذا".[3]

فربُّنا له أن يُقسِم بما شاء من مخلوقاته، ولولا نظم الكلام وسرده المصرح بالوصاية بالأرحام لكان معنى ظاهرا، غير أنَّ من العلماء من جعل السؤال بالأرحام ليس قَسَمًا أصلا، فالسؤال بالله غير القسَم به، وعلى كلِّ حال فلو سُلم أنَّ السؤال بالأرحام قسَم؛ فهو لا يَعدُو أن يكون حكاية للحال التي كانوا عليها.

فاستدلال الزجاج بحديث النبي ﷺ: (لا تحلفوا بآبائكم)، إنَّما يستقيم إذا لم يكن للآية غير المعنى الذي فهمه، أما وقد كان لها ما ذكرنا من معاني فلا وجه للطعن في القراءة واستشكالها.

✓ **تعارض القراءة مع الاتجاه العقدي،** حيث أن الزمخشري لما جاء لتفسير قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ النساء: ١٦٤ لم يفسرها على القراءة المتواترة، وإنما ذكر قراءة شاذة وهي (وكلم اللهَ موسى تكليما) بنصب لفظ الجلالة.[4]

ويحمل صنيعه هذا على الانتصار لمذهبه المعتزلي، فهم لا يثبتون صفة الكلام لله عزَّ وجلَّ.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص247.

[2] أخرجه البخاري من حديث ابن عمر ﷺ: ج5ص42. رقم: 3836.

[3] معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ج2ص6.

[4] الكشاف للزمخشري: ج1ص591.

✓ **تعارض القراءة مع المذهب الفقهي**، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾المائدة: ٦، قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب (وأرجلَكم) بالنصب عطفا على أيديكم وقرأ الباقون بالخفض.[1]

حيث وقع خلاف في هذه المسألة بين أهل السنة والشيعة من حيث توجيه قراءة الجر والنصب، فالشيعة ينكرون قراءة الخفض ولا يأخذون بالمسح، بينما أهل السنة يعملون بقراءة الجر مع تطبيق قراءة النصب.

ففي مذهب أهل السنة إعمال للقراءتين معا، وقد جاءت السنة بهما.

رابعا: الخطوات العملية لتوجيه الأحرف المشكلة في القراءات:

1. **تخريج القراءة (عزو) القراءات:** القراءات لا تُخَرَجْ من كتب معاني القراءات، ولا من كتب التفسير وإعراب القرآن، ولا من كتب اللغة والمعاجم، ولا من شروح الشاطبية والطيبة ولا من ...، بل **تُخَرَّج** من أمهات الكتب كـ: ***النشر لابن الجزري*** / التيسير لأبي عمرو الداني/ السبعة لابن مجاهد/ حرز الأماني للشاطبي/ طيبة النشر لابن الجزري.

2. **وجه الإشكال:** تُبين فيه ما وجه **مخالفة** هذه القراءة **للغة العربية** سواء كان: نحويا أم صرفيا أم صوتيا أم بلاغيا. (قد تستشكل القراءة بأكثر من وجه).

ملاحظات مهمة: يؤثر الإشكال اللفظي (نحوي، صرفي، صوتي، بلاغي) **غالبا** على المعنى التفسيري.

3. **ممن نص على الإشكال:** تستعين على ذلك ببعض الألفاظ الدالة على الإشكال في كلام العلماء مثل: لحن/ خطأ/ غلط/ وهم/ ظن/ شاذة/ خلاف القياس/ رديئة...

ملاحظة مهمة: يسعى الطالب للبحث عن أول من نص على الإشكال ما أمكنه ذلك.

4. **رفع الإشكال:** وهو أهم عنصر في الخطوات الخمس لتوجيه القراءات المشكلة ويُبنى على:

✓ **الاحتجاج بالنقل:**

- هل قرأها معه غيره من السلف سواء من القراء العشرة أو غيرهم.
- هل لها نظير في قراءة أخرى أو في آية أخرى.
- هل توافقها قراءة شاذة.

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص254.

- هل يوافقها حديث شريف.

✓ **الاحتجاج بالنظر**:

أولا: الإعراب **التفصيلي** لقراءة الجمهور، مع ذكر أوجه الإعراب **المحتملة** ولو كانت بعيدة.

ثانيا: الإعراب **التفصيلي للحرف المشكل** موظفا ما يلي:

- الاستشهاد بكلام العرب: شعره ونثره، مبينا وجه الشاهد.
- الاستشهاد بكلام أهل اللغة، خاصة سيبويه وابن مالك وابن هشام والأشموني...
- الاستشهاد بكلام المفسرين، خاصة المتأخرين منهم كأبي حيان وابن عطية...

5. **الخلاصة**: تذكر فيها أهم ما توصلت إليه.

خامسا: أهمية دراسة توجيه مشكل القراءات.

معرفة الأحرف المشكلة من القراءات القرآنية، وطرق توجيهها مهم جدًّا، كون الإشكال يحول بين تدبر الآيات المطلوب في قوله تعالى ﴿ **أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا** ﴾ النساء: ٨٢، والتدبر لا يكون إلا بفهم المعاني، إذ هي الغاية من علم التفسير فلا غنًى للمفسر عن دراسة هذا العلم والحال هذه؛ ليتعرف على أسباب مشكل القراءات فيحذرها، مع الإحاطة بطرق دفع المشكل فيسلكها.

ولنجمل أهمية دراسة توجيه مشكل القراءات في النقاط الآتية:

1. تكمن أهمية معرفة مشكل القراءات في دفع شبهات المستشرقين، فهم لا يستطيعون الطعن في القرآن ابتداء، فيجعلون الطعن في القراءات المشكلة سلما لذلك.

2. في دراسة هذا العلم سبيل إلى زيادة الإيمان، إذ تطمئن النفس إلى معاني كتاب الله تعالى، وأنها حق لا اختلاف بينها ولا تضاد، وكفى بعلم شرفا يزداد صاحبه به إيمانا.

3. في دراسة هذا العلم ردّ على الزنادقة والملحدين الطاعنين في كتاب الله المشككين فيه، الزاعمين أن بعضه ينقض بعضا.

4. في دراسة هذا العلم إظهار لجانب من جوانب الإعجاز القرآني، ففي دفع الإشكالات إظهار لدقائق المعاني وحكم التشريع، وبيان لفصاحة القرآن وبلاغته.

5. دراسة هذا العلم تظهر لونا من ألوان جهاد العلماء، من خلال التعرف على مناهجهم ومؤلفاتهم في هذا المضمار.

6.مشكل القراءات يتوجب على الباحث فيه تحصيل علوم شرعية كثيرة من لغة ونحو وحديث وفقه وغيرها، فكان وجود هذا المشكل سببا في تحصيل هذه العلوم.

7.دراسة علم مشكل القراءات يربي المسلم على التواضع ولين الجانب، فإنه عندما يرى غيره يعلم مالا يعلمه، فإن هذا يدعوه إلى التعلم.

8.البحث في مشكل القراءات يدعو الباحث إلى إعمال فكره وعقله ونظره في الأدلة مما يدفع عن العالم ظلمة التقليد.

ومن أراد الاستزادة في هذا الباب فليرجع إلى الرسائل الآتية:

- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز الحربي.
- أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة، ابتهاج راضي الرحمن.
- مشكل القرآن الكريم، عبد الله حمد المنصور.
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شعبان صلاح.

الدرس العاشر: من أشهر القراءات المشكلة وكيفية توجيهها.

القراءة الأولى: في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾النساء: ١

قُرِئَتْ (والأرحامَ) بالنصب على أنَّها مفعول به لفعل محذوف، وقرأ حمزة بن حبيب الزيات (والأرحامِ) بالجر على أنَّها معطوف على الضمير في (به). [1]

منع معظم النحويين البصريين وبعض الكوفيين عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض؛ وقرروا أنَّ الظاهر لا يُعطف على مكنيه، لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد، فلا يُقال مررت بك وزيدٍ، وقالوا لأنَّه عطفٌ للظاهر على الحرف وهو لا يجوز، وممَّا ذكره نحاة البصرة في تعليل عدم الجواز قولهم: إنَّ الضمير قد صار عوضا عن التنوين، فينبغي ألاَّ يُعطف عليه، كما لا يُعطف على التنوين، وأخذوا يعددون أوجه التشابه بين الحرف والتنوين، وقالوا أجمعنا على أنَّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يقال مررت بزيد وكِ، فلا يجوز العكس كذلك، لأنَّ الأسماء مشتركة في العطف. [2]

غير أنَّ هذه التعليلات لا تصمد أمام قراءة متواترة؛ هي قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ النساء: ١ بجر (الأرحام) عطفا على الضمير المخفوض بالباء دون إعادة الخافض.

وهذه القراءة محكمة متواترة قرأ بها جماعة من كبار الصحابة وثلة من السلف من أمثال ابن عباس وابن مسعود والحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش ويحي بن وثاب وطلحة بن مصروف وغيرهم، [3] ومع هذا التوثيق رفض جمهور النحاة أن يتخذوها أساسا للتقعيد وأوَّلوها، وأكثر من هذا أنَّهم ردُّوها وخطئوها وضعفوها وحرَّموا القراءة بها، ولعلَّ أوَّل من شنع على حمزة هذه القراءة الفراء (**ت207هـ**) حين قال: " وفيه قُبح لأنَّ العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُني به". [4]

قال ابن خالويه (**ت:370هـ**): "وليس لحنا عندي، لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنَّه قرأ (والأرحامِ)، ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفًا إلاَّ بأثر". [5]

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص247.

[2] إعراب القرآن للنحاس: ج1ص169.

[3] معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ج2ص6.

[4] معاني القرآن للفراء: ج1ص252.

[5] إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص128، 129.

وورد في بعض الآيات العطف دون إعادة الخافض على أحد الأوجه الإعرابية كقوله تعالى:

﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ البقرة: ٢١٧

وجه الشاهد: (المسجد) هنا في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الهاء في (به).

﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ ﴾ النساء: ١٢٧

وجه الشاهد: (ما) هنا في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الضمير في (فيهن).

﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾النساء: ١٦٢

وجه الشاهد: (المقيمين) هنا في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الكاف في (إليك).

﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ الحجر: ٢٠

وجه الشاهد: (من) هنا في موضع خفض لأنَّها عُطفت على الكاف في (لكم).

ومن الأحاديث التي ورد فيها العطف دون إعادة الخافض:

قوله ﷺ « **إنَّما مثلكم واليهود والنصارى** » [1] بجر اليهود والنصارى عطفًا على الضمير في قوله: (مثلكم) دون إعادة الجار.

ومن النثر والشعر التي ورد فيهما العطف دون إعادة الخافض:

ما قالته العرب:" **ما فيها غيرُهُ وفرسِه** ".[2]

وجه الشاهد: جرُّ (الفرس) عطفا على الضمير المخفوض في كلمة (غيره) دون إعادة الخافض.

وعليه جاء قول الشاعر:[3]

تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيوفُنَا...وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ منا تنَائِفُ.

وجه الشاهد: جرُّ (الكعب) بعطفه على الضمير في (بينها) دون إعادة الخافض.

وعليه جاء قول الشاعر:[4]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا...فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبٍ.

---

[1] أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب ﷺ: ج3ص90. رقم: 2269.

[2] تُحفة الأقران في ما قُرِئ بالتَّثليث من حُرُوف القُرآن لأحمد بن يوسف بن مالك: ص167.

[3] البيت من الطويل لمسكين الدارمي. انظر: ديوان مسكين الدارمي: ص75.

[4] البيت من البسيط لم يعز إلى قائل معين. انظر: خزانة الأدب: ج5ص 123-128.

وجه الشاهد: جرُّ(الأيام) عطفا على محل الكاف المجرورة بالباء من غير إعادة الخافض.

كلُّ هذه الآيات والشواهد الشعرية والنثرية جعلت الإمام ابن مالك يقول في ألفيته: [1]

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَـى...ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلا.

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَـــدْ أَتَيَ...فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا.

ثم إذا وجَّهنا قراءة النصب على أنَّه معطوف على اسم الله تعالى، بمعنى اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها، أو على محل (به) كقولك: مررت به وزيدا، ألا يحقُّ لنا أن نوجه قراءة الجرّ على أنَّه مجرور بباء مقدرة حُذفت للعلم بها، كما حَكوْهُ عن العجَّاج (**ت145هـ**) أنَّه كان إذا سُئل كيف تجدك قال: خيرٍ عافاك الله يريد: بخيرٍ،[2] وأحسن من هذا المثال قراءة ابن عامر بزيادة الباء بعد الواو في قوله تعالى ﴿**بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ**﴾ آل عمران: ١٨٤ وحذفها في قراءة الجمهور،[3] أو بالقسم تعظيما للأرحام.

ولنا أن نستدل بقراءة النصب على جواز العطف على المحل، أو جواز النصب بتقدير فعل محذوف، ومثله كثير في القرآن الكريم، **قالت الشاعرة:** [4]

لا يَبْعُدَنْ قومِي الذين همُو... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ.

النازلِين بـــــــكلِّ معْتَرَكٍ...والطَّيِّبُون مَعَاقِدَ الأُزُرِ.

نصبت (النازلين) كأنَّها قالت: أمدح النازلين، ورفعت (الطيبون) كأنَّها قالت: وهم الطيبون.

ولنا أن نستدل بقراءة الجرّ على جواز الجرّ بالقسم؛ وجوابه حينها قوله تعالى ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾ النساء: ١، وعلى جواز الجرّ بباء مقدرة غير ملفوظ بها تقديرها: وبالأرحام، حُذفت لدلالة الباء الأولى عليها، **وعليه جاء قول الشاعر:** [5]

وَإِنِّي لمِنْ قَوْمٍ بِهِمْ تُتَّقَى العِدَى...وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالجَانِبُ المتخَوّفُ.

وتقديره: وبهم رَأْبُ الثَّأْيِ، فحذف الباء لتقدمها في قوله: بهم يتقى؛ وإن اختلف محل إعرابهما.

---

[1] الألفية في النحو لابن مالك: [باب عطف النسق، ع 558، 559].

[2] إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ج1ص128.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص245.

[4] البيت من الكامل وقائلتهما الخرنق بنت بدر. انظر: ديوان الخرنق بنت بدر رواية أبي عمرو بن العلاء: ص43.

[5] البيت من الطويل وقائله الفرزدق. انظر: ديوان الفرزدق: ص389. **الرأب**: الإصلاح، **الثأي**: الفساد، **والجانب المتخوف**: الثغر.

والخلاصة: يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.

القراءة الثانية: في قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧

قرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء (زُيِّنَ) مبني للمفعول، ورفع لام (قتلُ) نائب فاعلٍ، ونصب دال (أولادهم) مفعول به، وخفض همزة (شركائهم) بإضافة (قتل) إليه –وهو فاعل في المعنى–وقد فصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادهم)، وقرأ الباقون (زين) بفتح الزاي والياء مبني للفاعل، و(قتل) بنصب اللام مفعول به، و(أولادهم) بخفض الدال مضاف إليه، و(شركاؤهم) برفع الهمزة فاعل.[1]

وجه الإشكال في قراءة ابن عامر الفصل بين المتضايفين بالمفعول به؛ كون المضاف مصدرا عاملا في مفعوله، أي يوجد تعلق لفظي بينهما.

جوَّز الكوفيون الفصل بين المتضايفين بالظرف وحروف الخفض، وكذلك بالقسم والفاعل والنعت والنداء والفعل الملغى والمفعول به لضرورة الشعر، سواء تعلقوا بالمضاف أم لا، وقال البصريون بعدم جواز ذلك، إلاَّ بالظرف أو حرف الجرّ للاتساع فيهما، وقالوا: إنَّ مثل هذا لا يجوز؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.[2]

ومن أمثلة فصل المضاف بالظرف ما جاء في قول الشاعر: [3]

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي... كَنَاحَتِ يومًا صخرةٍ بِعَسِيلِ.

والتقدير: كناحت صخرةٍ يومًا.

ومن أمثلة فصل المضاف بالجار والمجرور ما جاء في قول الشاعر: [4]

لأَنْتَ مُعْتَادُ في الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ ... يَصْلَى بها كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا.

والتقدير: لأنت معتاد مصابرةٍ.

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263، 264، 265.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ص347-351.

[3] البيت من الطويل قال العيني لم أقف على قائله. (المقاصد النحوية للعيني: ج2ص1382) **رشني**: أصلح حالي وأمري، **عسيل**: مكنسة العطار.

[4] البيت من البسيط قال العيني لم أقف له على قائل. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1386).

ومن أمثلة فصل المضاف بالفاعل المتعلق بالمضاف ما جاء في قول الشاعر: [1]

نرى أسهُما للموت تُصْمِي وَلا تُنْمِي...ولا تَرْعَوِي عن نَقْضِ أهواؤُنَا العزمِ.

والتقدير: ولا ترعوي عن أن ينقض العزم أهواؤنا، ففصل بأهوائنا وهو فاعل للنقض، بين المضاف والمضاف إليه.

ومن أمثلة فصل المضاف بالفاعل غير المتعلق بالمضاف ما جاء في قول الشاعر: [2]

أنجبَ أيَّامَ والداه بهِ...إذْ نَجَلاه فنعمَ ما نَجَلا.

والتقدير: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. ففصل بين (أيام) و(إذ) بفاعل (أنجب) ولا عمل لـ(أيام) فيه.

ومن أمثلة فصل المضاف بالنداء ما جاء في قول الشاعر: [3]

كأنَّ بِرْذَون أبا عصام...زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام.

والتقدير: كأن برذون زيدٍ.

ومن أمثلة فصل المضاف بالنعت ما جاء في قول الشاعر: [4]

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المرَادِيُّ سَيْفَهُ...مِنْ ابْنِ أبي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طالِبِ.

والتقدير: من ابن أبي طالب شيخ الأباطحِ.

ومن أمثلة فصل المضاف بالفعل الملغى ما جاء في قول الشاعر: [5]

بِأَيِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا...آلدَّبَرَانِ أم عسَفُوا الكِفَارا.

والتقدير: بأي الأرضين، فالمعنى هنا يستقيم دون الفعل، وليس المقصود بالإلغاء الاصطلاحي لأنَّ الفعل (ترى) عمل هنا في المفعولين النصب.

ومن أمثلة فصل المضاف بالمفعول به غير المتعلق ما جاء في قول الشاعر: [6]

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا ... كمَا تَضَمَّنَ ماءَ المزْنَةِ الرَّصَفُ.

والتقدير: تسقى ندى ريقتِها المسواكَ.

---

[1] البيت من الطويل قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى أحد. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1388).

[2] البيت من المنسرح لميمون بن قيس. انظر: ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، ص235. وهو في الديوان **بلفظ:** أنجب أيامُ والديْه به.

[3] البيت من الرجز قال العيني لم أقف على اسم راجزه. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1381).

[4] البيت من الطويل وقائله: معاوية بن أبي سفيان ﷺ. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1380).

[5] البيت من الوافر قال العيني لم أقف على اسم قائله. (المقاصد النحوية للعيني: ج3ص1390).

[6] البيت من البسيط لجرير. انظر: ديوان جرير: ص171.

ومن أمثلة فصل المضاف بالمفعول به المتعلق قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ الأنعام: ١٣٧ من قراءة التابعي العربي الفصيح ابن عامر أعلى القراء سندا على الإطلاق، قرأ على عثمان بن عفان (ت**35**هـ)، وأبي الدرداء (ت**32**هـ)، ﷺ عنهما، وكلامه حجَّة لأنَّه من عصر الاحتجاج قبل أن يوجد اللحن. [1]

فقراءة ابن عامر: (زين) بالبناء للمجهول، ونائب الفاعل كلمة (قتل) و(شركائهم) بالكسر مضاف إليه وهو فاعل في المعنى، أما كلمة (أولاد) فمنصوبة على أنَّها مفعول به للمصدر (قتل)، وهي الفاصل بين المضاف وهو كلمة (قتل) والمضاف إليه وهو كلمة (شركاء).

قال البنا (ت**1117**هـ): "وحاصل كلام الطاعنين كالزمخشري: " أنَّه لا يُفصل بين المتضايفين، إلاَّ بالظرف في الشعر، لأنَّهما كالكلمة الواحدة، أشبها الجار والمجرور، ولا يُفصل بين حروف الكلمة، ولا بين الجار والمجرور". [2]

قال الزمخشري (ت**538**هـ): "والذي حمله على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء". [3] وهو يعني أنَّ ابن عامر في قراءته اتبع رسم المصحف الشامي.

ولله درُّ **ابن الجزري** (**833**هـ) حينما أصل ردًّا جميلا على من طعن في هذه القراءة بِلُغَةٍ راقية، وبأدلة نقلية وعقلية لولا الإطالة لنقلتها حرفيًّا، فرحمه الله وأكتفي بقوله:

"والحقُّ في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل". [4]

والخلاصة: أنَّ الفصل بين المتضايفين جائز نظما ونثرا من غير ضرورة؛ إذا كان الفاصل معمولا للمضاف- أي متعلقا به-والدليل قراءة ابن عامر حيث فصل بالمفعول به بين المتضايفين.

ومن القراءات الشاذة الوارد فيها الفصل بين المتضايفين بالمفعول به إذا تعلق بالمضاف:

---

[1] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263، 264، 265.

[2] إتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي: ج2ص32.

[3] الكشاف للزمخشري: ج2ص401.

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص263.

﴿مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾إبراهيم: ٤٧ قُرِئَت في الشاذ[1] (مخلفَ وعدَه رسلِه) بنصب (وعدَه) وجرّ (رسلِه) حيث فُصل هنا بين المتضايفين بالمفعول به كما في قراءة ابن عامر.

ومن الأحاديث النبوية الواردة فيه الفصل بين المتضايفين:

حديث أبي الدرداء قال: قال ﷺ « **فهل أنتم تاركو لي صاحبي**». [2]

أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور لأنَّه متعلق بالمضاف.

فَفَصَلَ ﷺ بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، وعليه ففصلُ المصدر في الآية الكريمة بخلوه من الضمير أولى بالجواز. [3]

ومن النثر والشعر التي ورد فيهما الفصل بين المتضايفين:

قول العرب: **أعجبني دقُّ الثوبَ القصارِ**. [4]

ونحوه: ما حكاه الكسائي (**ت189هـ**) عن بعض العرب: هذا غلام والله زيدٍ، وكذا ما حكاه أبو عبيدة معمر بن المثنى (**ت208هـ**) سماعا: إنَّ الشاةَ لتَجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربّها. [5]

فإذا كان هذا في متسع الكلام فجوازه في ضرورة الشعر أولى، ومن ذلك الأشعار الآتية:

قال الشاعر:[6]

عَتَوْا إِذَ أَجْبَنَاهُمْ إِلى السَّلْمِ رَأْفَةً... فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ البُغَاثَ الأَجَادِلِ.

وتقدير الكلام: سوق الأجادلِ البغاثَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو البغاث، وليس هو ظرف ولا حرف جرٍّ، **وقال الآخر:** [7]

---

[1] معجم القراءات عبد اللطيف الخطيب: ج4ص518. ولم ينسبها إلى أحد وإنَّما قال هي قراءة الجماعة.

[2] أخرجه البخاري من حديث أبي الدرداء: كتاب فضائل الصحابة، باب قول ﷺ لوكنت متخذا خليلا. رقم:3661.

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ج2ص523-529.

[4] شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: ج1ص446.

[5] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان: ج8ص418.

[6] البيت من الطويل، قال العيني لم أقف له على قائل. انظر: (المقاصد النحوية: ج3ص1370)، **والبغاث** طائر ضعيف، **والأجدل** الصقر.

[7] البيت من مجزوء الكامل أنشده الأخفش الأوسط في حواشيه على الكتاب، ووهم من نسبه لسيبويه.

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةٍ.

وتقدير الكلام: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو القلوص وليس هو ظرف ولا حرف جرٍّ.

وأمَّا قوته من جهة المعنى فقد ذكر لذلك ابن مالك أوجها هذا ملخصُها:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنَّه لذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنَّه غير أجنبي معنىً، لأنَّه معمول للمضاف.

الثالث: أنَّ الفاصل مقدر التأخير لأنَّ المضاف إليه مقدر التقديم، كونه فاعلا في المعنى، حتىَّ إنَّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله، لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحقَّ الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزيَّةٌ، فَيُحكم بجوازه مطلقا.

الرابع: أنَّهم قد فصلوا بين المتضايفين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل،[1] لهذه الأوجه حُقَّ لابن مالك أن يعتزَّ في الكافية الشافية قائلا:[2]

وَعُمْدَتِي قِرَاءَةُ ابْنُ عَامِرٍ...فَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ.

وقال ابن مالك كذلك في الألفية المشهورة: [3]

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ...مَفعولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ ولم يُعَبْ.

فَصْلُ يَمِينٍ، واضِطراراً وُجِـــــــداَ...بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بنَعْتٍ أَوْ نِـــــدَا.

القراءة الثالثة: في قوله تعالى ﴿**حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾النساء: ٣٤

قرأ أبو جعفر بنصب لفظ الجلالة، وقرأ الجمهور برفع لفظ الجلالة[4]، ففي قراءة الإمام أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والإعراب لأنَّ ظاهر الآية يُفهم منها أنَّ الله –تعالى ذكره– محفوظ، والله لا يحفظه أحد هذا

[1] شرح التسهيل لابن مالك: ج3ص272-278.

[2] شرح الكافية الشافية لابن مالك: ج1ص438.

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع418، 419].

[4] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249.

من حيث المعنى، وأمَّا الإعراب: فقد **قال ابن جرير(ت310هـ)**: " وقبُح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب، وذلك أنَّ العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر، من أجل أنَّ الفاعل إذا حُذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف".[1]

وهذا ما دفع ابن جني **(ت392هـ)** إلى ذكرها في شواذ القراءات.[2]

ولقوة الإشكال في هذه الآية وجهها ابن الجزري **(ت833هـ)** في النشر وذكر العلة فيها، ولم يكن له من داع إلاَّ المعنى المتقدم في سبب الإشكال. [3]

فتوجيه موقع لفظ الجلالة وإعرابه، وبيان معنى الجملة على قراءة النصب متعلق بالكلام على بيان معنى (ما) وإعرابها.

وفيه وجوه ثلاثة يُحمل عليها توجيه القراءة: [4]

الوجه الأوَّل: أن تكون (ما) اسما موصولا بمعنى الذي.

الوجه الثاني: أن تكون (ما) نكرة موصوفة.

وفي الفعل (حفظ) ضمير يعود على (ما) في كلا الوجهين تقديره: بما حفظ من البر والطاعة.

ولا بُدَّ من حذف مضاف قبل لفظ الجلالة وإقامة المضاف إليه مقامه وتقديره: بما حفظ حق الله أو دين الله أو شريعة الله أو عهود الله أو ما في معناه، لأنَّ الذات المقدسة لا يحفظها أحدٌ.

قال ابن جني (ت392هـ): "وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، وأستغفر الله".[5]

وبتقدير ذلك المضاف يرتفع الإشكال الذي من جهة المعنى.

الوجه الثالث: أن تكون (ما) مصدرية والتقدير: بما حفظ أمر الله، أي: بما حفظنَّ الله في امتثال أوامره، وحُذفت النون وهو ضمير عائد على (الصالحات)، وهذا هو الوجه الذي من أجله قال ابن جرير عن هذه القراءة ما قال، وذلك أنَّ حذف الضمير في مثل هذا قبيح في العربية لا يجوز إلاَّ في الشعر.

وبهذا الوجه أجاب صاحب الأمالي هبة الله بن الشجري **(ت542هـ)** حين سُئل عن قراءة أبي جعفر المدني ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾النساء: ٣٤ بنصب لفظ الجلالة حيث قال:

---

[1] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري: ج6ص695.

[2] المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني: ج1ص188.

[3] النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج2ص249

[4] الدر المصون للسمين الحلبي: ج3ص671.

[5] المحتسب لابن جني: ج1ص188.

"...فأجبت بأنَّ انتصابه بوقوع الفعل عليه، بتقدير حذف مضاف أي بما حفظ أمر الله، كما جاء في آية أخرى ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾الحشر: ٢، أي فأتاهم أمر الله، ومعنى (ما) في هذه القراءة معنى الذي، والضمير في حفظ عائد على (ما) والتقدير: حافظات للغيب أي لغيب أزواجهنَّ بالصلاح الذي حفظ أمر الله، وأمَّا من قرأ بالرفع في لفظ الجلالة فإنَّ (ما) في قراءته مصدرية، ومفعول (حفظ) محذوف أي حافظات لغيب أزواجهنَّ بما حفظهنَّ الله في مهورهنَّ وإلزام أزواجهنَّ بالإنفاق عليهنَّ".[1]

وعليه فإنَّ اعتراض ابن جرير –رحمه الله –مبنيٌّ على عدم جواز حذف الفاعل مع المصادر وهذه القاعدة منقوضة بصريح قراءة أبي جعفر، ثم إنَّ اعتراضه غير مؤثر لأنَّ القراءة محمولة على وجهين آخرين صحيحين، وإنَّما يكون الاعتراض مؤثرا إذا لم يكن للشيء إلاَّ وجه واحد، هو ذاك الوجه الذي اعتُرِض عليه.

وأراد أبو حيان الأندلسي (**ت745هـ**) حل هذا الإشكال فقال: " والأحسن في هذا ألاَّ يقال: أنَّه حذف الضمير، بل يقال: إنَّه عاد الضمير عليهنَّ مفردا، كأنَّه لوحظ الجنس وكأنَّ الصالحات في معنى من صلح، ثم رأى أنَّ في هذا القول تكلفا فقال: "ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه".[2] وخلاصة القواعد التي يبنى عليها توجيه قراءة أبي جعفر المدني ما يلي:

جواز حذف المضاف لقرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه.

قال ابن مالك في الخلاصة:[3]

وَمَا يَلِي الـمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا...عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَ.

جواز حذف الفاعل مع المصادر إذا كان للفعل صاحب معروف.

جواز حذف العائد على الاسم الموصول والنكرة المقصودة، ويتعين تقديره إذا أوجبه المعنى.

لا يشترط مطابقة الضمير لما يعود عليه، لذا جاز عود الضمير مفردا على جمع الإناث لأنَّهنَّ في معنى الجنس.

ومن أراد الاستفادة أكثر فعليه بكتاب: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، لغة وتفسيرا وإعرابا، للدكتور: عبد العزيز الحربي، فهو كتاب مفيد جدا في بابه.

---

[1] الأمالي لهبة الله بن الشجري: ج2ص520، 521.

[2] البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: ج3ص250.

[3] الألفية في النحو لابن مالك: [باب الإضافة، ع413].

المفردة الخامسة: شبهات المستشرقين حول القراءات القرآنية والرّد عليها.

الدرس الحادي عشر: شبهات المستشرقين حول القراءات القرآنية والرّد عليها.

أولا: مهاد نظري وفيه:

الاستشراق لغة: مأخوذ من جهة الشرق، وأما **اصطلاحاً** فهو: "علم يُدرس فيه لغات الشرق، وتراث وأديان شعوبها، وحضارتهم وتاريخهم، وكل ما يتعلق بهم".[1]

لا تخرج بواعث اهتمام المستشرقين بالقراءات القرآنية، –والتي يجمعها الباعث الديني– عن بواعث اعتنائهم بدراسة القرآن الكريم، وأول غارة ينطلقون منها، عنايتهم بجمع قراءاته وتدوينها، وما يتعلق بذلك من آثار، ويظهر ذلك في ما يلي:

- ✓ التشكيك في صحة القرآن والطعن فيه.
- ✓ التشكيك في صحة رسالة النبي ﷺ.
- ✓ ادعاء أنَّ اليهودية والنصرانية هما مصدر الإسلام الأول، ومن ثَم دعوة المسلمين للدخول فيهما.
- ✓ توظيف القرآن الكريم بما يخدم حركة التنصير، مثل استخدام النصوص التي تُثني على بعض النصارى، أو على مريم وعيسى عليهما السلام.

فنسف القرآن من أساسه وإشاعة الشك في توثيقه وقيمته وأهميته، والتشكيك في أنه وحي؛ هو ما جعل المستشرقين يهتمون بالقرآن وعلومه، وخاصة ما تعلق بالقراءات والرسم العثماني، فهم في سبيل إبطال المعجزة القرآنية؛ طعنوا في القراءات ليخلصوا للطعن في القرآن، وبيان ذلك:

- ✓ أنَّ صلة القراءات والرسم بالقرآن أوثق صلة؛ فإذا استطاعوا أن ينفذوا إلى الطعن في القراءات، فإنهم سيُضعِفون قيمة القرآن، ويزعزعون الثقة والإيمان به.

[1] الاستشراق والتاريخ الإسلامي: ص30.

✓ بيان أنَّ القراءات ليست وحيًّا من عند الله، وإنما هي اجتهاد من النبي ﷺ، أو من الصحابة أو من جاء بعدهم من القراء، فكذلك القرآن ليس وحيًّا من الله، وأنه دخله التحريف فلا إعجاز ولا قُدسية.

✓ إظهار التناقض في آيات القرآن الكريم من خلال القراءات القرآنية متواترها وشاذها.

ثانيا: أعمال المستشرقين المتعلقة بالقراءات القرآنية:

اعتنى كثير من المستشرقين بالقراءات القرآنية في مؤلفات خاصة وعامة أو حتى موسوعات، وبثوا فيها كثيرا من شبهاتهم؛ والصفة المشتركة بينها أنَّ ينقلون عن بعضهم تقرير تلك الشبه والاستدلال لها، وفيما يلي بعض أولئك الذين كتبوا في هذه القضية:

المستشرق برجستراسر الألماني له عدة كتب وأبحاث منها:

معجم قراء القرآن وتراجمهم.

تاريخ قراءات القرآن.

تحقيق القراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني.

مختصر الشواذ لابن خالويه بالاشتراك مع أتو يرتزل.

تتمة تاريخ القرآن لنولدكه الألماني.

قراءة الحسن البصري.

كتاب اللامات لابن فارس.

مشروع جمع مخطوطات علوم القرآن غير أنه توفي قبل إتمامه.

المستشرق أوتو يرتزل: حقق عدة كتب منها:

كتاب غاية النهاية لابن الجزري.

كتابا التيسير والمقنع للداني.

كتاب المحتسب لابن جني.

معاني القرآن للفراء.

الإيضاح في الوقف والابتداء لابن الأنباري.

تعليل القراءات السبع للشيرازي.

صنف كتابا عن مراجع القرآن وعلومه.

فضائل القرآن وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلَّام بالتعاون.

كتاب المشتبه في القرآن للكسائي.

المستشرق ثيودور نولدكه:

له كتاب تاريخ القرآن: بث فيه كثيرا من الشبه حول القرآن والقراءات، حتى أصبح مرجعا لمن جاء بعده من المستشرقين، بل وللأسف حتى بعض الحداثيين.

المستشرق جولد تسيهر:

في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي؛ وهو كتاب بث فيه كثيرا من الشبه، خاصة فيما تعلق بالقراءات، وانبرى له الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه الماتع: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين.

أهم المصادر والدراسات التي اعتنت بالردِّ على المستشرقين، وشبهاتهم حول القراءات القرآنية:

وهي كتب كثيرة منها الكتب التي تكلمت عن تأصيل علم القراءات وتوجيهها، وكذا بعض مباحث كتب علوم القرآن، ففيها كثير من الردِّ على تلك الشبهات، إذ يُمكن اعتبارها مصادر عامة في الردِّ على المستشرقين، ومنها:

كتابا الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، والمحكم في نقط المصاحف، وهما كتابان في رسم ونقط المصاحف، وفيهما إجابة عن بعض الشبهات.

كتاب الردِّ على من خالف مصحف عثمان ﷺ لابن الأنباري محمد بن بشار؛ وهو كتاب مفقود لكن نُقلت كثير من مادته في كتب علوم القرآن والتفسير، لا سيما تفسير القرطبي في مقدمته.

كتاب الإبانة لمكي القيسي الأندلسي.

كتاب منجد المقرئين لابن الجزري.

ومن كتب علوم القرآن كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي، وكتاب الإتقان في علوم القرآن؛ وكتاب مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني.

ومن الكتب المعاصرة المتعلقة بالقراءات نجد:

مدخل في علوم القراءات للسيد رزق الطويل.

في علوم القراءات لعبد الهادي الفضلي.

صفحات في علوم القراءات لعبد القيوم السندي.

مقدمات في علوم القراءات لمفلح القضاة ومن معه.

ومن الكتب المتخصصة في الرد على المستشرقين: وهي كتب صُنفت لأجل هذا الغرض قصدا نجد:

القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي.

رسم المصحف وأوهام المستشرقين لعبد الفتاح شلبي.

القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه عرض ونقد؛ تأليف د. مالك حسين شعبان حسن، وهو كتاب جيد في بابه.

وغير ذلك من الكتب، والمقالات في هذا الباب أكثر، وهي والحمد لله على مواقع الأنترنت.

ثالثا: المنهج العام الذي يرتكز عليه موقف المستشرقين من القراءات القرآنية.

إذا ما تتبعنا هذه الشبه وجدناها تنطلق من مرتكزات عدة نجملها في:

- ✓ عدم الإيمان بالوحي وعدم تصيدق النبي ﷺ فيما جاء به من ربه.
- ✓ عدم الاعتراف بأمانة نقلة القرآن من لدن الصحابة إلى الأئمة القراء.
- ✓ سوء فهم كثير من الآثار والأحاديث المتعلقة بالقرآن الكريم وقراءاته وجمعه وحفظه وتدوينه.
- ✓ الخلط بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة فيسوقونها كلها مساقا واحدا.
- ✓ الاعتماد على الآثار الضعيفة والموضوعة، واستعمالها لإثارة الشبهات حول القراءات القرآنية.
- ✓ الخلط في النقل؛ فيسوّون بين المصادر الصحيحة كالصحيحين والسنن، وبين المصادر التي اختلط فيه الصحيح بالضعيف ككتب التاريخ والأدب، أو الكتب التي اهتمت بالنقل والجمع دون النظر إلى صحة الخبر.
- ✓ عدم الدقة في العزوِ والنقل كعدم ذكر الأثار بألفاظها؛ ففي كثير من الأحيان يسوقون معناها ثم يغيرونها؛ إما بقصد كما فعل المستشرق جولد تسيهر وغيره، وإما بجهل.

رابعا: تفصيل بعض الشبه المتعلقة بالقراءات عند المستشرقين.

الشبهة الأولى: ومفادها قولهم إنَّ القراءات إنما هي ناشئة من النبي ﷺ، وذلك إما أنه أراد أن يُحَسِّن قراءته فكان يُغيِّرها في كل مرة نحو الأحسن؛ وإما أنه عجز عن حفظها فغيَّرها.[1]

والردُّ على هذه الشبهة بما يلي:

[1] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه: ص408.

✓ إنَّ هذا القرآن وحي من الله تعالى؛ ومعجزة منه لنبيهﷺ، وقد أثبت صدقه حين تحدى به العرب وجميع العالمين على أن يأتوا بسورة منه، فعجزوا عن معارضته منذ نزوله إلى يوم الناس هذا، ولا يزال التحدي قائما قال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ الإسراء: ٨٨

✓ وأما أنَّ النبي ﷺ كان يُعدِّل فيه من تلقاء نفسه فهذا يردُّه القرآن نفسه؛ حيث كان المشركون يطلبون ويُلحون عليه في أشياء ليتابعوه ويصدقوه فيخبرهم بأنه لا يستطيع إلا بإذن الله، قال تعالى ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ يونس: ١٥

✓ ثم لو فعل هذا التغيير الذي يزعمه هؤلاء المستشرقون لكان أعداؤه المشركون أول من اتهمه بذلك وطعن فيه؛ فإنهم كانوا أشدَّ عداوة وحرصا على محاربته ومناقضة دعوته، ومع هذا لم يُوجد شيء من ذلك؛ فدلَّ على بطلان هذه الشبهة المتهافتة.

✓ ثم لو كانت هذه القراءات ناشئة منه ﷺ لكان القرآن كلاما بشريا وانتفى إعجازه، وأتى المشركون حينئذ بمثله وهيهات!!!

✓ وأما شبهة أنَّ النبي ﷺ كان ينسى ما أُنزل إليه فيخترع في كل مرة قراءة جديدة حتى يُغطي على نسيانه؛ فهذا يردُّه القرآن الكريم نفسه في عدة مواضع من القرآن الكريم:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾ طه: ١١٤

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ القيامة: ١٦ – ١٩

وفي الصحيحين عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: (لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ) [القيامة: 16] ، قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالوَحْيِ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ فَيَشْتَدُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يُعْرَفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الآيَةَ الَّتِي فِي لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ: (لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ) [القيامة: 17]

قَالَ: عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، (وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) [القيامة: 17] : فَإِذَا أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ، (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) [القيامة: 19] عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ، قَالَ: فَكَانَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ".[1]

قال ابن كثير رحمه الله: "فهذا يُبين أنَّ النبي ﷺ كان يحفظ ما أُنزل إليه،...وقوله تعالى (سَنُقْرِئُكَ) أَيْ: يَا مُحَمَّدُ (فَلا تَنْسَى) وَهَذَا إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، وَوَعْدٌ مِنْهُ لَهُ، بِأَنَّهُ سَيُقْرِئُهُ قِرَاءَةً لَا يَنْسَاهَا، (إِلا مَا شَاءَ اللَّهُ) وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ جَرِيرٍ، وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْسَى شَيْئًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: (فَلا تَنْسَى) طَلَبٌ، وَجَعَلُوا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى هَذَا ما يقع من النَّسْخِ، أَيْ: لَا تَنْسَى مَا نُقْرِئُكَ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ رَفْعَهُ؛ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَتْرُكَهُ".[2]

فهاته الشبه باطلة، وإنما السبب في اختلاف هذه القراءات؛ راجع إلى أنها مُنزلة من عند الله تعالى كما يدلُّ على ذلك إجماع المسلمين؛ والنصوص الكثيرة من القرآن والسنة ومنها الحديث المتواتر (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

الشبهة الثانية: ومفادها أنَّ القراءات نشأت من جواز القراءة بالمعنى، وهذه أخطر شبهة؛ لأنها تُسلم النص القرآني إلى هوى كل شخص.

وهذه الشبهة قالها المستشرق الألماني نولدكه وتبعه جولد تسيهر وبلاشير وغيرهم؛[3] حيث يزعم أصحاب هذه الشبهة أنه يجوز استبدال لفظ مكان آخر في القرآن الكريم إذا كان يؤدي المعنى نفسه، وقد استدلوا بجملة من الآثار منها:

-ما رواه الطبري أنَّ رجلا قرأ عند عمر بن الخطاب ﷺ فغيَّر عليه، فقال: لقد قرأتُ على رسول الله ﷺ فلم يُغيِّر عليّ، قال: فاختصما عند النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى! قال: فوقع في صدر عمرَ شيء، فعرف النبي ﷺ ذلك في وجهه، قال: فضربَ صدره وقال: ابعدْ شيطانًا –قالها ثلاثًا– ثم قال: يا عمرُ، إنَّ القرآن كلَّه صواب، ما لم تجعلْ رحمةً عذابًا أو عذابا رحمةً.[4]

---

[1] صحيح البخاري: ج6ص163.

[2] تفسير ابن كثير: ج8ص379.

[3] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه: ص128.

[4] جامع البيان للطبري: ج1ص25.

- ما رواه الطبري أنَّ أنسا ﷺ قرأ هذه الآية ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ هِيَ أَشَدُّ وَطۡئٗا وَأَقۡوَمُ قِيلٗا ﴾ المزمل: ٦، قرأها (وأصوب)، فقال له بعض القوم: يا أبا حَمزة، إنما هي (وأقْوَمُ) فقال: أقْوَمُ وأصْوَبُ وأهَيأ واحدٌ.[1]

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:[2]

✓ إنَّ هذه الآثار المتمسك بها ضعيفة الأسانيد لا تقوم بها حجة.

✓ إنَّ هذه الآثار منتزعة من سياقها فهي في سياق الأحرف السبعة التي فيها بيان أنها منزلة من الله تعالى؛ فالمقصود بإبدال كلمة بكلمة مرادفة، أو بالتوسعة في ختم الآيات إنما هو بما نزل، وتُلقي عن النبي ﷺ من الأحرف لا بمجرد التشهي والرأي المحض؛ وهذا ما تُفسِّره الروايات المتواترة في حديث الأحرف السبعة، ففي الصحيحين عن عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَؤُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَنِيهَا، وَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي: أَرْسِلْهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ، قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ إِنَّ القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ".[3]

فانظر إلى دلالة الألفاظ في هذه الرواية على التلقي (**أقرأنيها، أنزلت**)، وانظر كيف أنكر عمر ابن الخطاب على هشام، فلو كانت الرواية بالمعنى جائزة لما أنكر عليه هذا الإنكار؛ ولما استسلم هشام ولقال له إنَّ هذا أمر جائز، وكل هذا لم يقع.

✓ إنَّ الرواية التي أوردُوها عن عمر – رغم ضعف إسنادها- فهي في ذاتها دليل على أنها متلقاة منه ﷺ إذ قال له (ألم **تقرئني** آية كذا وكذا)، فليست قراءته إلا نقلا مما سمعه منه.

ومن شبههم أيضا ما رواه الإمام أحمد وغيره بإسناد صحيح عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَرَأْتُ آيَةً، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ خِلَافَهَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَمْ تُقْرِئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: بَلَى، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَلَمْ تُقْرِئْنِيهَا كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ: بَلَى، كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ مُجْمِلٌ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَضَرَبَ صَدْرِي، فَقَالَ: يَا أُبَيُّ بْنَ كَعْبٍ، إِنِّي أُقْرِئْتُ الْقُرْآنَ، فَقُلْتُ: عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: عَلَى حَرْفَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ؟ فَقَالَ الْمَلَكُ الَّذِي مَعِي: عَلَى ثَلَاثَةٍ،

[1] جامع البيان للطبري: ج23ص373.

[2] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه: ص427.

[3] صحيح البخاري: ج9ص159.

فَقُلْتُ: عَلَى ثَلَاثَةٍ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ، لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ، إِنْ قُلْتَ: غَفُورًا رَحِيمًا، أَوْ قُلْتَ: سَمِيعًا عَلِيمًا، أَوْ عَلِيمًا سَمِيعًا فَاللهُ كَذَلِكَ، مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ".[1]

فقالوا هو يدلُّ على الرواية بالمعنى استنادا لقوله في الحديث: إِنْ قُلْتَ: غَفُورًا رَحِيمًا، أَوْ قُلْتَ: سَمِيعًا عَلِيمًا، أَوْ عَلِيمًا سَمِيعًا فَاللهُ كَذَلِكَ، مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ.

والردُّ على هذا واضح فـ:

✓ إنَّ هذا الاستدلال مخالف لسياق الحديث، بل هو اقتطاع من النص ومناقض لمقتضى ما يدلُّ عليه الحديث بنصه؛ إذ فيه أنها منزلة من عند الله تعالى بواسطة الملك جبريل عليه السلام فلاحظ قوله: (**تقرئني، تقرئنيها**، إني **أقرئت** القرآن، بلى كلاكما **محسن**، إني **أقرئت** القرآن على حرف ...).

✓ إنَّ ما توهموه من إجازة الرواية بالمعنى من خلال قوله: إِنْ قُلْتَ: غَفُورًا رَحِيمًا، أَوْ قُلْتَ: سَمِيعًا عَلِيمًا، أَوْ عَلِيمًا سَمِيعًا فَاللهُ كَذَلِكَ، مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، ليس صحيحا إذ المقصود به التمثيل للحروف التي نزل عليها القرآن، وأنها معان متفق مفهومها وإن اختُلف مسموعها مثل: قولك: سميع عليم أو عليم سميع، فهي متفقة المعنى مختلفة المسموع.[2]

ومن هذه الروايات[3] أيضا التي استدلوا بها على أنه بالمعنى ما جاء: عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، أَقْرَأَ رَجُلًا ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ الدخان: ٤٣ – ٤٤، فَقَالَ الرَّجُلُ: (طَعَامُ الْيَتِيمِ) فَرَدَّدَهَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَسْتَقِمْ بِهِ لِسَانُهُ، فَقَالَ: «أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ (طَعَامُ الْفَاجِرِ) ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: (فَافْعَلْ).

والردُّ على هذه الشبهة أثري وعقلي: [4]

✓ إنَّ إسناد هذا الأثر من حيث الصناعة الحديثية ضعيف.

✓ إنَّ مقصد ابن مسعود ليس إجازة القراءة بها؛ ولكن من باب تقريبها للمتعلم ليأخذ بيده للقراءة الصحيحة، يقول القرطبي رحمه الله: " وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا لِلْجُهَّالِ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ، أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْحَرْفِ مِنَ

---

[1] مسند أحمد: ج35ص84 -85.

[2] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه: ص431.

[3] فضائل القرآن للقاسم بن سلَّام: ص311.

[4] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه: ص437.

الْقُرْآنِ بِغَيْرِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ تَقْرِيبًا لِلْمُتَعَلِّمِ، وَتَوْطِئَةً مِنْهُ لَهُ لِلرُّجُوعِ إِلَى الصَّوَابِ، وَاسْتِعْمَالُ الْحَقِّ وَالتَّكَلُّمِ بِالْحَرْفِ عَلَى إِنْزَالِ اللَّهِ وَحِكَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".[1]

وأما الدليل العقلي على بطلان هذه الشبهة؛ أنه لو كانت القراءات بالمعنى لوُجِد عندنا من القراءات والمصاحف عدد لا يُحصى، وهذا خلاف الواقع، فإنَّ القراءات عددها محصور ومعروف وقليل، فدلَّ العقل والواقع على بطلان هذه الشبهة.

وخلاصة القول إنَّ شبهتهم هذه إما أنّ الآثار لا تصحّ أسانيدها؛ وإما أنهم اقتطعوها من سياقها الدال على أنَّ القراءات منزلة من الله تعالى، أو أنهم فهموها على غير مرادها الصحيح الذي تشرحه الروايات المتعددة لقضية الأحرف السبعة.

الشبهة الثالثة: ومفادها أنَّ المصاحف العثمانية قد وقع فيها أخطاء من الكتاب، فأدى إلى أخطاء في القراءة، وقد استندوا إلى ما روي عن بعض السلف من الصحابة والتابعين في تلحين بعض الكلمات وتخطئة كتاب المصاحف العثمانية، ومن هذه الآثار: [2]

-عن عكرمة الطائي قال: لَمَّا كتبت المصاحف عُرِضَتْ على عثمانَ ﷺ، فوجدَ فيها حروفًا من اللَّحْن، فقال: لا تُغَيِّرُوها؛ فإنَّ العرب ستُغَيِّرُها، أو قال ستعربُها بألسنتها.

-عن سعيد بن جبيرٍ، قال: في القرآن أربعة أحرفٍ لحنٌ (وَالصَّابِئُونَ) [المائدة: 69] (وَالْمُقِيمِينَ) [النساء: 162] (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) [المنافقون: 10] و (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) [طه: 63]

والردُّ على هذا كما يلي:

✓ إنَّ هذه الشبهة ليست حديثة بل تداولها الملحدون منذ قرون، فقد ذكرها ابن قتيبة وأجاب عنها في تأويل مشكل القرآن، وابن أبي داوود في المصاحف وأجاب عنها، والباقلاني في الانتصار، والداني في المقنع والمحكم، وغيرهم كثيرون، ووجه بطلانها:

- أنَّ ما جاء في هاتين الروايتين ضعيف الإسناد، وأنَّ فيهما اضطرابا وانقطاعا.

---

[1] تفسير القرطبي: ج16ص149.

[2] انظر هذه الآثار والرد عليها في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص25/24، المصاحف لابن أبي داود: ص122/120، الانتصار للقرآن للباقلاني: ج2ص532، المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ص119، المحكم في نقط المصاحف للداني: ص185، مناهل العرفان في علوم القرآن: ج1ص386، رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم: ص99.

- أنَّ المعروف عن عثمان ﷺ دقته وكمال ضبطه وتحريه، كما هو معروف من قصة جمعه القرآن المروية في الصحيحين وغيرهما، فما ثبت في تلك القصة يجعل صدور أمثال هاته الروايات مستحيلة عنه.

قال الإمام الداني رحمه الله: "هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجَّة، ولا يصح به دليل من جهتين: أحدهما: أنه مع تخليط في إسناده واضطراب في ألفاظه مرسل؛ لأنَّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمانﷺ شيئا ولا رأياه، وأيضا فإنَّ ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان ﷺ لما فيه من الطعن عليه مع محلّه من الدين ومكانه من الإسلام، وشدّة اجتهاده في بذل النصيحة ... فغيرُ ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة الأتقياء الأبرار ... ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم؛ ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ، يتولى تغييره من يأتي بعده، ممن لا شك أنه لا يُدرك مداه ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهده، هذا مالا يجوز لقائل أن يقوله، ولا يحل لأحد أن يعتقده".[1]

وعلى فرض صحة ما ذُكر فيُمكن توجيهها بما لا يختلف مع الروايات الصحيحة، ومن ذلك:

✓ **التوجيه الأول:** قال الداني: "فإن قال فما وجه ذلك عندك لو صحّ عن عثمان ﷺ عنه، قلت: وجهه أن يكون عثمان ﷺ أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم؛ إذ كان كثير منه لو تُلِيَ على رسمه لانقلب بذلك معنى التلاوة، وتغيَّرت ألفاظها، ألا ترى قوله (أو لاأذبحنّه) و (لأوضعوا) و (من نبأي المرسلين) و (سأوريكم) و (الربوا) وشبهه مما زيدت الألف والياء والواو في رسمه، لو تلاه تالٍ لا معرفة له بحقيقة الرسم على صورته في الخط لصيَّر الإيجاب، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك جائزا مستعملا، فأعلم عثمان ﷺ إذ وقف على ذلك أنَّ من فاته تمييز ذلك، وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفونه بحقيقة تلاوته ويدلونه على صواب رسمه".[2]

✓ **التوجيه الثاني:** قال الزرقاني: "أن نؤوله بما يتفق والصحيح المتواتر عن عثمان ﷺ، وذلك بأن يراد بكلمة لحنا في الروايتين المذكورتين قراءة ولغة، والمعنى أنَّ في القرآن ورسمِ مصحفه وجها في القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعًا، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعا بالمران، وكثرة تلاوة القرآن".[3]

---

[1] المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ص119.

[2] المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني: ص119.

[3] مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: 1ص388.

وكذلك يُمكن توجيه ما رُوي عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) ويقول هو من لحن الكتاب بنفس الطريقة؛ والدليل على هذا التوجيه أنَّ سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ)، فلو كان يريد باللحن الخطأ ما رضي لنفسه هذه القراءة، وكيف يرضى ما يعتقد أنه خطأ؟.

وهذه الكلمة جاءت في سورة النساء في قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ النساء: ١٦٢.

فكلمة (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ) قرأها الجمهور بالياء منصوبا كما ترى، وقرأها جماعة بالواو منهم أبو عمرو في رواية يونس وهارون عنه، ولكل من القراءتين وجه صحيح فصيح في اللغة العربية، فالنصب مُخَرَّج على المدح، والتقدير وأمدح المقيمين الصلاة، والرفع مُخَرَّج على العطف، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى.[1]

الشبهة الرابعة: زعمهم بأنَّ القراءات من إنشاء القراء واجتهاداتهم، والظاهر أنَّ هذه الشبهة راجعة لما رأوه من نسبة القراءات إلى أشخاص بعينهم مثل نافع وعاصم وغيرهم، فظنوا أنَّ نسبتها إليهم نسبة اختراع وإنشاء، **والردُّ على هذه الشبهة:**

-إنَّ هذه الدعوى يردُّها ما ثبت من الإجماع بأنَّ القراءات لا مدخل فيها للاجتهاد بل هي الرواية والسماع قال الزركشي: "بل إنَّ الْإِجْمَاع انْعَقَدَ عَلَى صِحَّةِ قِرَاءَةِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ وَأَنَّهَا سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ وَلَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ".[2]

-يؤيد هذا الإجماع الآثار عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة القراءة بأنَّ القراءة سنة متبعة؛ قَالَ الدَّانِيُّ: "وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ، وَإِذَا ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا".[3]

والآثار في ذلك كثيرة قد عقد لها الإمام ابنَ مجاهد في كتابه السبعة في القراءات فصلا، ذكر فيه عدة روايات عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة القراءات منها: [4]

---

[1] مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: 1ص388.

[2] البرهان في علوم القرآن للزركشي: 1ص322.

[3] الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: 1ص259.

[4] السبعة في القراءات لابن مجاهد: ص46.

ما روي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي، وألفاظهم في ذلك متقاربة كـ: القراءة سنة فاقرءوه كما تجدونه، القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، القراءة سنة فاقرءوا كما قرأ أولوكم، القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول، قراءة القرآن سنة من السنن فاقرءوه كما علمتموه، اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، إنَّ رسول الله يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم...

فهذه الآثار كلها تدلُّ على بطلان تلك الشبهة، وأنَّ القراءات كلها مبناها على النقل والسماع والرواية.

الشبهة الخامسة: جواز اختيار القراءة على وفق مذاهب العربية، وإن لم تكن منقولة بالسند والسماع.

وقد استندت هذه الشبهة على بعض المواقف الشاذة من بعض المشتغلين بالقراءات، كموقف عيسى ابن عمر الثقفي، وابن مقسم العطار، وابن شنبوذ؛ إذ ورد عنهم جواز القراءة بما يصحّ في اللغة، ولو لم ينقل بالسماع، والردُّ على هذا أنهم خالفوا الإجماع وبيان ذلك:

إنَّ العلماء اتفقوا في عصرهم وبعده على خطئهم، وأنهم خالفوا أحد الأركان التي تثبت بها القراءة وهي النقل والسماع، ولذا لم تأخذ الأمة بما جوزوه من الوجوه ولم يبق لها ذكر؛ نقل ابن الجزري عن القاسم بن سلَّام قوله: "كان من قراء البصرة عيسى بن عمر الثقفي، وكان عالما بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية، يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس".[1]

وكذلك الأمر مع ابن شنبوذ، وابن مقسم وقد استتيب من هذا الأمر.

فالإجماع وقع على أنَّ القراءات لا بدَّ فيها من النقل، وأنَّ هذه المواقف الشاذة المروية عن بعض السابقين لا عبرة بها؛ لأنها مخالفة للإجماع، وقد أنكرتها الأمة منذ ظهورها.

الشبهة السادسة: ادعاء أنَّ النحويين رفضوا بعض القراءات وطعنوا فيها.[2]

وقد أخذوا هذه الشبهة مما وجدوه في بعض كتب النحو والتفسير من تضعيف لبعض الأحرف أو وصفها بالشذوذ؛ فحاولوا استثمار هذه القضية للتشكيك في نسبة القراءات كلها.

والردُّ على ذلك يكون كما يلي:

---

[1] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ج1ص613.

[2] القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن لنولدكه: ص462.

-إنَّ كلامهم فيه تعميم وإيهام؛ فليس كل النحويين ولا جلّهم رفضوا القراءات كلها ولا جلها بسبب اللغة؛ بل الواقع أنَّ بعضا من النحويين ضعفوا بعض الأحرف من القراءات التي أشكل عليهم توجيهها لغويا؛ وإذا ما أُحصيت هذه القراءات المشكلة تجدها جزءا يسيرا جدًّا من القراءات المروية بالأسانيد الصحيحة المتواترة؛ فلماذا هذا التعميم.

-إنَّ هذا الأمر قابله كثير من النحويين والقراء والمفسرين بالردّ عليهم، والدفاع عن القراءات وتثبيتها وتوجيهها ورفع ما توهموه من إشكالات لغوية، ودرسوها قراءة قراءة وحرفا حرفا؛ وعلى هذا الأساس كان قيام علم توجيه القراءات.

-إنَّ هذا الأمر لم يكن قاعدة أو منهجا عند النحويين بل الأمر بالعكس، وهو تثبيتهم للقراءات وتوجيهها ونصرتها؛ وخاصة إذا علمنا أنَّ أئمة النحو كانوا أئمة في القراءات، فهذا أبو عمرو البصري أحد السبعة القراء وإمام البصريين في النحو، وهذا الكسائي إمام الكوفيين في القراءة والنحو.

الشبهة السابعة: [1]

ومفادها أنَّ القراءات مصدرها اختلاف لهجات العرب؛ مما أدى إلى اختلاف قراءة القرآن الكريم، وتبع المستشرقين في ذلك بعض من تتلمذ عليهم مثل: د/ طه حسين في كتابه (الأدب الجاهلي) حيث يقول:" ... والحق أنه ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرًا، ولا فاسقًا، ولا مغتمزًا في دينه؛ وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ... ".[2]

الردُّ على هذه الشبهة:[3]

-إنَّ القراءات إنما هي سماع ونقل عن النبي ﷺ، وعلى هذا أجمع المسلمون وثبتت به نصوص الكتاب والسنة والروايات والآثار عن السلف كما سبق بيانه.

-إنَّ مفردات القراءات المختلف فيها ليست كلها من قبيل اللهجات؛ فأكثر الخلاف في فرش الحروف لا يتعلق باللهجات، ونمثل لذلك ببعض القراءات الآتية من سورة البقرة:

(وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ) تُقرأ (يَخْدَعُون) و(يُخَادِعون).

---

[1] مدخل في علوم القراءات لرزق الطويل: ص178.

[2] صفحات في علوم القراءات للسندي: ص143.

[3] صفحات في علوم القراءات للسندي: ص143، مدخل في علوم القراءات لرزق الطويل: ص179.

(وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) تقرأ بالتذكير والتأنيث.

(وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ) تقرأ بالإفراد وبالجمع.

وأما الاختلافات في أصول القراءات؛ كالفتح والإمالة، والهمز، والإبدال، والتسهيل وغيرها؛ فهو وإن كان غالبه في اللهجات؛ فإنَّ مصدرها هو الرواية والنقل، وليس الاجتهاد أو القياس؛ ولا يعدو ذلك أن تكون القراءة نزلت بلهجة القبيلة الفلانية أو الفلانية، لأنَّ القرآن نزل بلسان عربي وهذه اللهجات لا تخرج عن اللسان العربي، وسبق معنا أنَّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم من قريش، ومع ذلك اختلفا في القراءة.

-ومما تُردُّ به هذه الشبهة أنَّ القراء في كثير من الأحيان لا يطرد في قراءتهم استعمال لهجة بعينها؛ فتجدهم يستعملونها في موضع، ويخالفونها في موضع آخر؛ فلو كان السبب هو التقيد باللهجة لاطرد استعمال اللهجة في جميع المواضع ومثال هذا، أنَّ مذهب الإمام حمزة إمالة الكلمات التي رُسمت في المصاحف العثمانية بالياء، سواء كانت ألفها منقلبة عن الياء أم لا، ما عدا بعض الكلمات مثل كلمة (سَجَى) في سورة الضحى فلا يميلها -وإن كانت مرسومة بالياء- لعدم ورودها وثبوتها رواية عنده.

وتجد الإمام أبا جعفر المدني يقرأ كلمة (يَحزُن) بفتح الياء وضم الزاء في سائر القرآن، ثم تجده يقرأ (يُحزِن) بالأنبياء بضم الياء وكسر الزاء، في موضع واحد فقط.

وتجد الإمام نافع وهو تلميذ أبي جعفر يعكس ذلك، فيقرؤها في سائر القرآن بضم الياء وكسر الزاء، ثم يأتي على موضع الأنبياء فيقرؤه بفتح الياء وضم الزاء.

وهكذا لا تجد أصلًا من أصول القرّاء يطرد في سائر المواضع إلا وتجد مواضع مستثناة يخالفها، وهذا يدلُّ بوضوح على أنَّ الشأن للرواية، وليس للقياس أو الاجتهاد أو اللهجات أو الاختيار أيُّ اعتبار.

الشبهة الثامنة: مفادها أنَّ مصدر القراءات هو الرسم العثماني وطريقته، وذلك أنهم انطلقوا من كون الرسم العثماني كان خاليا من النقط والشكل، مما جعل القراء -بزعم المستشرقين - يقرؤون ما تستسيغه ألسنتهم مما يحتمله الرسم دون مراعاة رواية ولا سماع، وهذا ما أنتج قراءات مختلفة ومتعدّدة للنص المكتوب.

ذهب إلى هذا المستشرق جولد تسيهر،[1] وتبعه كثيرون منهم آرثر جفري محقق كتاب المصاحف لابن أبي داوود[2] وغيرهما.

---

[1] صفحات في علوم القراءات للسندي: ص159. مدخل في علوم القراءات لرزق الطويل: ص261.

[2] المصاحف لابن أبي داود، مقدمة المحقق المستشرق آرثر جفري.

يقول جولد تسيهر: "والقسم الأكبر من هذه القراءات يرجع السبب في ظهوره إلى خاصية الخط العربي، فإنَّ من خصائصه أنَّ الرسم الواحد للكلمة الواحدة قد يُقرأ بأشكال مختلفة، تبعًا للنقط فوق الحروف أو تحتها، كما أنَّ عدم وجود الحركات النحوية، وفقدان الشكل في الخط العربي يُمكن أن يجعل للكلمة حالات مختلفة من ناحية موقعها من الإعراب، فهذه التكميلات للرسم الكتابي، ثم هذه الاختلافات في الحركات والشكل كل ذلك كان السبب الأول لظهور حركة القراءات فيما أُهمل نقطه أو شكله من القرآن".[1]

ثم يعود بعد صفحات ليُردد هذا الشبهة قائلًا: "وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يُقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة، تبعًا لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقط؛ بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يُوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذن فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطًا أصلًا، أو لم تنحر الدقة في نقطه أو تحريكه".[2]

فهو يعلل اختلاف القراءات بعلتين:[3]

- خلو المصحف من نقط الإعجام، وهو الذي تتمايز به الحروف المشتركة في الهيكل كالباء والتاء والثاء، والفاء والقاف، العين والغين....

-خلو المصحف من نقط الإعراب، يعني الشكل بالحركات (فتحة، ضمة، كسرة، سكون).

وخلاصة الردِّ على هذه الشبهة:[4]

-إنَّ اعتماد القراءات على النقل والرواية، وليس على الكتابة والصحف بإجماع المسلمين كما سبق؛ وهذا تشهد به كافة الأخبار التاريخية المروية في كتب السنة والحديث بأصح الأسانيد وأوثقها.[5]

---

[1] مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر- ترجمة عبد الحليم البخاري: ج1ص4 دار الكتب الحديثة. نقلا عن مدخل في علوم القراءات لرزق طويل: ص262.

[2] مذاهب التفسير الإسلامي لجولد تسيهر- ترجمة عبد الحليم البخاري: ج1ص4. دار الكتب الحديثة. نقلا عن مدخل في علوم القراءات لزرق الطويل: ص 262. ونقله أيضا الشيخ عبد الفتاح القاضي في رده عليه المسمى بـ: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين: ص20 وما بعدها.

[3] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص27.

[4] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص20، مدخل في علوم القراءات لزرق الطويل: ص261 – 271.

[5] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين: ص28.

-إنَّ وجود القراءات واختلافها كان قبل نسخ المصاحف العثمانية ووجودها؛ إذ قد اختلفت القراءات في زمن النبي ﷺ، ويدلّ عليه أحاديث المخاصمة بين بعض الصحابة في بعض القراءات في زمن النبي ﷺ كما في روايات حديث الأحرف السبعة المتواترة.

وما هذا إلا لكون الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والسطور.

-إنَّ عثمان رضي الله عنه لما كتب المصاحف لم يكتف بإرسال نسخ منها للأمصار؛ بل بعث مع كل مصحف قارئا ليكون النقل بالكتابة والمشافهة والسماع معا؛ فأمر زيد ابن ثابت أنَّ يُقرئ بالمصحف المدني، وبعث مع المصحف المكي عبد الله بن السائب؛ ومع المصحف الشامي المغيرة بن شهاب؛ ومع المصحف الكوفي أبا عبد الرحمن السلمي. [1]

-من أكبر الأدلة على بطلان هذه الشبهة أنَّ القراء كلهم اتفقوا على نقل بعض الكلمات رغم مخالفتها لصريح الرسم؛ منها: كلمة (إيلافهم) في سورة قريش حيث أجمعت المصاحف على إثبات الياء في الموضع الأول رسمًا، فأثبتها القراء العشرة –ما عدا ابن عامر– قراءة، وأجمعت المصاحف على حذفها في الموضع الثاني رسمًا؛ ولكن أثبتها القراء العشرة –ما عدا أبا جعفر– قراءة؛ لثبوتها نقلًا ورواية.

ونجد مثلا (ملك) كتبت هكذا دون ألف في ثلاثة مواضع، فاختلف في الذي في سورة الفاتحة (مالك) و(ملك)، واتفق على الإثبات في سورة آل عمران (مالك الملك)، واتفق على الحذف في الناس (ملك الناس)، فلو كان راجعا للرسم لقرئ كله (ملك).

إلى غير ذلك من القراءات التي قُرئت بخلاف الرسم؛ فكثير من الكلمات كُتبت بشكل وقُرئت بشكل آخر، وقد عَقدَتْ كتب رسم المصاحف كالمقنع للداني وغيره لكل نوع بابا خاصا مما يخالف فيه الرسم القراءة المنقولة؛ فنجدهم عقدوا بابا للحذف (حذف الألف والياء والواو وغيرها) وقد قُرئت بالإثبات؛ ونجدهم عقدوا باب للزيادة (زيادة الألف والواو والياء) وقد قُرئ بحذفها، وعقدوا بابا للإبدال (إبدال الألف ياء، أو واوا مثل: (تتلى) (الهدى) (الكبرى) ونحوها كتبت ياء وقُرئت ألفا؛ ومثل (الربوا) (الصلوة) (الزكوة) كلها كُتبت بالواو وقُرئت ألفا؛ ومثلها (لاأذبحنه) كتبت بألف زائدة وقُرئت بإجماع دون ألف (لأذبحنه) والأمثلة كثيرة جدا.[2]

---

[1] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين: ص48، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، مقدمة المحقق أحمد شرشال: ج1ص141.

[2] انظر أمثلة كثيرة ضربها الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه القراءات في نظر المستشرقين والملحدين: ص52 –82.

فهذا كله يدلُّ على أنَّ القراء إنما هم نقلة ثقات، ولم يكونوا مجرد صحفيين يتبعون ما وجدوه مكتوبا؛ وقد نقل الشيخ عبد الفتاح القاضي عن أبي شامة رحمه الله تعالى قوله:" والقراءة نقل فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجبا ما لم يعضده نقل، فإن وافق فبها ونعمت؛ ذلك نور على نور".[1]

- ومن الأدلة أنَّ هناك قراءات يحتملها الرسم، صحيحة في اللغة والمعنى، ولكن لم يُقرأ بها؛ إذ لم تكن منقولة ولا سند لها يُعتد به؛ من ذلك ما جاء في تفسير البحر المحيط: قال ابن عطية: "أجمع القراء على ضم الميم من (مُكث) في قوله تعالى (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ)؛ واللغة تجيز في الميم من (مُكث) الضم والفتح والكسر؛ لكن القراء لم يقرؤوا إلا بضم الميم؛ وكذلك يجوز في اللغة خَطِفَ يخطَف، وخَطَف يخطِف؛ ولكن القراء لم يقرؤوا إلا (يخطَف)، وخطَف من باب علم، قال أبو علي الفارسي: "ولا نعلم أحدًا قرأ الأخرى".[2]

وعلى هذا القاعدة المشهورة: ليس كل ما صح لغة يصح قراءة، بينما كل ما صح قراءة يصح لغة.

والردُّ على هذه الشبهة يتبين في:[3]

-إنَّ القراءات ثبتت بأسانيد متواترة مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وأنَّ أي قراءة تفقد السند الصحيح، أو التواتر لا يُؤخذ بها.

-إنَّ القراءات في روايتها، وتداولها تعتمد على المشافهة والتلقي، وهذا منهج أدخل في التدقيق والتحقيق والتحري والضبط، وكان تدوين المصحف مجرد مرجع يفزع إليه القوم لحسم ما ينشأ من خلاف؛ لكن الرسم تابع للرواية والنقل، وأنَّ القراءة منقولة من أفواه الرجال الحفظة، وهذه قضية فات المستشرقون وأذنابهم أن يفقهوها.

الشبهة التاسعة: مفاد هذه الشبهة هو وقوع تناقض بين القراءات.[4]

فقد زعم المستشرق جولد تسيهر وجود التناقض بين القراءات في المعنى، واستدل على ذلك بالقراءتين في أول سورة الروم، أولاهما (غُلِبَتِ الرُّومُ) بالبناء للمجهول، و(سَيَغْلِبُونَ) بالبناء للفاعل والقراءة الثانية ببناء (غَلَبَتِ) للفاعل و(سَيَغْلِبُونَ) للمفعول، وهاتان قراءتان متعارضتان في المعنى.

والردُّ على هذه الشبهة من وجهين:

---

[1] إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة: ص604.

[2] مدخل في علوم القراءات لرزق الطويل: ص264.

[3] مدخل في علوم القراءات لرزق الطويل: ص268.

[4] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص113، مقدمات في علم القراءات لمفلح القضاة: ص228.

- إنَّ القراءة الأولى، وهي ببناء (غُلِبَتْ) للمفعول هي القراءة المتواترة الصحيحة، أمّا القراءة الثانية ببناء (غلبت) للفاعل فهي قراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا تقوى على معارضة القراءة المتواترة.

- على فرض التسليم بصحتها فإنه يُمكن الجمع بين القراءتين، بأنَّ كلا منهما تتحدث عن حادثة، فالقراءة الأولى تتحدث عن انتصار الفرس على الروم، وتبشر بانتصار الروم على الفرس خلال بضع سنين؛ أما القراءة الثانية فتخبر أنَّ الروم انتصروا على سواد الشام، وتبشر المسلمين بالانتصار على الروم بعد ذلك ببضع سنين، وقد غزا المسلمون الروم في السنة التاسعة من نزول الآية، وفتحوا بعض بلادهم.[1]

فهذا المعنى الذي أفادته هذه القراءة لا يتناقض مع المعنى الذي أفادته القراءة الأخرى، لأنَّ التناقض لا يتحقق إلا إذا توارد متضادان على أمر واحد، وفي زمن واحد.

ولم يُسعف الواقع هذا المستشرق أن يجد مثالا واحدا فيه تعارض بين قراءتين متواترتين، فاختلاف القراءات اختلاف تنوع وتغاير، وليس اختلاف تعارض وتناقض، قال تعالى﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ النساء: ٨٢

خلاصة شبه المستشرقين: بعد عرض جملة من شبه المستشرقين نجدها تنحصر في:

-قسم من الشُبه يُريدون من خلالها إثبات أنَّ نشأة القراءات القرآنية إنما هي من وضع البشر وليس من الوحي (إما من النبي ﷺ نفسه، أو مما يحمله الرسم، أومن الصحابة، أو من بعدهم من القراء).

-وقسم آخر يُريدون به أنَّ القراءات القرآنية قد تعرضت للتحريف زيادة ونقصا وتغييرا (إما تعمدا أو نسيانا) منذ زمن النبوة إلى غاية القرن الرابع.

وخلاصة الردِّ على هذه الشبه يُبنى على بيان أنها:

- شبه معتمدة على سوء فهم للآثار الصحيحة إما عمدا أو جهلا.

- شبه معتمدة على آثار لا تصح من حيث الصناعة الحديثية والتاريخية.

- أغفلوا جانب النقل والمشافهة في القراءات منذ نزولها إلى يوم الناس هذا؛ وبشكل متواتر مشهور لم يقتصر فيه النقل على آحاد الناس.

[1] القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص120.

المفردة السادسة: نماذج من القراءات القرآنية التي استغلها المستشرقون لإثارة الشبهات.

الدرس الثاني عشر: نماذج من القراءات القرآنية التي استغلها المستشرقون لإثارة الشبهات.

نظرا لأهمية الدرس السابق نذكر بالتفصيل جملة من النماذج التي استغلها المستشرقون، مع الرد عليها إجمالا وتفصيلا، وعلى رأسهم المستشرق جولد تسيهر الزاعم بأنَّ القراءات إنما نشأت بسبب خلو الخط العربي عموما، والمصاحف العثمانية خصوصا من نقط الإعجام ونقط الإعراب:

النموذج الأول: [1] يذكر جولد تسيهر قراءات نتجت عن خلو الرسم القرآني من نقط الإعراب ونقط الإعجام، ويُغلِّف هذه الشبهة أنَّ هذه القراءات لا تُشكل تناقضا من جهة المعنى، كما في قوله تعالى:

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ الأعراف: ٤٨، حيث قرئت بالباء الموحدة (تستكبرون)، وقرئت بالثاء المثلثة (تستكثرون).

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ ﴾الأعراف: ٥٧، حيث قرئت بالنون (نشرا) وبالباء (بشرا).

﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴾ التوبة: ١١٤، حيث قرئ (إياه) بهمزة مكسورة وياء مثناة مشددة، وقرئ (أباه) بهمزة مفتوحة وباء موحدة مخففة.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا ﴾ النساء: ٩٤، حيث قرئ (فتثبتوا)، وقرئ كذلك (فتبينوا).

ثم تجد المستشرقين يذكرون من القراءات ما نشأت بزعمهم بسبب ترك نقط الإعراب ونقط الإعجام، ويزيدون هذه الشبهة سما؛ بأنه ينتج عن هذه القراءات اختلاف في المعنى، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٥٤، حيث قرئ (فاقتلوا)، وقرأ قتادة

[1] القراءات في نظر المستشرقين للقاضي عبد الفتاح: ص21 وما بعدها.

وغيره (فأقيلوا)، وزعم جولد تسيهر أنه قرأها كذلك؛ لأنه استبشع أن يؤمروا بقتل أنفسهم فقرأها (أقيلوا) بمعنى توبوا واندموا.

﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ﴾ الفتح: ٨ – ٩، حيث قرئت (تعزروه)، وقرأ بعضهم (تعززوه) بالزاي المعجمة؛ ثم زعم جولد تسيهر أنَّ دواعي القراءة الثانية هي: خشية أن يُتصور أنَّ الله ينتظر من الناس مساعدة ومعونة.

﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَمَا كَانُوٓاْ إِذٗا مُّنظَرِينَ ﴾ الحجر: ٨، حيث قرئت (تُنْزَل) (نُنَزِّل) (تَنْزِلُ).

وخلاصة شبهة المستشرقين أنَّ الخط كان محتملا لهذه القراءات، وأنَّ كل قارئ كان يقرأ بما يروق له ويشتهيه، لا عن توقيف وسند ورواية.

والرد على هذه الشبهة إجمالا كما يلي:

✓ إنَّ القراءات لا مجال فيها للرأي، بل هي نقل محض بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ؛ وهذا ما تؤيده الحقائق التاريخية المتواترة.

✓ إنَّ القراءات كانت محفوظة في الصدور قبل كتابتها، فلا يُمكن أن تكون ناشئة عن الخط وخلوه من الشكل والنقط.

✓ إنَّ القراءات نشأت قبل كتابة المصاحف العثمانية كما يدلُّ عليه الحديث المتواتر في الأحرف السبعة، فكيف تكون ناشئة عنها.

✓ إنَّ المصاحف العثمانية لم يُكتف بها في القراءة لوحدها، بل أرسل عثمان ﷺ مع كل مصحف مقرئا ليكون الاعتماد على السماع والمشافهة، لا على مجرد رسم المصحف كما زعم هذا المستشرق.

✓ لو كانت القراءات بمجرد احتمال الرسم المصحف لها؛ لكانت كل قراءة محتملة صحيحة، والواقع غير ذلك، بل هي على ثلاثة اقسام:

القسم الأول: ما احتمله الرسم وثبت بالتواتر أو بالاستفاضة في النقل، وهذا مقبول وهو ما ثبت في القراءات العشر المتواترة.

القسم الثاني: ما صح سنده لكن لم يتواتر ولم يستفض ولم يشتهر، فهذا ليس من القراءات الصحيحة، وهو من القراءات المنسوخة أو التفسيرية.

القسم الثالث: ما لم يصح سنده أو لم يُعرف له سند أصلا؛ مثل بعض القراءات التي تُذكر في كتب التفسير، وبعض كتب توجيه القراءات واللغة.

والذي يُعتد به قرآنا هو القسم الأول فقط؛ وأما بقية الأقسام فإنها من الشاذ الذي لا يُقرأ به ولا يُتعبد بتلاوته.

وأظهر دليل على هذا أنَّ كثيرا من الكلمات، بل ربما أكثر كلمات القرآن تحتمل قراءات كثيرة لخلوها من النقط بنوعيه؛ لكن لا نجدها قُرئت إلا بوجه أو وجهين كما هو معروف؛ وما ذلك إلا لأنَّ القراءات مرجعها النقل والسماع، لا مجرد احتمال الرسم وصحة المعنى في اللغة.

ومن الأدلة العقلية أنَّ الله سبحانه وتعالى لا يَكِلُ أعظم كتاب أنزله لمجرد الرأي والهوى في قراءته، فهذا يُناقض حكمته سبحانه من إنزال كتابه الذي هو أس الدين والشريعة التي جاء بها النبي ﷺ، فهذا القول ينافي حفظ الله لكتابه كما قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ الحجر: ٩

والرد على هذه الشبهة تفصيلا كما يلي:

أولا: أنَّ هذا المستشرق قد خلط بين القراءات، ولم يُميّز بين المتواتر الصحيح، وبين الشاذ الذي لا يصح؛ وهذه آفة وخلل معروف عند هؤلاء المستشرقين؛ والحقيقة أنَّ ما ذكره من القراءات ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما تواتر بأكثر من وجه، وذلك في القراءات الواردة في قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ﴾الأعراف: ٥٧، حيث قرئت بالنون (نشرا) وبالباء (بشرا).

﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴾ الحجر: ٨، حيث قرئت (تُنْزَل) (نُنَزِّل) (تَنْزِلُ).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ النساء: ٩٤، حيث قرئ (فتثبتوا)، وقرئ كذلك (فتبينوا).

فهذه القراءات نُقلت بالسماع المتواتر؛ فكلها ثابتة بالسند الصحيح المتواتر عن النبي ﷺ، ثم إنه لا تناقض بين معانيها، بل قد ذكرت كتب التوجيه معنى كل قراءة منهما وهي على الترتيب:

قال ابن خالويه: "قوله تَعَالَى (بشرا) يقْرَأ بالنُّون وَالْبَاء، وبضم الشين وإسكانها، فالحجة لمن قَرَأَهُ بالنُّون وَضمَّ الشين: أَنه جعله جمعا لريح (نُشور)، كَمَا تَقول امْرَأَة صبور وَنسَاء صَبر، وَالْحجّة لمن فتح النُّون وأسكن الشين: أَنه جعله مصدرا، وَدَلِيله قَوْله تعالى (والناشرات نشرا)، وَهِي الرِّيَاح الَّتِي تهب من كل وَجه لجمع

السَّحَاب الممطرة، وَالْحجّة لمن قَرَأَهُ بِالْبَاء وَضم الشين أَنه جعله: جمع ريح (بشور)، وَهِي الَّتِي تُبشر بالمطر وَدَلِيله قَوْله تَعَالَى (الرِّيَاح مُبَشِّرَات)، وَالْحجّة لمن أسكن الشين فِي الْوَجْهَيْنِ أَنه: كره الْجمع بَين ضمتين متواليتين فأسكن تَخْفِيفًا". [1]

قال ابن زنجلة: " (مَا ننزل الْمَلَائِكَة إِلَّا بِالْحَقِّ) قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر (مَا تُنَزَّل) بِضَم التَّاء مَفْتُوحَة الزَّاي، (الْمَلَائِكَة) بالرفع على مَا لم يسم فَاعله، وحجَّته قَوْله تعالى (وَنُزِّل الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلا)، وقَرَأَ حَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَحَفْص (مَا ننزل) بالنُّون، (الْمَلَائِكَةَ) بالنصب يُخبر الله عَن نَفسه، وحجتهم قَوْله تعالى (وَلَو أننا نزلنَا إِلَيْهِم الْمَلَائِكَةَ)، وقوله تعالى (وَقَالَ الَّذين لَا يرجون لقاءنا لَوْلَا أنزل علينا الْمَلَائِكَةَ)، فَلَمَّا كَانَت الْمَلَائِكَة مفعولين منزلين بِإِجْمَاع ردَّ مَا اخْتُلِف فِيهِ إِلَى مَا أجمع عَلَيْهِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (تنزل) بِالتَّاءِ مَفْتُوحَة، و(الْمَلَائِكَةُ) بالرفع، وحجتهم إِجْمَاعهم على قَوْله تعالى (تنزل الْمَلَائِكَةُ وَالروح فِيهَا)، وقوله تعالى (وَمَا نَتَنَزَّل إِلَّا بِأَمْر رَبك) على أَنَّ التَّنْزِيل مُسْند إِلَيْهِم، والمعنيان يتداخلان لِأَنَّ الله لما أنزل الْمَلَائِكَةَ نزلتْ، وَإِذا نزلتْ الْمَلَائِكَةُ فبإنزال الله نزلت وتنزل". [2]

قال أبو منصور الأزهري: " قرأ حمزة والكسائي بالثاء في السورتين، وقرأ الباقون (فَتَبَيَّنُوا) بالنون من البيان... التثبت والتبين بمعنى واحد، قال الفراء: تقول العرب للرجل: لا تعجل بإقامة حتى تتبين، وحتى تثبت". [3]

القسم الثاني: ما لم يتواتر منه إلا وجه واحد، وغيرها قراءات شاذة لا تصح، وذلك في قوله تعالى:

﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾ الأعراف: ٤٨، حيث قرئت في المتواتر بالباء الموحدة (تستكبرون)، وقرئت في الشاذ بالثاء المثلثة (تستكثرون).

فالقراءة المتواترة (وما كنتم تستكبرون) عن الحق أو على الخلق، والمعنى: ولم ينفعكم استكباركم على الحق أو على خلق الله عز وجل، والقراءة الشاذة (وما كنتم تستكثرون) من الكثرة، يعني تستكثرون من الأتباع الذين يستعان بهم أيضاً في دفع الملمات.

---

[1] الحجة في القراءات السبع لا بن خاليه: ص157.

[2] حجة القراءات لابن زنجلة: ص381. بتصرف يسير جدا.

[3] معاني القراءات للأزهري: ج1ص315.

﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوّٞ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنۡهُۚ إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٞ ﴾ التوبة: ١١٤، حيث قرئ في المتواتر (إياه) بهمزة مكسورة وياء مثناة مشددة، وقرئ في الشاذ (أباه) بهمزة مفتوحة وباء موحدة مخففة.

قال الواحدي: " قال عطاء عن ابن عباس: كان أبو إبراهيم وعد إبراهيم أن يؤمن بالله، ويخلع الأنداد، فلما مات على الكفر تبين لإبراهيم عداوة أبيه لله فترك الدعاء له، وعلى هذا القول الكناية في إياه تعود إلى إبراهيم، والواعد أبوه، ويجوز أن يعود إلى أب إبراهيم، ويكون الواعد إبراهيم، وذلك أنه وعد أباه أن يستغفر له رجاء إسلامه، وأن ينقل الله أباه باستغفاره له من الكفر إلى الإسلام، فلما مات مشركا، ويئس من مراجعته الحق، تبرأ منه وقطع الاستغفار له، والدليل على صحة هذا قراءة الحسن: (وعدها أباه) بالباء وهذا الوعد من إبراهيم ظاهر في قوله تعالى: (سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي) مريم: 47".[1]

﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ البقرة: ٥٤، حيث قرئ (فاقتلوا) فيما تواتر، وقرئ في الشاذ وهي قراءة قتادة وغيره (فأقيلوا) وزعم جولد تسيهر أنه قرأها كذلك؛ لأنه استبشع أن يؤمروا بقتل أنفسهم، فقرأها كذلك (أقيلوا) بمعنى توبوا واندموا.

قال أبو حيان: "وقرأ قتادة فأقيلوا أنفسكم، ... فاقتلوا أنفسكم، فأما فأقيلوا، فهو أمر من الإقالة، وكأن المعنى: أن أنفسكم قد تورطت في عذاب الله بهذا الفعل العظيم الذي تعاطيتموه من عبادة العجل، وقد هلكت فأقيلوها بالتوبة والتزام الطاعة، وأزيلوا آثار تلك المعاصي بإظهار الطاعات".[2]

﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ﴾ الفتح: ٨ – ٩

فقرئت (تعزروه) في المتواتر، وقرأ بعضهم (تعززوه) بالزاي المعجمة وهي قراءة شاذة؛ وزعم جولد تسيهر أنَّ دواعي القراءة الثانية هو خشية أن يُتصور أنَّ الله ينتظر من الناس مساعدة ومعونة.

---

[1] التفسير الوسيط للواحدي: ج2ص528.

2 البحر المحيط لأبي حيان: ج1ص338.

وأحسن من فنَّد هذه الشبهة صاحب كتاب التفسير والمفسرون قائلا: "فهذا الكاتب دفعه إلى رأيه الذى رآه ولم يقطع به كما هي عادته، جهله بأساليب العرب وأفانينها في البلاغة، فالعرب لا يفهمون من قوله تعالى (وَتُعَزِّرُوهُ) بالراء معنى النصرة المادية، بل أول ما تصل هذه الكلمة إلى أسماعهم يعلمون أنَّ الله يريد منهم نصر دينه ونصر رسوله، وكثير من مثل هذه العبارات وارد في القرآن، وما ذكره من التفرقة بين لفظ: (نصر) ولفظ: (عزَّر) من أنَّ الأول يقوم على أساس أخلاقي تهذيبي، والثاني يقوم على أساس من المساعدة المادية، لا يقوم على أساس من الفقه اللغوي".[1]

وهو كما قال لأنَّ معنى (وتعززوه) أي جعله عزيزا وقواه ومنه قوله تعالى ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ يس: ١٤

وخلاصة الرد على هذه الشبهة، أنَّ القراءات الشاذة في هذه الأحرف لا تقوى على معارضة القراءات المتواترة، كما أنَّ لكل قراءة شاذة تأويل وتوجيه أبدع فيه علماء المعاني كما ذكرنا.

النموذج الثاني:[2]

﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ العنكبوت: ٣

ذكر جولد تسيهر قراءة منسوبة لعلي ﷺ والزهري (فَلَيُعْلِمَنَّ) بمعنى فليُعرِّفنَّ الله الناسَ بهم، أو بمعنى فَلَيَسِمَنَّهُم الله بعلامة، وقال بأنهم قرأوا ذلك لرفع شبهة أنَّ الله تعالى لا يعلم إلا بعد الامتحان.

والرد على شبهته أنَّ هذه القراءة لم تثبت في المتواتر ولا في الشاذ، وعلى فرض ثبوتها فلا دليل على أنَّ عليا قرأها من تلقاء نفسه، بل إنما هو السماع، وهناك آيات أخرى جاءت بالمعنى نفسه؛ ورغم ذلك لم تُغيَّر كما زعم المستشرق جولد تسيهر منها قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: ١٦٦

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ آل عمران: ١٤٠

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ الحديد: ٢٥

بل في القرآن آيات أشكل من هذه، ومع ذلك لم يجرؤ أحد على تغييرها منها قوله تعالى:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ آل عمران: ١٤٢

---

[1] التفسير والمفسرون للذهبي: ج1ص34.

[2] القراءات في نظر المستشرقين للقاضي عبد الفتاح: ص99.

﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تُتۡرَكُواْ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَلَمۡ يَتَّخِذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَلِيجَةٗۚ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ التوبة: ١٦

وجهِل جولد تسيهر أنَّ علم الله تعالى يتعلق بالشيء قبل وقوعه على أنه لم يقع، وبعد وقوعه أنه وقع، وتأويل هذه الآية وغيرها: فليعمن الله صدق الصادقين، وكذب الكاذبين بعد حصولهما أنهما حاصلين.

النموذج الثالث:[1]

﴿ إِذۡ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ المائدة: ١١٢

وشبه جولد تسيهر في هذه القراءة: أنَّ هذا السؤال لا يُمكن أن يصدر من الحواريين؛ ولهذا قرأ بعضهم (هل تستطيع ربك) بالتاء، فهو يُنكر القراءة الأولى مع أنها قراءة الجمهور.

وهذه القراءة وإن كان ظاهرها يُوهم الشك في قدرة الله، ولكن لها توجيهات صحيحة منها:

توجيه الطبري[2] بمعنى هل يستجيب ربك إن سألته ويطيعك، والمعنى هل يفعل ذلك ويحققه، كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي، وأنت تعلم أنه يستطيع الإتيان ويقدر عليه، والمعنى هل يفعل ويجيبني، فهو مجاز مرسل حيث أطلق السبب وهو الاستطاعة، وأراد المسبب وهو الإتيان.

وقد يكون المعنى هل إنزال المائدة يُلائم الحكمة الإلهية فيكون في نطاق القدرة فيصح طلبه؛ أم أنه ينافي الحكمة فلا تتعلق به القدرة؛ لأنَّ ما ينافي الحكمة لا تتعلق به القدرة، وإن كان ممكنا في ذاته.

ووجهها القرطبي[3] أنهم لم يشكوا؛ بل كانوا عالمين علم دلالة باستطاعة الله، فأرادوا علم معاينة، كقوله تعالى ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾البقرة: ٢٦٠، ويتخرَّج على هذا قوله تعالى ﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ المائدة: ١١٣ ، أي علم مشاهدة ومعاينة.

---

[1] القراءات في نظر المستشرقين للقاضي عبد الفتاح: ص106.

[2] جامع البيان للطبري: ج9ص116-118.

[3] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج6ص364-365.

ووجهها أبو حيان[1] بأنه استفهام تقريري أي أنَّ ذلك في غاية الظهور، كمن يأخذ بيد ضعيف ويقول هل يقدر السلطان على إشباع هذا، وغرضه أنَّ ذلك أمر واضح لا يجوز للعاقل أن يشك فيه.

النموذج الرابع: [2]

﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ الأنبياء: ١١٢

ومفاد شبهة جولد تسيهر: أنَّ من لوازم أن يطلب محمد ﷺ إلى الله تعالى أن يحكم بالحق؛ أنه كان في الإمكان أن يحكم بغير ذلك، فأراد القارئ الثقة رفع هذه الشبهة بتحويل الصيغة بوساطة تغيير حركاتها من صيغة الدعاء إلى صيغة التفضيل، وبهذا ينتقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار هكذا (رِبِّي أَحْكَمُ بالحَقِّ).

وادعاءه أنَّ راوي هذه القراءة من الثقات باطل، فهي قراءة الضحاك ابن مزاحم، وليس هو من القراء فضلا على أن يكون من ثقاتهم، وليس له قراءة معتمدة؛ فهي لم ترد في القراءات العشر المتواترة، ولا في الأربع الشواذ.

ثم إنَّ قوله إنَّ الضحاك هو الذي حول هذه القراءة من تلقاء نفسه باطل؛ لأنَّ القراءة نقل وسماع لا اجتهاد فيها.

ومع ذلك، فليس المراد بالحق في الآية العدل كما فهمه جولد تسيهر؛ بل المراد تعجيل العقوبة للكفار ومثل هذه الآية قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ﴾ الأعراف: ٨٩، فهي مثلها سواء بسواء، ورغم ذلك لم يختلف فيها القراء؛ فلو كانت القراءة بالاجتهاد لغيروا هذه الآية أيضا.

النموذج الخامس:[3]

﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾ البقرة: ١٠٦

ذكر جولد تسيهر أنَّ بعض العلماء استبعد قراءة (نُنْسِها) بضم النون الأولى وسكون الثانية مع أنها متواترة، وذكر قراءة (تَنْسَاها)، والقراءة ليست هكذا بل (تنسها)، وهي قراءة شاذة لم ترو عن العشرة ولا الأربعة الشواذ، وقراءة (نَنْسَأْها) هي المتواترة.

وهناك قراءة منسوبة لسعيد ابن المسيب (ننساها) كالتي قبلها إلا أنَّ الهمز مبدل ألفا، ووصفها جولد جولد تسيهر قائلا: (بإسناد النسيان لله تعالى)، وهذا خطأ فاحش منه؛ إذ لو كانت من النسيان لكانت (ننسها)؛ لأنها معطوفة على المجزومة، وليست هذه القراءة لا في المتواتر ولا الشاذ ولا فيما وراء ذلك.

---

[1] البحر المحيط لأبي حيان: ج4ص409.

[2] القراءات في نظر المستشرقين للقاضي عبد الفتاح: ص109.

[3] القراءات في نظر المستشرقين للقاضي عبد الفتاح: ص111.

النموذج السادس: [1]

﴿ الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾ الروم: ١ – ٣

القراءة المتواترة (غُلِبَتْ) جاءت بالبناء للمفعول، وهناك قراءة شاذة بالبناء للفاعل، جاء في البحر المحيط: "وقَرَأَ عَلِيٌّ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، وَالْحَسَنُ: (غَلَبَتِ الرُّومُ): مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، سَيُغْلَبُونَ: مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ".[2]

طعن المستشرق جولد تسيهر في هاتين القراءتين معللا بأنَّ بين القراءتين تناقضا؛ إذ المنتصرون في القراءة المشهورة هم المنهزمون في القراءة المخالفة، والرد على زعمه هذا يتمثل في بيان شذوذ القراءة الثانية، والأولى متواترة صحيحة، ولا تُعارض المتواترة بالشاذة، ثم إنَّ هذه القراءة الشاذة لا تتناسب مع سبب النزول المروي في هذه الآية، وحقيقة الأمر أنه لا تعارض؛ لأنَّ معنى القراءة المتواترة أنَّ الروم غُلبت من طرف الفرس، ثم ستغلب الروم الفرس بعد بضع سنين؛ وأما الشاذة فمعناها أنَّ الروم غلبت الفرس، وأنَّ المسلمين سيغلبونهم بعد بضع سنين، و قد كان ذلك في السنة التاسعة؛ فلا تناقض بين القراءتين لأنهما لم يتواردا على محل واحد زمانا ومكانا.

[1] آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره: ج2ص529.

[2] البحر المحيط لأبي حيان: ج8ص374.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، المصحف الإلكتروني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

1. إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة (ت665هـ)، دط، دد، دت، دار الكتب العلمية.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، وضع حواشيه: أنس مهرة، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
3. آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره –دراسة ونقد–، د/ عمر بن إبراهيم رضوان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1992م.
4. الاستشراق والتاريخ الإسلامي، د. فاروق عمر فوزي، الطبعة الأولى، 1998م، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
5. إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ت: د. عبد الرحمان بن سليمان بن العثيمين، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
6. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ت: الشيخ خالد العلي، ط2، 1429هـ/2008م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
7. الألفية في النحو، ابن مالك، مطبوعة بأعلى شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
8. الأمالي، هبة الله بن الشجري، 1349هـ، حيدر آباد.
9. الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني (ت403هـ)، ت: د/ محمد عصام القضاة، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م، دار الفتح –عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، ت: د: جودة مبروك محمد مبروك، الطبعة الأولى، دت، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
11. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط، دت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1422هـ /2002م، دار الغرب الإسلامي – بيروت.
13. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، ت: إبراهيم شمس الدين، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
14. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد بجاوي، دط، 1396هـ/1976م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
15. تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتَّثليث من حُرُوف القُرآن، ابن مالك، ط2، 2007م/1482هـ، كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية.

16. تذكرة الحفاظ، الذهبي (ت748هـ)، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.
17. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي (ت:982هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
18. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى، 1422هـ /2001م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
19. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (ت774هـ)، ت: سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، 1420هـ/1999م، دار طيبة للنشر والتوزيع.
20. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي (ت671هـ)، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، 1384هـ/1964م، دار الكتب المصرية.
21. التفسير والمفسرون، المؤلف: حسين الذهبي (ت1398هـ)، دط، دت، مكتبة وهبة، القاهرة.
22. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (ت:742هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
23. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، الطبعة الثانية، 1404هـ/ 1984م، دار الكتاب العربي، بيروت.
24. جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، الطبعة الأولى، 1428هـ /2007م، جامعة الشارقة – الإمارات.
25. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، 1417هـ /1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
26. حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمان بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط5، 1418هـ/ 1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
27. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت: عبد العال سالم مكرم، ط3، 1399هـ/1979م، دار الشروق، القاهرة.
28. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط1، 1404هـ/1984م، دار المأمون للتراث، دمشق.
29. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1387هـ -1967م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
30. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الطبعة الأولى، دت، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

31. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت:756هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دط، دت، دار القلم، دمشق.
32. ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، ت: د. محمد حسين، دط، 1950م، مكتبة الآداب.
33. ديوان الخرنق بنت بدر رواية أبي عمرو بن العلاء، ت: يسري عبد الغني عبد الله، ط1، 1410هـ/1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
34. ديوان الفرزدق، ت: علي فاعور، ط2، 1407هـ/1987م، دار الكتب العلمية، بيروت.
35. ديوان امرِئ القيس، ت: عبد الرحمن المصطاوي، ط2، 1425هـ/2004م، دار المعرفة. بيروت.
36. ديوان جرير شرح محمد بن الحبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دت، دار المعارف، مصر.
37. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، ت: د: محمد يوسف نجم، دط، دت، دار صدر، بيروت.
38. ديوان مسكين الدارمي، ت: كارين صادر، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت.
39. ردود على شبهات المستشرقين، د/ يحي مراد، دط، دت، دد.
40. رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، دَوَافعُها ودَفْعَهَا، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المنارة، جدة، السعودية.
41. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي (ت1150هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة 1، 1427هـ، الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات.
42. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت748هـ)، حقق بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، 1405هـ/ 1985م، مؤسسة الرسالة.
43. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد العَكري الحنبلي، (ت:1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، 1406هـ -1986م، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
44. شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل، دط، 1424هـ/2003م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
45. شرح أشعار الهذليين للسكري: ت: عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر، ط1، 1384هـ، مكتبة العروبة، القاهرة.
46. شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأة نافع، أبو عبد الله المنتوري القيسي (ت834هـ)، تحقيق: الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، 1421هـ/2001م.
47. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، ت: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، 1996م، جامع قان يونس، بنغازي.
48. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت.
49. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط10، 1383هـ، دد.

50. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
51. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ت: أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، 1418هـ/ 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
52. صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة (مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، وفي الحاشية شرح وتعليق د. مصطفى ديب البغا.
53. صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الطبعة الأولى، 1415هـ، المكتبة الإمدادية.
54. طبقات المفسرين، الأدنه وي (ت: ق11هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، الطبعة الأولى، 1417هـ/1997م، مكتبة العلوم والحكم، السعودية.
55. طبقات المفسرين، الداوودي (ت945هـ)، دط، دار الكتب العلمية – بيروت.
56. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي و: د. إبراهيم السامرائي، دط، دت، دار ومكتبة الهلال.
57. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، (ت:833هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، الطبعة الأولى، 1351هـ، مكتبة ابن تيمية.
58. فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت224هـ)، ت: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
59. الفهرست، ابن النديم (ت438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، 1417هـ/1997م، دار المعرفة بيروت – لبنان.
60. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، عبد الحي اللكنوي، تحقيق: السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الطبعة الأولى، 1324هـ، طبع بمطبعة دار السعادة، مصر.
61. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ/2005م، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان.
62. القراءات القرآنية والرسم العثماني في كتاب تاريخ القرآن للمستشرق الألماني نولدكه: تأليف الدكتور: مالك حسين شعبان، دار ابن حزم.
63. القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، للشيخ عبد الفتاح القاضي، دط، دت، دار مصر للطباعة.
64. كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، ت: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، 1400هـ، دار المعارف، مصر.

65. كتاب المصاحف، ابن أبي داود السجستاني (ت316هـ)، ت: محمد بن عبده، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م، الفاروق الحديثة، القاهرة.
66. الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، ت: د. عمر حمدان الكبيسي، رسالة دكتوراه، 1408هـ، جامعة أم القرى.
67. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوَّض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م، مكتبة العبيكان، الرياض.
68. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (ت1067هـ)، 1941م، مكتبة المثنى، بغداد.
69. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: د. محي الدين رمضان، ط5، 1418هـ/1997م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
70. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دط، 1416هـ/1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
71. المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، ت: د/ عزة حسن، الطبعة الثانية، 1407هـ، دار الفكر، دمشق.
72. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح (ت496هـ)، ت: أحمد شرشال، 1423هـ/2002م، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.
73. مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل (ت1419هـ)، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م، المكتبة الفيصلية.
74. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، 1421هـ/2001م، مؤسسة الرسالة.
75. مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، عبد العزيز بن علي الحربي، ط1، دت، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
76. المصاحف لابن أبي داود، ت: المستشرق آرثر جفري، الطبعة الأولى، 1936م/1355هـ، المطبعة الرحمانية، مصر.
77. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ/1988م، عالم الكتب، بيروت.
78. معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار وآخرون، دط، دت، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
79. معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، ط1، 1422هـ/2002م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
80. معجم مقايس اللغة، ابن فارس، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط1، 1420هـ/1999م دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

81. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، 1421هـ/2000م، التراث العربي، الكويت.
82. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة مصطفى الباز، ط1، 1418هـ/1997م، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية.
83. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت: د. علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، ط1، 1431 هـ/2010 م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر.
84. مقدمات في علم القراءات، مفلح القضاة، ت: أحمد خالد شكري، ومحمد خالد منصور، الطبعة الأولى، 1422هـ -2001م، دار عمار، عمان.
85. المقرب، ابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/ 1972م.
86. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني (ت444هـ)، ت: محمد الصادق قمحاوي، دط، دت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
87. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ت: فؤاد أحمد زمرلي، ط1، 1415هـ/1995م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
88. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
89. النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن الشهير بالماوردي، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
90. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، 1399هـ/1979م، المكتبة العلمية، بيروت.
91. هَدِيَّة العارفين أَسمَاء المؤلفين وآثار المصنفين، إِسْمَاعِيل باشا البابانى البغدادي (ت1399هـ)، دَار إِحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ بيروت ، لبنان.
92. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، دط، دت، المكتبة التوفيقية، مصر.
93. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن الواحدي، (ت468هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الطبعة الأولى، 1415هـ/1994م، دار الكتب العلمية، بيروت.
94. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، 1971م، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات:

المفردة الأولى: إكمال الحديث عن التوجيه عند المفسرين (الطبري، السمين الحلبي، أبو السعود).

الدرس الأول: توجيه القراءات عند أبي جعفر الطبري (**ت310هـ**) في كتابه المستطاب: جامع البيان في تأويل القرآن. **_ص1_**

الدرس الثاني: توجيه القراءات عند أحمد بن يوسف: السمين الحلبي (**ت756هـ**) في كتابه العجاب: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. **_ص10_**

الدرس الثالث: توجيه القراءات عند أبي السعود العمادي (**ت982هـ**) في كتابه الحافل: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. **_ص16_**

المفردة الثانية: الحديث عن أنواع التوجيه ومصادره. **_ص20_**

الدرس الرابع: توجيه القراءات ومصادره العامة والخاصة. **_ص20_**

المفردة الثالثة: نماذج تطبيقية في فن توجيه القراءات، من المقرر في الترتيل (من الفاتحة إلى هود) . **_27_**

الدرس الخامس: نماذج من التوجيه النحوي للقراءات من المقرر في الحفظ. **_ص27_**

الدرس السادس: نماذج من التوجيه الصرفي للقراءات من المقرر في الحفظ. **_ص34_**

الدرس السابع: نماذج من التوجيه البلاغي للقراءات من المقرر في الحفظ. **_ص41_**

الدرس الثامن: نماذج من التوجيه الصوتي للقراءات من المقرر في الحفظ. **_50_**

المفردة الرابعة: توجيه مشكل القراءات. **_ص57_**

الدرس التاسع: مشكل القراءات، حقيقته، ضوابطه، أسبابه، أهمية البحث فيه. **_ص57_**

الدرس العاشر: من أشهر القراءات المشكلة وكيفية توجيهها. **_ص69_**

المفردة الخامسة: شبهات المستشرقين حول القراءات القرآنية والرّد عليها. **_ص79_**

الدرس الحادي عشر: شبهات المستشرقين حول القراءات القرآنية والرّد عليها. **_ص79_**

المفردة السادسة: نماذج من القراءات القرآنية التي استغلها المستشرقون لإثارة الشبهات. **_ص97_**

الدرس الثاني عشر: نماذج من القراءات القرآنية التي استغلها المستشرقون لإثارة الشبهات. **_ص97_**